

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الأربعون العدد الأول يناير ٢٠٠٣

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان · أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة.

٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .

قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، خارج مصر ٤٠ دولارا .

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الأربعون العدد الأول يناير ٢٠٠٣

سياسة التخصيصية فى مصر
استطلاع رأى عينة من النخبة *

سلوى العامرى **

تتناول هذه الورقة عرضا موجزا لاستطلاع رأى عينة من الجمهور الخاص حول سياسة التخصيصية والإشكاليات العديدة المرتبطة بها. فقد أثار تطبيق سياسة التخصيصية جدلا سياسيا واقتصاديا عنيفا بين القوى المختلفة فى المجتمع المصرى ، إذ اختلفت الآراء حول مدى سلامة منطلقات سياسة التخصيصية وجدواها الاقتصادية وآثارها الإيجابية أو السلبية على الاقتصاد المصرى .

يتمثل الهدف الأساسى من إجراء هذا الاستطلاع فى التعرف على رأى شرائح مختلفة من النخب التى يعنيها الموضوع لمدى فاعلية سياسة التخصيصية باعتبارها مكونا أساسيا من برنامج الإصلاح الاقتصادى . وقد تم التوصل إلى ذلك من رصد آراء العينة المستهدفة فى المحاور التى يدور حولها استطلاع

* موجز لاستطلاع للرأى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام إشراف : الأستاذ السيد يس ، وعضوية الأستاذة الدكتورة سلوى العامرى (الباحث الرئيسى) ، والدكتورة هويدا عدلى ، والدكتور إبراهيم البيومى ، والباحثون : ياسر قرنى ، ومحمد العدوى ، وحسن سلامة . وقامت الباحثة جميلة المأمون بالعمل الإحصائى .

** مستشار ، علم النفس ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الرأى ، والتى تتمثل فى القضايا الفنية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، المتعلقة بسياسة التخصيصية .

تطبيق سياسة التخصيصية فى مصر : الأبعاد والإشكاليات

تمثل التغييرات السياسية والاقتصادية التى حدثت فى مصر فى فترة السبعينيات من القرن العشرين نقلة كيفية فى المجتمع المصرى . وتتمثل هذه التغيرات – أساسا – فى الانتقال من صيغة الحزب السياسى الواحد ، الذى كان يمثله الاتحاد الاشتراكى العربى ، إلى التعددية السياسية التى أتاحت الفرصة لقيام أحزاب سياسية متعددة تعبر عن التنوع الأيديولوچى فى البلاد من اليمين إلى اليسار .

أما التغييرات الاقتصادية فتتمثل فى الانتقال من الاقتصاد المخطط فى ظل الاشتراكية التى كانت أيديولوچية معلنة إلى الانفتاح الاقتصادى ، وهو الاسم الذى أطلق على مرحلة التحول إلى الرأسمالية . والمتتبع للتطور التاريخى للنظام الاقتصادى المصرى يجد أنه قد مر بعدة مراحل ، ففى البداية كان هناك الحرص على الإبقاء على القطاع العام مع السعى لتشجيع الاستثمارات الخاصة ، سواء الوطنية أو الأجنبية ، وذلك بإصدار مجموعة القوانين المهيئة والمشجعة لذلك مع تجنب المساس بالقطاع العام ، فقط تغيرت النظرة له ، فلم يعد المحرك الرئيسى للتنمية .

ومع حلول عقد الثمانينيات أثير الجدل حول ضرورة الحاجة لإصلاح القطاع العام ، وبالفعل تم طرح بعض المقترحات ، مثل تشجيع اشتراك رأس المال الخاص فى المساهمة فى شركات القطاع العام (فكرة الشركات المساهمة) ، ثم فكرة الشركات القابضة والتى كانت تهدف إلى زيادة فاعلية

القطاع العام وتطويره . ولم يتم طرح فكرة بيع شراء القطاع العام إلا فى أوائل التسعينيات عندما لم تحقق كل محاولات التطوير أهدافها .

العوامل التى دفعت الدولة لتبنى سياسة التخصيصية

هناك مجموعة من العوامل الداخلية ومجموعة أخرى من العوامل الخارجية دفعت الدولة للأخذ بسياسة التخصيصية ، وهذه العوامل هى :

العوامل الداخلية

أ - مشكلات القطاع العام ، وهى مشكلات عديدة لعل أهمها تعرض شركات القطاع العام للخسائر نتيجة لأسباب كثيرة ، منها : وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة نتيجة عدم ربط مواصفات وحجم الإنتاج بحاجة السوق ، وتراكم المخزون ، وقلة جهود البحث والتطوير ، مما أدى إلى انخفاض مستوى الجودة حتى فى الصناعات التى كانت تتمتع فيها مصر بميزة نسبية مثل صناعة الغزل والنسيج [١] .

ب - المشكلات التى واجهتها السياسة الاقتصادية فى الثمانينيات ، ففى السنوات التى تلت بدء سياسة الانفتاح ، شهد الاقتصاد المصرى ازدهارا نتيجة نمو عوائده ، وتعدد مصادرها التى تمثلت فى : المساعدات الخارجية ، وعوائد السياحة وقناة السويس ، وتحويلات العاملين فى الخارج ، وعوائد صادرات النفط [٢]. إلا أنه حدث تراجع بدءا من عام ١٩٨٦ ، إذ تدهورت أسعار النفط ، وانخفضت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، واحتدمت أزمة الديون الخارجية ، وارتفعت معدلات البطالة .

جـ - أزمة الديون الخارجية ، ولعلها تمثل أبرز الاختلالات التى عانى منها الاقتصاد المصرى ، وضغطت عليه لإبرام الاتفاقات الخاصة بالإصلاح

الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، فقد أصبحت مصر تحتل المركز الأول بين أربع دول تتحمل المسئولية عن ٥٠٪ من ديون إفريقيا وذلك عام ١٩٨٧، كذلك ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٧٥ من ١٨٪ إلى ١٥٩٪ عام ١٩٨٥ ، كما وصل حجم الدين الخارجى إلى ٥٢٫٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ (٣).

العوامل الخارجية

أ - فى عام ١٩٩٠ قام البنك الدولى بخفض القروض المقدمة إلى مصر بشكل ملحوظ كوسيلة للضغط ، وقد أدى ذلك بالفعل إلى توقيع الحكومة اتفاقيتين مع صندوق النقد والبنك الدولى بخصوص تثبيت أوضاع الاقتصاد ؛ وذلك بهدف تحقيق العجز فى الموازنة ، وتخفيض معدل التضخم ؛ لأجل استعادة توازن الاقتصاد الكلى وإعادة التكيف الهيكلى . كما قام البنك بتقديم قرض مقرونا بائتمان من الرابطة الدولية للتنمية بشروط ميسرة ، بهدف تأسيس الصندوق الاجتماعى للتنمية ، والذى كان الهدف من إنشائه تعويض من يضارون من سياسات الإصلاح الاقتصادى والتخصيصية نتيجة الاستغناء عنهم بعد عملية بيع الشركات والمصانع ، وأيضا توفير فرص عمل للخريجين الذين ستتوقف الدولة عن تعيينهم عن طريق القوى العاملة (٤).

ب - إلى جانب الضغوط الخارجية السابقة ، كانت هناك متغيرات دولية أخرى تمثلت فى توقيع مصر على اتفاقيات الجات ، وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية ، وما يفرضه ذلك من تحرير التجارة الخارجية ، والالتزام بالأيزو والتى تفرض شرط الجودة لخروج السلع خارج حدود المنشأ .

وهكذا تكاتفت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية فى دفع تبنى مصر

لسياسات الإصلاح الاقتصادى والتخصيصية . وعلى ذلك فإنه إذا كانت سياسة التخصيصية هى أحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى أخذت به مصر ، فما الذى يعنيه هذا المفهوم ؟

مفهوم التخصيصية

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التخصيصية ، يركز بعضها على المعنى اللغوى للمفهوم ، وبعضها الآخر على التعريف الإجرائى للمفهوم ، ومن هذه التعريفات مايلى :

- إن كلمة خصخصة مستحدثة نسبيا ، فقد ظهرت أول ماظهرت فى معجم إنجليزى عام ١٩٨٣ ، ولما كان من الصعب إيجاد مرادف لها باللغة العربية فقد ارتبط التعبير عن مفهوم الخصخصة بداية على موقف المستخدم لها ، إما كتشجيع للقطاع الخاص ، أو كبيع للقطاع العام ، كما لم تبدأ المرادفات العربية لهذا المفهوم فى الظهور إلا فى أواخر الثمانينيات ، مثل : تخصيصية ، خوصصة ، خصخصة . كما أن هناك مرادفات أكثر غرابة ، مثل تفويت (ويعنى حرفيا العبور من القطاع العام إلى القطاع الخاص) ، وهو المصطلح المفضل فى تونس [٥].
- تعنى التخصيصية – بالأساس – تحويل الأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، فالهدف الأساسى للتخصيصية هو تخفيف الأعباء المالية للدولة التى تسببها شركات القطاع العام الخاسرة ، إضافة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال اعتماد أكبر على القطاع الخاص فى عملية التنمية . وعلى المستوى القطرى قد يختلف ترتيب الأولويات بالنسبة لأهداف التخصيصية . فبالنسبة لدول أوربا الشرقية ، قد تكون وسيلة للانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق . بينما كانت التخصيصية

بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وسيلة لتثبيت اقتصادياتها وتخفيض ديونها الخارجية ، كما تهدف دول أخرى – مثل بريطانيا وفرنسا – إلى توسيع قاعدة الملكية وانسحاب الدولة من بعض النشاطات [٦].

- تعنى التخصيصية توسيع الملكية عن طريق بيع بعض وحدات القطاع العام ، أو تشكيل نوع من المشاركة فى إدارة هذه الوحدات ، سواء عن طريق تمليكها للعمال أو القطاع الخاص أو كيانات أجنبية . ويمكن تعريفها أيضا بأنها أسلوب لتوسيع اقتصاد مصر من خلال بيع الأسهم للجمهور [٧].
- التخصيصية هى مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية . وبالتالى لايقتصر المفهوم فقط على فكرة بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو الرابحة إلى القطاع الخاص ، وإنما هو أوسع نطاقا من ذلك . والتخصيصية ليست مجموعة من الإجراءات المتفرقة ، وإنما هى حزمة متكاملة من السياسات التى تستهدف تحقيق الأهداف التنموية بفاعلية أكبر ، من خلال إطلاق آليات السوق وتوسيع نطاق المنافسة من أجل الكفاءة . فهى إذا رؤية متكاملة لكيفية إدارة الاقتصاد القومى بكفاءة أعلى وفاعلية أكبر [٨] .

كما يعرف البنك الدولى التخصيصية بأنها تعنى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى ملكية الأنشطة والأصول التى تسيطر عليها الحكومة أو تملكها [٩].

مما سبق عرضه يمكن القول إن التخصيصية مصطلح له مرادفات لغوية عديدة ، وأن التخصيصية تعنى – بصفة أساسية – بإشراك القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى إلى جانب القطاع العام أو الحكومى ، وتوسيع قاعدة الملكية ، كما أنها مجموعة أو حزمة من السياسات الاقتصادية المتكاملة التى تهدف إلى

الاعتماد على آليات السوق .

الإشكاليات المتعلقة بعملية التخصيصية

تتنوع الإشكاليات المتعلقة بعملية التخصيصية ، فبعضها يمثل إشكاليات فنية واقتصادية ، وبعضها الآخر يمثل إشكاليات سياسية واجتماعية .

والإشكاليات الفنية والاقتصادية تتعلق بالإجراءات الخاصة بتطبيق سياسة التخصيصية ، من ذلك – على سبيل المثال – تقييم أصول الشركات المباعة ، والمعايير التى يجب أن تتبع فى البيع ، ومدى كفاءة الأساليب المستخدمة فى عمليات التخصيصية . ويسبق ذلك – بطبيعة الحال – ضرورة توافر مناخ وثقافة الاستثمار ، والقدرة على المخاطرة . إذ إن نجاح التخصيصية مرهون بارتفاع مستوى ثقافة الاستثمار وهو الأمر الذى قضى عليه الميراث التاريخى للاقتصاد الاشتراكى فى الفترات السابقة . كذلك أيضا تحتاج المشروعات العامة بعد خصخصتها إلى توافر إمكانات كبيرة للتطوير الإدارى والتكنولوچى ، وهذا التطوير قد يحتاج إلى تغيير العاملين فى الإدارة العليا ، وخفض أعداد العمال ، وهذا الإجراء فى حد ذاته يخلق قوى معارضة للتخصيصية .

وهناك إشكالية أخرى تفرضها الظروف العالمية ، وهى إمكانات المنافسة فى السوق العالمى ، ذلك أن التفاوت الهائل فى التطور التكنولوچى ، وحجم المشروعات ورءوس الأموال بين الدول الأقل نموا والدول المتقدمة معناه منافسة غير حقيقية ، وربما يفسر ذلك المعارضة لبرامج التكيف الهيكلى من جانب رجال الصناعة الوطنية ، ففتح باب الاستيراد معناه طردهم من السوق ، وفى نفس الوقت فإن استمرار سياسية التصنيع بإحلال الواردات معناه المزيد من عدم الكفاءة وإهدار الموارد (١٠).

لعل من أبرز القضايا والإشكاليات السياسية مثارا للجدل فى هذا الخصوص تتعلق بدور الدولة ، فالتساؤل هو : هل تخلى الدولة عن سيطرتها على الاقتصاد سيؤدى إلى تغير دورها ؟ وفى أى اتجاه سيحدث هذا التغير ؟ وهل ستتحول إلى دولة ممارسة أو ستظل دولة متدخلة ؟ وهناك تفسيران : أحدهما يرى أن الدولة لن تتخلى عن السيطرة والتدخل ، فالتغير يكون مرهونا بتغير النظام السياسى ، وليس بفقدان السيطرة والتحكم فى الاقتصاد . والتفسير الثانى يرى أن الدولة ستتدخل ولكن بهدف محدد هو حماية الفقراء والمتضررين من التخصيصية ، وسيكون تدخلها بالتحديد فى الأسعار والعمالة . وفى واقع الأمر ، فإن زيادة دور القطاع الخاص لا يعنى تراجع دور الدولة ، إذ إن نمو دور القطاع الخاص لايكون على حساب دور الدولة ، بل ينبغى أن يكون خاضعا لتوجهاتها كسلطة سيادية تشرف وتراقب الاقتصاد ، سواء كان عاما أو خاصا .

وهناك إشكالية أخرى ، وهى أن إعادة تشكيل الاقتصاد نتيجة لتطبيق سياسة التخصيصية تخلق نوعا من الصراع المستتر بين من يستفيدون من الأوضاع الجديدة وبين من يضارون منها . ومن أبرز القوى المستفيدة من التخصيصية والتحول الرأسمالى رجال الأعمال . وبالفعل شهدت السنوات الأخيرة دورا أكبر لرجال الأعمال فى صنع السياسة الاقتصادية ، بل وفى صنع القرار السياسى . وعلى الطرف الآخر تقع الفئة الأكثر تضررا من التخصيصية والتحول الرأسمالى ، وهى فئة العمال ، ورغم أنها الفئة الأكثر عددا ، فإنها تعانى من كثير من جوانب التشوه الهيكلى ، وانخفاض الوعى ، بالإضافة إلى الاستغناء عن العمالة غير المدربة على وجه الخصوص ، نتيجة خصخصة العديد من الشركات ، وهو مايؤدى إلى تفاقم البطالة ، وما يستتبع ذلك من خلل

اجتماعى يهدد أمن وسلام المجتمع .

وهناك – إلى جانب ماسبق – إشكالية أخرى غاية فى الأهمية ، وهى عدم توافر إطار قانونى محكم لسياسة التخصصية ، ولايعنى ذلك أنه لاتوجد قوانين لهذه العملية ، ولكنها مجموعة من القوانين المتفرقة التى صدرت لتهيئة المناخ لسياسة التخصيصية ، ولعل أهم هذه القوانين قانون قطاع الأعمال العام (رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) ، وقد واجه هذا القانون انتقادات عديدة ؛ لأنه أدى إلى تعدد القوانين التى تحكم النشاط الاقتصادى ، ولم يوحد فى القواعد التى تحكم نشاط الشركات المختلفة والتى تخضع بدورها لمجموعة من القوانين الأخرى . كذلك لم يضع القانون استراتيجية محددة لكيفية توسيع ملكية القطاع الخاص ، وكيفية اختيار الشركات التى يتخذ قرار ببيع أسهمها . لذلك وضع برنامج لتنفيذ الخصخصة أعده المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال عام ١٩٩٣ ، وصدر تحت اسم "دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية واعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة" . وهو رغم أهميته ، فإنه مجرد برنامج وليس تشريعا صادرا عن الهيئة التشريعية للبلاد ، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول التى تبنت سياسة التخصيصية . لذلك فإنه يعتقد أنه مازالت هناك حاجة لتوحيد بعض القوانين التى صدرت بالفعل ، وصدور قوانين أخرى يمثل غيابها عائقا أمام سياسة التخصيصية ، وقد تم بالفعل إعداد مشروعات لمثل هذه القوانين ، ولكن بعضها لم ير النور حتى الآن رغم أهميته ، وذلك مثل قانون العمل الموحد الذى يتعلق بتنظيم علاقة العمل نتيجة الخروج من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ، والذى تتم مناقشته فى مجلس الشعب الآن ، وأيضا قانون التجارة ، إذ أن القانون الذى مازال يحكم النشاط التجارى فى مصر هو القانون الصادر عام ١٨٨٣ .

الإجراءات المنهجية للاستطلاع

اولا : عينة استطلاع الراى

تم اختيار عينة من الجمهور الخاص اختيارا عمديا من خمس فئات مختلفة هى : فئة رجال الأعمال ، فئة القيادات العمالية ، وفئة الخبراء الاقتصاديين ، وفئة المحررين الاقتصاديين ، وأخيرا فئة قيادات الأحزاب .

ولعل فئتى رجال الأعمال والقيادات العمالية من أكثر نخب العينة ، وذلك من حيث تأثيرها ، كما هو الحال بالنسبة لفئة رجال الأعمال ، وتأثرها ، كما هو الحال بالنسبة للقيادات العمالية ، بسياسة التخصيصية بشكل مباشر .

ويلعب القطاع الخاص ممثلا فى رجال الأعمال دورا محوريا فى صنع السياسة الاقتصادية الكلية التى تهدف إلى التأثير فى المتغيرات الاقتصادية العديدة ، مثل : حجم الاستثمار ، والناتج المحلى الإجمالى ، وسياسة التشغيل . كذلك فإن فئة العمال هى أكثر فئات المجتمع تأثرا بتطبيق سياسة التخصيصية ، فهى تجسد البعد الاجتماعى للقضية ، والذى يعنى الكثير لصانع القرار ومتخذه .

أما الفئات الثلاث الأخرى ، المتمثلة فى : فئة الخبراء الاقتصاديين ، وفئة المحررين الاقتصاديين ، وفئة القيادات الحزبية ، فهى تمثل الفئات المعنية بالموضوع من حيث اهتمامها بالقضية اهتماما أساسيا ، وأيضا مساهمة بعضها فى تنفيذ سياسة التخصيصية بشكل أو بآخر ، كما فى حالة الفئة الخاصة بالخبراء الاقتصاديين .

وقد استغرق التطبيق الميدانى أربعة أشهر هى يونيو ، يوليو ، اغسطس ، سبتمبر من عام ١٩٩٨.

وصف العينة

١ - رجال الأعمال

تم اختيار مفردات عينة رجال الأعمال من جمعية رجال الأعمال بالقاهرة ، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية ، والجمعية المصرية لرجال الأعمال ، وجمعية مستثمرى العاشر من رمضان ، والمجلس الرئاسى المصرى ، واتحاد الصناعات .

وقد بلغ العدد الإجمالى لعينة رجال الأعمال ١٢١ مفردة ، معظمهم من أصحاب الشركات ، ورؤساء مجالس إدارات الشركات ، ومديرى عموم فى هذه الشركات ، وأصحاب مجموعات اقتصادية ومالية ، وأصحاب مصانع .

٢ - القيادات النقابية العمالية

من النقابات العمالية التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر تم اختيار رئيس النقابة وأمين الصندوق وثلاثة من الأعضاء من هذه النقابات البالغ عددها ٢٣ نقابة . ونظرا لعدم إمكانية التطبيق على كل هؤلاء لظروف مختلفة ، تم اختيار عدد من أعضاء اللجان النقابية الموجودة داخل الشركات والمصانع .

هذا وقد بلغ العدد الإجمالى لفئة القيادات العمالية النقابية ١١٠ مفردة . وبتوزيعهم وفقا للمستوى النقابى الذى ينتمون إليه نجد أن النسبة الغالبة منهم تنتمى إلى النقابات العامة (٥٩٪) ، بينما تمثل اللجان النقابية (٤١٪) . وبالنظر إلى توزيعهم وفقا لنوع القطاع نجد أن النسبة الغالبة منهم من شركات قطاع الأعمال العام (٧٣ر٦٪) .

٣ - الخبراء الاقتصاديون

تم اختيار عينة الخبراء الاقتصاديين من مجالات متعددة مثل : القيادات العاملة فى البنوك (٢١ مفردة) ، ومحللين ماليين ومحاسبين فى شركات الأوراق المالية

وشركات السمسرة والهيئة العامة لسوق المال والبورصة (٣٧ مفردة) ، وأساتذة جامعات فى تخصصات مختلفة كالاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال والتأمين ، وبلغ عددهم (٤٩ مفردة) . وتشكل الفئات الأخرى الثلث الأخير من العينة ، ومعظمهم باحثون اقتصاديون بالمجالس القومية المتخصصة ، ومعهد التخطيط القومى ، ومعهد العلوم الإدارية ، والاتحاد العام للغرف التجارية ، والجهاز المركزى للمحاسبات . ويبلغ العدد الإجمالى لعينة الخبراء الاقتصاديين ١٥١ مفردة ، وهم بذلك يشكلون أكثر الفئات عددا .

٤ – المحررون الاقتصاديون

وقد تم اختيار هذه الفئة من المحررين العاملين فى : الصحف القومية اليومية والأسبوعية ، والصحف المعارضة والمستقلة ، ومجلات أسبوعية ، ووكالات أنباء ، ودور نشر ، وصحف ومجلات اقتصادية ومجلات ونشرات متخصصة (مثل مجلة البنك المركزى ، والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، ومجلة المال والتجارة ، ومجلة سوق المال ، وجريدة مصر للتجارة والصناعة والاستثمار التى يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية)، كذلك ضمت هذه الفئة معدى البرامج الاقتصادية فى قطاع الأخبار التابع لاتحاد الإذاعة والتليفزيون . وقد بلغ العدد الإجمالى لفئة المحررين الاقتصاديين ١١٣ مفردة ، معظمهم كتاب اقتصاديون متخصصون ، ويشغل بعضهم منصب رئيس تحرير ، أو نائب رئيس تحرير ، أو مدير تحرير .

٥ – قيادات الأحزاب

رؤى اختيار عشرة أعضاء من كل من : حزب الوفد ، وحزب التجمع ، وحزب العمل ، والحزب الناصرى ، وحزب الأحرار ، وخمسة عشر عضوا من الحزب الوطنى باعتباره الحزب الأكثر عددا ، وذلك على أن يكون هؤلاء الأعضاء من

القيادات الحزبية أو من اللجان الاقتصادية بالأحزاب . ونظرا لظروف التطبيق وصعوباته ، أسفر عدد الحالات التى أمكن التطبيق معها عن الأعداد التالية : ١٤ عضوا من الحزب الوطنى ، و٨ أعضاء من الحزب الناصرى ، و٨ أعضاء من حزب الوفد ، و٨ أعضاء من حزب التجمع ، و٨ أعضاء من حزب العمل ، و٧ أعضاء من حزب الأحرار . وبعض هؤلاء الأعضاء من الهيئة البرلمانية للأحزاب . وقد بلغ العدد الإجمالى لهذه الفئة ٥٣ مفردة .

وبذلك تكون نسبة تمثيل كل فئة داخل العينة كالتالى :

	ك	٪
رجال الأعمال	١٢١	٢٢
قيادات عمالية	١١٠	٢٠٫٣
خبراء اقتصاديون	١٥١	٢٧٫٥
محررون اقتصاديون	١١٣	٢٠٫٦
قيادات حزبية	٥٣	٩٫٦
المجموع	٥٤٨	١٠٠

ثانيا : أسلوب وأداة جمع بيانات استطلاع الرأى

لقد أسهمت مراجعة الأدبيات الخاصة بموضوع الاستطلاع ، والاطلاع على مانشرته الصحافة المصرية فى فترات مختلفة حول سياسة التخصيصية فى توفير إطار عام من الاتجاهات المختلفة حول بعض المسائل الجدلية ، كما وضح السياق الاقتصادى والسياسى المرتبط بتبنى هذه السياسة . وقد ساعد ذلك فى إبراز القضايا الهامة ، والتى كونت المحاور التالية التى تدور حولها أسئلة استمارة استطلاع الرأى :

المحور الأول : يتمثل فى تقييم عينة النخبة لسياسة التخصيصية ، وذلك من حيث قبول هذه السياسة ، أو الاعتراض عليها ، وأسباب ذلك .

المحور الثانى : يختص بتقييم أسلوب الدولة فى تطبيق سياسة التخصيصية ، والمقومات التى قد تواجه التطبيق .

المحور الثالث : يتعلق بعملية تقييم الشركات التى تطرح للبيع ، وذلك من حيث معايير التقييم ، والجهات التى تقوم بالتقييم ، وأفضل أساليب التقييم .

المحور الرابع : يتعلق بالرقابة البرلمانية على عملية التخصيصية ، والصيغة المناسبة لممارسة هذا الدور .

المحور الخامس : يتعلق بالآثار السلبية المحتملة لتطبيق سياسة التخصيصية والسياسات البديلة التى تساهم فى الحد من هذه السلبيات .

المحور السادس : يعنى برصد مستقبل سياسة التخصيصية كما تراها فئات العينة على اختلافها .

وبالإضافة إلى المحاور السابقة وضعت مجموعات من الأسئلة ، يتناول كل منها القضايا الخاصة بكل فئة على حدة ، وذلك على النحو التالى :

- بالنسبة لرجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين ، وضعت أسئلة عن رأيهم فى إقبال رجال الأعمال على شراء شركات دون غيرها ، والمزايا النسبية لذلك ، ورأيهم فى العوامل التى تساعد على نجاح سياسة التخصيصية ، والقطاعات التى يجب استثناؤها ، وأسباب ذلك من وجهة نظرهم ، وتقييمهم لدور جمعيات رجال الأعمال .
- بالنسبة لقيادات العمال ، وتطبيق أسئلة عن رأيهم فى السلبيات المترتبة على تطبيق سياسة التخصيصية ، ومدى وجود ضمانات فى عقود البيع تكفل استمرار التنظيمات النقابية فى الشركات التى تم تخصيصها ، وازدياد دور النقابات أو تقلصه ، وأدواتها فى التغلب على السلبيات ، ودور الدولة فى

حماية مصالح العمال .

- المحررون الاقتصاديون ، وقد تضمن الجزء الخاص بهم أسئلة عن مصادر معلوماتهم ومصداقيتها، وتقييمهم لدور وسائل الإعلام المصرية والأجنبية فى تغطية القضية محل الدراسة ، وأيهما أكثر نجاحا ، ومدى كفاية المعلومات المتداولة .
- وبالنسبة للقيادات الحزبية ، وضعت أسئلة عن موقف أحزابهم من التخصيصية قبولا أو رفضا ، أو القبول بشروط وأسباب ذلك . ودور الحزب ومشاركته فى حوارات مع الحكومة وما أسفر عنه مثل هذا الحوار ، ورأيهم فى سياسة التخصيصية كأحد الحلول لإصلاح الاقتصاد المصرى .

هذا وقد صممت استمارة الاستطلاع بحيث تتكون من قسمين قسم عام يوجه لكل فئات العينة ، وقسم خاص بكل فئة على حدة . ويتكون القسم العام من عشرين سؤالا ، وعدد الأسئلة الكلى لاستمارة رجال الأعمال يبلغ ٣٣ سؤالا ، والنقابات العمالية ٣٦ سؤالا ، والخبراء الاقتصاديين ٣٣ سؤالا ، والمحررين الاقتصاديين ٢٨ سؤالا ، والأحزاب السياسية ٣٢ سؤالا .

اهم نتائج استطلاع الراى

تنقسم نتائج استطلاع الرأى إلى شقين : شق أول يختص بموقف النخبة بكل شرائحها من سياسة التخصيصية قبولا أو رفضا ، ورأيهم فى المبادئ العامة لهذه السياسة . أما الشق الثانى فهو استطلاع رأى كل فئة من النخب على حدة فى القضايا التى تخصها أكثر من غيرها من النخب ، وإن كانت هناك بعض القضايا المشتركة بين أكثر من شريحة من شرائح النخبة العامة .

أولا : نتائج استطلاع الرأى فى المبادىء العامة لسياسة التخصيصية وأسلوب التنفيذ

١- موقف النخبة من قبول أو رفض سياسة التخصيصية

إن الاتجاه العام الغالب هو قبول سياسة التخصيصية من حيث المبدأ (٨٥ر٦٪) ، وهو الأمر الذى يعكس طبيعة اختلاف النخبة محل الدراسة ، إذ تتباين مواقعها ومواقفها وتتعارض مصالحها ، لذلك لم يكن من المتوقع موافقتها كلها على هذه السياسة ، حتى بالنسبة لتلك الفئات التى يتصور أن تتحقق مصالحها مع سياسة التخصيصية ، فقد تخشى المبادرة بتأييدها لهذه السياسة خوفا من تغير الظروف بعد ذلك . ولهذا فإنه حتى فى حالة التأييد فإنه قد لا يأخذ شكل قالب واحد تنصب فيه عناصر كل الفئة ، إذ إن هذه الفئات تعمل كمستهلكين ومنتجين ومتلقين لمثل هذا التحول الاقتصادى . أما أهم أسباب الموافقة على الأخذ بسياسة التخصيصية فهى : تشجيع المزيد من الاستثمار (٥٣ر٦٪) ، وأنها تؤدى إلى المزيد من المنافسة الحرة التى تدعم الاقتصاد (٤٦٪) ، كما أنها توسع قاعدة الملكية الخاصة فى المجتمع (٣٢ر٦٪) ، وتؤدى إلى توفير فرص عمل جديدة (٢٦٪) ، وأيضا إلى التخفيف من الأعباء التى تتحملها الدولة (٢٣ر٢٪) .

أما أسباب الاعتراض على سياسة التخصيصية ، والتى جاءت لدى ١٤ر٢٪ من العينة الإجمالية ، فتنحصر أسبابهم – بالأساس – فى أن هذه السياسة تضر بالفئات محدودة الدخل (٦٤ر١٪) ، وتزيد من معدلات البطالة فى المجتمع (٥٦ر٤٪) ، وتؤدى إلى عودة الاحتكار الرأسمالى (٤٤ر٩٪) ، وتؤدى إلى المزيد من سيطرة رأس المال الأجنبى ونفوذه (٤٣ر٦٪) ، إلى جانب عوامل أخرى مثل إضعاف قدرات الدولة فى مواجهة التحديات الخارجية ، وتقليص الملكية العامة .

٢ – العوامل التى دفعت الدولة لتبنى التخصيصية

للتعرف على هذه العوامل من وجهة نظر النخبة تضمنت استمارة استطلاع الرأى سبعة عوامل ، وطلب منهم ترتيب هذه العوامل وفقا لأهميتها فى دفع الدولة للأخذ بهذه السياسة . وقد جاء ترتيب هذه العوامل وفقا لنسب الاتفاق بينهم كالتالى :

العامل الأول : تحولات الاقتصاد العالمى ، وجاء بنسبة اتفاق ٨ر٣٣٪ .

العامل الثانى : خسائر القطاع العام ، وجاء بنسبة اتفاق ٢٥٪ .

العامل الثالث : ضغوط صندوق النقد الدولى ، وجاء بنسبة اتفاق ٢ر٢١٪ .

العامل الرابع : انخفاض معدلات الإنتاج ، وجاء بنسبة اتفاق ٦ر١٢٪ .

العامل الخامس : تأثير جماعات المصالح ، وجاء بنسبة اتفاق ٦ر٣٪ .

العامل السادس : أزمة البطالة ، وجاء بنسبة ٥ر٣٪ .

العامل السابع : أزمة الإسكان ، وجاء بنسبة ٩ر٪ .

٣ – تقييم النخبة لأسلوب تطبيق سياسة التخصيصية

يتناول هذا البعد تقييم النخبة لأسلوب تطبيق التخصيصية ، وذلك من حيث توقيت التطبيق وسرعة التنفيذ ، والمعوقات التى قد تعترض التطبيق ، ورأيهم فى أساليب تنفيذ التخصيصية من حيث معايير بيع الشركات ، والتقييم المالى للشركات ، والجهات التى تقوم بالبيع ، وأفضل الطرق لطرح الشركات للبيع ، وكيفية الاستفادة من عوائد البيع .

أ – توقيت تطبيق سياسة التخصيصية وسرعة التنفيذ

ترى النسبة الغالبة من العينة (٨ر٧٨٪) ملاءمة توقيت تطبيق التخصيصية ، إذ إن هذه الفترة اتسمت بتأكيد العولمة الاقتصادية ، وأهمية مسايرة البعد العالمى .

أما تقديرهم لدرجة الإسراع فى التنفيذ ، فترى الأغلبية أن التنفيذ تم تدريجيا (٥ر٥٩٪) ، بينما ترى نسبة أخرى (٦ر٢٤٪) أن التنفيذ كان سريعا ، وعلى عكس هؤلاء ترى النسبة الباقية (٩ر١٥٪) أنه اتسم بالبطء ، ويتوقع أن تتشكل النسبة الغالبة من هؤلاء من رجال الأعمال ، حيث كان خطاب جمعيات رجال الأعمال متميزا بهذا التوجه .

ب – معوقات تطبيق التخصيصية

أكدت نسبة مرتفعة من العينة (٥ر٧٦٪) وجود معوقات أمام التطبيق كنتيجة لعملية التحول الاقتصادى فى ظل إطار الميراث الاشتراكى ، لذلك كان من الطبيعى أن تواجه عملية التطبيق معوقات عديدة . وتتمثل هذه المعوقات – من وجهة نظرهم – فى : كثرة التعقيدات البيروقراطية (٤٧٪) ، ومعارضة القوى الاجتماعية المتضررة (٨ر٤١٪) ، وعدم استقرار القوانين والتشريعات (٢ر٣٨٪) ، ثم عدم قدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات الجديدة (٥ر٣٦٪) ، إلى جانب معوقات أخرى يقل وزنها النسبى مقارنة بهذه المعوقات .

جـ – تقييم أسلوب طرح الشركات للبيع

لعل أهم القضايا الجدلية التى صاحبت التحول إلى الاقتصاد الحر هى معايير اختيار الشركات التى تطرح للبيع ، وأفضل الطرق التى يمكن من خلالها طرح الشركات للبيع من ناحية ، وكيفية تقييم الأصول والجهات التى تقوم بعملية التقييم من ناحية أخرى . فبالنسبة للمعايير التى يتم على أساسها اختيار الشركات التى تطرح للبيع ، ترى أعلى نسبة (١ر٤١٪) أن معيار الخسارة هو المعيار الأكثر ملاءمة لعرض الشركة للبيع ، يلى ذلك أن يترك تحديد عرض الشركة للبيع وفقا لمبدأ العرض والطلب (٣٣٪) ، ثم اختيار الشركات التى يتوقع اقبال المستثمرين عليها (٤ر٢٩٪) ، ثم طرح الشركات الرابحة للبيع (٨ر٢٤٪) .

كذلك طرحت بدائل أخرى كأسلوب للبيع من ذلك – على سبيل المثال – البدء ببيع الشركات الرابحة عن طريق اكتتاب عام لجذب المستثمرين ، ثم تطرح الشركات الخاسرة لمستثمر رئيسى ، أو البدء بالشركات الرابحة للحصول على عائد مجز يساهم فى إعادة هيكلة الشركات الخاسرة قبل بيعها .

وبالنسبة للتقييم المالى للشركات المطروحة للبيع ، فهو يثير الكثير من التحفظات والمشكلات التى ترجع – بالأساس – إلى النظم المحاسبية وإلى محدودية سوق المال ، بحيث لا يمكن تحديد قيمة الأسهم بسهولة ، ويجعل من عملية التقييم أمرا صعبا ، وترى النسبة الغالبة (٧ر٤٤٪) أن يكون التقييم على أساس القيمة السوقية للمنشأة ، بينما يرى (٥ر٣٠٪) أن يكون بناء على القيمة الربحية للمنشأة ، وترى نسبة قريبة من ذلك أن ما يتم فى الواقع غير معروف نظرا لغياب عنصر الشفافية فى عملية التخصيصية كلها . كذلك ذكرت بعض التقييمات الأخرى مثل : القيمة الاستبدالية للأصول ، وصافى القيمة الحالية للتوقعات ، ومعيار تضاعف الربحية .

وبالنسبة لطرق وأساليب البيع ، ترى الأغلبية (٥ر٦٣٪) أن يكون البيع بأسلوب الاكتتاب العام من خلال عرض أسهم الشركات للبيع للجمهور ، أو الاكتتاب الخاص من خلال عرض أسهم الشركات على مستثمرين مصريين (٣١٪) ، وطرح أسهم الشركات على العاملين فى القطاع العام (٢ر٣١٪) ، وفتح الباب أمام مشاركة القطاع الخاص فى منشآت القطاع العام (٧ر١٧٪) ، وأخيرا طرح الأسهم على مستثمرين أجانب (٦ر٤٪) فقط ، وهو ما يؤكد الموقف من العنصر الأجنبى ، ووجود اتجاه عام لاستبعاده قدر الإمكان من عمليات التخصيصية .

وترتبط عملية تقييم الشركات التى تعرض للبيع بعنصر آخر وهو القائم بالتقييم ، وفى هذا الصدد ترى أعلى نسبة (٩ر٤٢٪) أن تقوم بالتقييم مكاتب استشارية مصرية ، أو جهات حكومية مثل جهاز المركزى للمحاسبات (٧ر٤٢٪) ، كذلك ترى نسبة (٧ر٣٤٪) أن تقوم بالتقييم لجان متخصصة من أساتذة الجامعات ، وترى نسبة ضئيلة أن تقوم الأحزاب بعمليات التقييم فى حالة توافر كوادر متخصصة (١٢٪) . كما أشار البعض إلى ضرورة وجود لجان لمراجعة التقييم ، أو تقوم جهتان مختلفتان بالتقدير على أن تجتمعا معا للمناقشة وتحديد السعر .

وترتبط بعملية بيع الشركات وتخصيصها عملية أخرى هى كيفية الاستفادة من عوائد بيع الشركات ، إذ يثور التساؤل عادة عن كيفية التصرف فى عائد بيع الشركات ، ويرى حوالى نصف عينة النخبة (١ر٤٩٪) أن تستخدم هذه الحصيلة فى تحديث المنشأة المباعة أو فى توسيع نشاطها . كما ترى نسبة أخرى (٤ر٣٣٪) أن يكون فى الإسهام فى سداد دين الدولة . ويمثل تقديم قروض للعمال المسرحين من الشركات العنصر الثالث للإنفاق ، وجاء بنسبة ٧ر٣٠٪ . أما المصدر الرابع فيتمثل فى تمويل الصندوق الاجتماعى (٢ر٢٥٪) . كذلك رأى البعض من عينة النقابات العمالية ضرورة إنشاء وتأسيس شركات جديدة تستوعب جزءا من العمالة التى أصبحت تعانى من البطالة ، وهو ما يؤدى إلى تدوير رأس المال ، وحل مشكلة البطالة فى قطاع العمال .

٤ – الآثار الاجتماعية لتطبيق سياسة التخصيصية

لعل من أهم مجالات الجدل الدائر بين المؤيدين والمعارضين لسياسة التخصيصية ، ما يتوقعه كل فريق من آثار اجتماعية إيجابية أو سلبية . فيرى المؤيدون لهذه السياسة أن التخصيصية – بما ينجم عنها من رفع الكفاءة –

تستطيع تحقيق معدلات نمو أعلى ، ومن ثم فهى تفتح آفاقا أرحب لكافة المواطنين ، فمن الآثار الإيجابية لوجهة النظر هذه أن التخصيصية تقرب الفوارق بين طبقتى العمال والملاك بما تتيحه من إشراك العمال فى الإدارة ، وشراء نسبة من أسهم الشركات والمشروعات التى تتم خصخصتها ، وهو الأمر الذى ييسر خلق ملاك جدد ، وبالتالى يحدث نوعا من الاستقرار الاجتماعى .

وعلى النقيض من ذلك يرى الفريق المعارض لسياسة التخصيصية أن هذه السياسة تؤدى إلى تركز الثروة فى أيدى فئة محدودة ، ومن ثم تعميق الفوارق بين الطبقات . كذلك فإن سيطرة القطاع الخاص بشكل تام على النشاط الاقتصادى تؤدى إلى حدوث اختلالات هيكلية فى المجتمع ، فيزداد اتساع التفاوت فى الدخول والثروات . لذلك فلابد من اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات ، أو ما يسمى بشبكة الأمان الاجتماعى لمواجهة مثل هذه الآثار الاجتماعية السلبية .

وكنتيجة لأهمية البعد الاجتماعى – سواء فيما تعلق بارتباط التخصيصية بتهميش بعض الفئات ، أو بمعارضة بعض القوى لهذه السياسة نتيجة لذلك – فقد حرص الاستطلاع على التعرف على المشاكل الاجتماعية المترتبة على الأخذ بسياسة التخصيصية من وجهة نظر العينة ، وقد تركزت هذه المشاكل لديهم فى مشكلتين أساسيتين هما : زيادة البطالة بين العمال (٣ر٤٩٪) ، وزيادة الفروق الطبقية فى المجتمع (١ر٤٩٪) ، ويأتى بعد ذلك مشكلة ثالثة تتمثل فى فقدان الطبقة العاملة لمكاسبها السابقة (١ر٣٤٪) ، وهى ترتبط بالمشكلتين السابقتين ، حتى أن بعض العمال وصفوا ما يحدث بأنه "كارثة اجتماعية" ؛ لأن التخصيصية سوف تزيد من معدلات الفقر والجريمة .

وقد وضعت النخبة تصورات لحل هذه المشكلات ، كان أولها - من وجهة نظرهم - إنشاء صناديق اجتماعية تقدم قروضا للعمال لإنشاء مشروعات صغيرة ، ثم إعداد برنامج تدريب تحويلى للعمالة الفائضة عن حاجة الشركات المباعة ، ثم دعم النظام التعاونى ليصبح قوة فى مواجهة رأس المال ، ثم تطبيق نظام المعاش المبكر ، وأخيرا التأكيد على أهمية عدم خضوع الحكومة للضغوط الخارجية .

نظام المعاش المبكر

على الرغم من أن نظام المعاش المبكر جاء فى المرتبة قبل الأخيرة كحل لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية للتخصيصية ، فإنه عندما وجه سؤال مستقل عن الموافقة أو عدمها على هذا النظام باعتباره آلية طرحتها الحكومة لحل مشكلة العمالة ، جاءت النسبة الغالبة (٢ر٧١٪) بالموافقة عليه . وتنحصر أسباب الموافقة فى : أنه يتيح فرص العمل أمام الشباب (٣ر٥٠٪) ، كما أنه يتيح الفرصة للتخلص من العمالة الزائدة (٧ر٤٨٪) ، وأنه يتيح الفرصة أمام العمال لبدء مشروعات خاصة بهم (٥ر٤١٪) ، كما أنه مطلب ضرورى رغم سلبياته (٧ر٢٩٪) ، وأسلوب لحماية النظام الاجتماعى (٩ر٢٥٪) . وقد أضاف البعض شرطا للموافقة على نظام المعاش المبكر وهو أن يكون اختياريا لا إجباريا ، كما أكدت فئة العمال على ضرورة تقديم تعويض مناسب ، وأن يطبق على العاملات لا العمال .

وعلى الجانب الآخر ، تقف الفئة المعارضة لتطبيق نظام المعاش المبكر ، وهى تمثل أقلية (٨ر٢٨٪) ، ولكنها لديها أسبابها فى عدم الموافقة ، والتى تمثلت فى النظر إلى هذا النظام باعتباره يمثل هدرا لطاقات ذوى المهارة المهنية (٥ر٧١٪) ، وأنه يؤدى إلى زيادة البطالة (٩ر٥١٪) ، وأنه قد يدفع من يطبق عليه

إلى الدخول فى أنشطة هامشية تضر المجتمع (٣٦٫٧٪) ، كما يؤدى إلى حدوث تضخم نتيجة وجود توافر نقدى فى السوق دون مقابل إنتاجى (٢٥٫٩٪) .

النتائج الخاصة باستطلاع رأى كل فئة على حدة

١ - فئة قيادات النقابات العمالية

كان تقييم هذه الفئة لإيجابيات وسلبيات التخصيصية متركزا فى إيجابية أساسية ، وهى تطوير القدرات الفنية للعمال ومستوى مهاراتهم . أما أكثر السلبيات حدة فهى فقدان الأمان الوظيفى نتيجة الاستغناء عن جزء من العمالة .

ومن الموضوعات الخاصة بالعمال كان التساؤل عن مستقبل التنظيمات النقابية فى ظل سياسة التخصيصية ، وما إذا كانت هناك ضمانات تكفل بقاء هذه التنظيمات أم لا . وقد أجاب نصف العينة – تقريبا – بأنه توجد ضمانات فى عقود بيع الشركات تكفل استمرار التنظيمات النقابية ، بينما تراوح رأى نصف العينة ما بين قائل بأنه لا توجد ضمانات ، أو أنهم ليسوا على دراية بوجود هذه الضمانات من عدمه . أما أهم هذه الضمانات – من وجهة نظرهم – فهى تطبيق القانون الذى ينص على استمرار التنظيم النقابى فى أية منشأة يزيد عدد عمالها على ٢٥٠ عاملا .

كذلك تنقسم هذه الفئة مناصفة – تقريبا – بين من يرون أن دور هذه التنظيمات النقابية سيتزايد أو سيقل ، والمبرر الأساسى لدى وجهة النظر التى ترى تزايد الدور النقابى هو أن العمل النقابى يصبح ضرورة حتمية فى مواجهة رأس المال، وفى المقابل فإن من يرون تناقص هذا الدور يرجعون ذلك إلى أن الهدف الأساسى للشركات هو الربح، ولذلك لا يلتفت إلى أى تنظيم نقابى آخر .

وبالنسبة لرأى العمال فى الآليات والوسائل المطروحة للتغلب على الآثار السلبية المترتبة على التخصيصية ، فهم يرون ضرورة اشتراك النقابات المعنية

عند توقيع العقود مع المستثمرين لضمان حقوق العمال ، وأيضا إنشاء صناديق لدعم العمال . وبخصوص تطبيق نظام المعاش المبكر ، أشارت الغالبية إلى موافقتها على تطبيقه ، ولكن بشروط أهمها أن يكون اختياريا ، وأن يقتصر تطبيقه على العامل غير الكفء .

وقد جاء التدريب التحويلى كإحدى آليات حل مشكلة العمالة الزائدة ، بشرط أن يكون مبنيا على الأسس الحديثة ؛ حتى يستطيع العامل الحصول على فرصة عمل أخرى .

كذلك رأت الغالبية أن تقديم قروض للعمال بشراء جزء من أسهم الشركات المباعة يمثل أحد حلول المشكلة ، وخاصة أنه يضمن بقاء العامل فى الشركة بعكس المعاش المبكر والتدريب التحويلى .

٢- فئة رجال الاعمال

وعلى النقيض من العمال ، فإن جماعة رجال الأعمال من أكثر القوى المساندة لسياسات التحرير الإقتصادى ؛ لما تتضمنه من إجراءات كثيرة أهمها تشجيع القطاع الخاص ، وإعمال قوى السوق . وبالنسبة لموقف عينة الدراسة من رجال الأعمال من شراء شركات القطاع العام ، وأيهما يفضل رجل الأعمال الاستثمار فى شركات معروضة للبيع بالفعل ، أم إنشاء شركات جديدة ، أم الاستثمار فى الاثنين معا ، وعدم تفضيل الاستثمار فى شركات معروضة للبيع ، فهم يريدون مناخ التخصيصية وتسهيلاتها دون المغامرة بشراء شركات غير رابحة فى معظم الأحوال .

أما المزايا النسبية التى تجعل رجال الأعمال يفضلون شراء شركة دون أخرى ، فيتركز أساسا فيما يتوقع أن تحققه الشركة من أرباح . وبالنسبة لمعرفة دور رجال الأعمال كجماعات للضغط فى سياسة التخصيصية من حيث تقديم

مقترحات معينة لصانع القرار من خلال جمعيات رجال الأعمال ، أشارت نسبة ساحقة (٣ر٨٤٪) إلى أنهم لا يعرفون أساسا ما إذا كانت جمعيات رجال الأعمال قد قامت بما يفيد ذلك ، وهو ما يعنى انخفاض مستوى المعلومات بهذا الخصوص ، أو عدم الاهتمام به ، أو أن العلاقة بمتخذ القرار لا تكون من خلال الجمعيات وإنما تقوم على أساس فردى .

وتتمثل المتطلبات والشروط التى تساعد على نجاح التخصيصية – من وجهة نظرهم – فى توافر ثلاثة متغيرات هامة هى : وجود استقرار تشريعى وقانونى ، واستقرار سياسى ، والبعد عن الروتين . وهو ما يعكس خبرتهم وتجاربهم كرجال أعمال ومستثمرين . كما أكدوا أيضا على أن نجاح سياسة التخصيصية غير مرهون باستمرار المساعدات الأجنبية ، حيث إن هذه المساعدات تؤدى إلى التبعية السياسية والاقتصادية على حد سواء .

٣- فئة الخبراء الاقتصاديين

وقد انصب استطلاع رأى الخبراء الاقتصاديين على التعرف على رأيهم بصفة أساسية على بعض الجوانب الإجرائية لتنفيذ سياسة التخصيصية ، من ذلك رأيهم فى استثناء بعض القطاعات من تطبيق هذه السياسة ، والتى أشارت النتائج إلى أن النسبة الغالبة (٩ر٩٢٪) تؤيد استثناء بعض القطاعات ، ومن ذلك الصناعات الحربية بصفة أساسية ؛ لارتباطها بالأمن القومى للبلاد ، كما تأتى البنوك فى مرتبة تالية لتلك الصناعات .

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن نجاح التخصيصية يتوقف على توافر العوامل الثلاثة التى ذكرها رجال الأعمال ، وهو الأمر الذى يعبر عن وجود اتفاق تام بين الفئتين فى هذا الشأن ، كما يتفقون أيضا مع رجال الأعمال على أن

استمرار المساعدات لا يؤدى – بالضرورة – إلى نجاح التخصيصية ، ولكن هناك تأكيدا على أن التطورات الاقتصادية العالمية تساعد على نجاح سياسة التخصيصية ، إذ إن التخصيصية تعد مبدأ أساسيا فى الاقتصاد الحر ، وهو المنهاج السائد فى العالم الآن .

٤- فئة القيادات الحزبية

وقد اختلفت مواقف العينة الحزبية من سياسة التخصيصية ، إذ تراوحت مواقفها بين القبول التام كما هو الحال بالنسبة للحزب الوطنى ، والقبول من حيث المبدأ كما هو بالنسبة لحزبى الوفد والأحرار ، والاعتراض من جانب أحزاب التجمع والعربى الناصرى ، وإن كان موقف الاعتراض والرفض أصبح قريبا من القبول المتحفظ عندما مضت الحكومة فى تطبيق السياسة . وقد كانت أهم شروط الموافقة على السياسة لدى الأحزاب أن يكون للعمال نصيب فى أسهم الشركات المباعة ، ومراعاة البعد الاجتماعى عند بيع الشركات . كما كانت التخصيصية موضوعا للمناقشات والجدل بين الأحزاب والحكومة حول سلبياتها وإيجابياتها فى مواجهة الاقتصاد المصرى .

٥- فئة المحررين الاقتصاديين

وبالنسبة للمحررين الاقتصاديين ، فإنهم يحصلون على معلوماتهم المتعلقة بسياسة التخصيصية من مصادر متعددة ، وفى مقدمتها المصادر الشخصية ، ثم التقارير الحكومية ، وتعد المصادر الشخصية – من وجهة نظرهم –هى اكثر المصادر مصداقية ، يليها التقارير الحكومية . وهم يؤكدون على أنهم يقابلون العديد من الصعوبات فى سبيل الحصول على المعلومات ؛ وذلك لاسباب عديدة أهمها تضارب المعلومات المتداولة حول الموضوع ، ثم عدم وجود نشرات رسمية دورية عن عملية التخصيصية .

كما أن هناك تأكيدا على أن تغطية وسائل الإعلام – وخاصة المقروءة منها – تغطية مقبولة إلى حد كبير . وتحتل الصحف القومية المرتبة الأولى بين كل المصادر باعتبارها الأكثر نجاحا ، يليها الصحافة الحزبية .

مستقبل التخصيصية

وبخصوص الرؤى والتوقعات المتعلقة بمستقبل التخصيصية كما تراها النخبة ، فقد تراوحت بين حدى التفاؤل والتشاؤم ، باعتبارهما يمثلان بداية ونهاية متصل تتفاوت درجاته قوة وضعفا كلما اقترب من أو ابتعد عن طرفى النهاية . إذ تشير النتائج إلى وجود بعض الاتفاقات وأيضا بعض الاختلافات فى الاستجابات بين النخب المختلفة ، فهناك – مثلا – ما يشبه الاتفاق بين مختلف الفئات على أن التخصيصية سوف تؤدى إلى رفع كفاءة الاقتصاد المصرى ، وإن اختلف هذا المدى كما تعبر عنه النسب ، فنجد أن نسبة رجال الأعمال تبلغ ٨ر٦٢٪ ، ونسبة العمال ٥ر٥٥٪ ، والخبراء الاقتصاديين ٩ر٦٨٪ ، والمحررين الاقتصاديين ٥ر٥٧٪ ، أما عينة الأحزاب فنسبتها لا تتعدى ٣٤٪ فقط . وقد اختلفت الرؤى اختلافا كبيرا بالنسبة للاستجابة على البند الخاص بأن التخصيصية سوف تحقق نجاحا كبيرا ، فنجد – مثلا – أن نسبة رجال الأعمال ممن يرون ذلك تبلغ ١ر٢٣٪ ، بينما نسبة العمال ٥ر٤٪ فقط . كما تختلف رؤى الخبراء الاقتصاديين (٩ر٢١٪) ، والأحزاب (٥ر٩٪) ، والمحررين (٥ر١٩٪) ، وقد اقتربت – إلى حد كبير – رؤى كافة الفئات للتخصيصية بأنها لن تحقق سوى نجاح محدود ، إذ تراوحت النسب بين ٢ر١٨٪ وهى نسبة العمال ، و ٥ر٢٥٪ وهى نسبة رجال الأعمال .

وقد ظهر الفرق جليا بين فئات النخبة بخصوص توقع ازدياد النفوذ الأجنبى ، إذ جاء ذلك بنسبة ٢ر٤٧٪ لدى الأحزاب ، بينما بلغ ٣ر٥٪ ، و٦ر٦٪

للخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال على التوالى ، وشكلت عينة الأحزاب والعمال منطقة الوسط فى هذا الخصوص . ويمكن تفهم ارتفاع نسبة الأحزاب فى ذلك بالنظر إلى إطار الالتزام الحزبى للأعضاء ، ففيما عدا الحزب الوطنى فإن بقية الأحزاب ، وهى أحزاب معارضة ، ودائمة التحذير من خطر النفوذ الأجنبى ، وهى ترى أن سياسة التخصيصية مدخل لتسلل مثل هذا النفوذ .

المراجع

١ – حسنين ، مدحت ، التخصيصية ، السياسة العربية بشأنها ، دواعيها والأهداف المرجوه منها ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٧–٢٨ .

٢ – إبراهيم ، سعد الدين ، الحكم والتكيف الهيكلى فى : زايد ، أحمد والخشاب ، سامية (محرران) ، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر ، الأبعاد الاجتماعية ، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥ ، ١٦ مايو ١٩٩٥ ، القاهره ، ص ٩٢ .

٣ – قاسم ، منى ، الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٢٢ .

٤ – المرجع السابق ، ص ٢٦ .

٥ – الأيوبى ، نزيه ، نظرة مقارنة حول برامج الخصخصة فى العالم العربى ، ورقة مقدمة إلى ندوة التجارب العربية فى الخصخصة ، المؤتمر الدولى الثالث والعشرون للعلوم الإدارية ، دبى ١–٥ يوليو ١٩٩٥ ، ص ٢ .

٦ – Mossaad, Nevine, The Civil Debate Over Privatization in Egypt: Conflicting Interpretations and Goals, in: Badran, Wadouda & Wahby, Azza (eds.) *Privatization in Egypt*. Center for Political Research, Faculty of Economics & Political Science, Cairo, 1996, p. 73.

٧ – Mohieldin, Mahmoud & Nasr, Saher, *On Privatization in Egypt*: With Reference to the Experience of the Czech Republic and Mexico, Ibid., p. 20 .

٨ – رتيب ، رابح ، مستقبل الخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٥ ، أغسطس ١٩٩٧ ص ١٠ .

٩ – محرز ، أحمد ، الخصخصة : النظام القانونى لتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، عدد أبريل ١٩٩٦ ؛ القاهرة ، ص٤٢ .

١٠ – Harik, I. Sullivan, D., (eds), *Privatization and Liberalization in the Middle East*. Bloomington, Indiana University. Press, U. S. A., 1992, p. 15.

Abstract

PRIVATIZATION

An Opinion Poll of an Egyptian Elite

Salwa El Amri

Negative performance of the public sector was the prime motive behind adopting privatization policy in Egypt.

The objective of this study is to explore the opinion of an Egyptian elite sample (538 sub-sector elite) regarding privatization.

The core of the opinion poll deals mainly with the following issues:

- The causes behind accepting or rejecting privatization.
- The procedures adopted for selling public sector units.
- Applied criteria for selecting companies to be privatized (the companies' profitability or loss).
- Limitations on foreign ownership of privaitzed enterprises.
- Rules regarding expenditure of companies sales, revenue.
- Sectors not to be privatized, due to their strategic importance, and for national security reasons.
- Prospects of privatization as viewed by the elite group.

جمهور مسرح الطفل
نتائج الدراسة الاستطلاعية

نسرين البغدادى *

يتناول هذا المقال نتائج التجربة الاستطلاعية التى أجريت على الأطفال المرتادين لمسرح الطفل، والتى هدفت إلى اختبار أدوات البحث ومدى ملاءمة ظروف التطبيق ، ومع ذلك فإن ماخرجت به من نتائج يمكن أن يسد الحاجة العاجلة للوصول إلى مؤشرات عن العلاقة بين الطفل والمسرح الموجه إليه فى مدينة القاهرة .

مقدمة

يعد المسرح من أكثر الأدوات الاتصالية - بالمقارنة بكل من التليفزيون والسينما- استيعابا للعناصر الفنية ، بالإضافة إلى قدرته على الإبهار ، وكذلك خاصيته المنفردة ، وهى الالتحام وجها لوجه بلا حواجز أو فواصل مع الجمهور ، مما يمنحه التأثير على المشاهد ، ويجعله يتفاعل مع الأحداث والمواقف والشخصيات .

من هنا كان للمسرح ضرورة أساسية فى التوجه نحو المستقبل ، لا من حيث الرقى بالذوق الفنى والإحساس الجمالى فحسب ، بل من أجل بناء الشخصية فكريا واجتماعيا. وإذا كان المسرح بأساليبه وأدواته الفنية العديدة قادرا على التعامل مع الطفل وتوجيهه ، فهذا يؤكد على ضرورة تدعيم وجود

* خبيرأول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركزالقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مسرح خاص بالطفل والنهوض به ؛ لكى يكون وسيلة فعالة فى عملية التنشئة الثقافية والفنية .

ويعتبر المسرح من أكثر الفنون اقترابا من وجدان الطفل ؛ لكونه من الأدوات الاتصالية القادرة على نقل مضمون اجتماعى وتربوى بطريقة بسيطة ، ودون وجود فواصل . وبالتالى فهو من أنسب الوسائل للتعامل تعليميا وتربويا مع الطفل بصورة ترفيهية يتقبلها الطفل بسهولة .

وقد أنشئ أول مسرح للأطفال فى العالم العربى فى مصر عام ١٩٥٩، حيث بدأ مسرح العرائس . وبعد ذلك أقيم مسرح الأطفال التابع لمؤسسة المسرح والموسيقى فى يوليه ١٩٦٦ بالإسكندرية ، إلى جانب مسرح الطفل بالثقافة الجماهيرية عام ١٩٧١ .

وفى عام ١٩٨٥ أنشئ المسرح القومى للطفل كى يساهم فى تطوير كل مايقدم للأطفال ، إلى جانب العمل على التخطيط المتكامل لتشجيع الكتابة والإخراج لأعمال مسرحية جيدة للأطفال* .

وكانت خطوة الترجمة والاقتباس مرحلة ضرورية فى المسرح بصفة عامة ؛ لعدم وجود تراث مسرحى عربى أو مصرى [١].

وتظل قواعد الدراما المعروفة هى الأساس فى دراما الأطفال ، وهى القاسم المشترك مع دراما الكبار ، وإن اختلفت بعض الشئ من حيث بساطة الحبكة ، وعدم اللجوء إلى التعقيد فى نسجها ، كالإخراج فى مشاهد التذكر Flash Back ، أو الخطوط الدرامية المتقاطعة التى تحتاج إلى تركيز شديد فى متابعتها، وهى أمور أكبر من أن يستوعبها عقل الطفل . لكنه إذا كان الصراع

* انظر : الببلاوى ، إيفيت ، عروض البالية وأثرها فى التذوق الفنى لدى الطفل ، القاهرة ، مجلة المسرح ، ١٩٩٤ .

هو أساس العمل الدرامى بوجه عام ، فإنه فى دراما الأطفال يحمل قدرا أكبر من الأهمية ، فالأحداث إذا تسلسلت فى سرد رتيب فقدت جاذبيتها للأطفال ، وكانت مبعثا للملل [٢].

إن اختيار مسرحية للعرض فى مسرح للأطفال أمر بالغ الأهمية والصعوبة ، فاختلاف السن يمثل درجة كبيرة من الخطورة فى اختيار المسرحية الناجحة لدى جمهور الأطفال ، فالطفل فى السن من السادسة إلى التاسعة تكمن لديه قدرة فائقة على التخيل ، ويجد المتعة فى النصوص الخرافية . والطفل فى سن الحادية عشرة إلى الثالثة عشرة يكون قد اقترب من سن المراهقة ، وما تثيره المسرحية لديه هو ماتحتويه من أفكار وشخصيات بطولية فى إطار من التشويق [٣].

وتختلف التعريفات الخاصة بمسرح الأطفال ، وبما يجب أن يكون عليه ، ويعكس هذا الاختلاف حقيقة قائمة ، وهى تنوع الأشكال التى ينصرف إليها هذا التعبير وتعددها. فثمة أطفال يقومون بالتمثيل أمام جمهور من الأطفال ، أو أطفال يقومون بالتمثيل أمام جمهور من الكبار ، أو ممثلون كبار يمثلون أمام جمهور من الأطفال . وثمة مسرحيات مكتوبة خصيصا لجمهور من الأطفال ، ومسرحيات أخرى أخذت طريقها من المسرح العادى إلى جمهور الأطفال بعد أن عملت فيها يد التعديل والتبسيط ، بالإضافة إلى هذا كله مسرح العرائس [٤].

إذن من الحرى أن تختلف الآراء حول هدف مسرح الطفل ، هل هو هدف تربوى تعليمى ، أم أنه مجرد التسلية والإمتاع ؟ وهل يرمى هذا اللون من المسرح إلى استيعاب نشاط الطفل ، أم أنه إعداد له حتى يستطيع أن يتذوق المسرح العام ويستوعبه فيما بعد ؟ [٥]. بعبارة أخرى ، هل يهدف مسرح الأطفال إلى تكوين جيل له ثقافة مسرحية تؤهله لأن يصبح متذوقا للمسرح العام فيما بعد ؟

أهمية الموضوع

يعتبر مسرح الطفل عند مارك توين* من أعظم إنجازات القرن العشرين ؛ حيث يعتبره عملا فنيا من وظائفه الآتى :

١ – إثارة انبهار الطفل والترفيه عنه .

٢ – تنمية عادة الانتباه عند الأطفال .

٣ – إكساب وتنمية القيم الخلقية عند الأطفال .

٤ – تزويد الأطفال بخبرات جديدة .

٥ – تفريغ شحنات الأطفال الانفعالية .

٦ – إشباع حب الأطفال للمغامرات .

٧ – إعداد الأطفال لدراما الكبار .

٨ – تنمية التفكير الابتكارى لدى الطفل .

لذلك تتضح أهمية مسرح الطفل نتيجة العديد من الوظائف التى يرمى إليها. فحينما نتحدث عن مسرح الأطفال ، لابد وأن نفكر فى دراما الأطفال . فالمسرح بأى شكل من أشكاله هو الإطار الملموس للدراما، ودراما الأطفال شكل من أشكال الفن لها طابعها الخاص ، ولها تطورها ونموها. فقد أكد أحد الخبراء فى مسرح الطفل "أن هناك فنا للأطفال يختلف تماما عن فن الكبار من حيث قواعده وأسسه ، وكذلك الحال مع الدراما"، فدراما الأطفال فن قائم بذاته له أصوله الخاصة ، وجذوره التى تمتد لتبدأ مع الطفل منذ ولادته [٦].

إطلالة على الأوضاع العالمية لمسرح الطفل

إذا ألقينا النظر على مسرح الأطفال فى دول العالم المختلفة ، نجد أن مسرح

* كاتب ومؤلف أمريكى من أشهر المؤلفين فى مجال مسرح الطفل .

الأطفال فى فرنسا به عدد كبير من الفرق المسرحية للتمثيل موزعة على معظم المدن الفرنسية ، وبعض هذه الفرق متخصص فى العرض المسرحى للأطفال ، والبعض الآخر به فرق للكبار تخصص عروضها لهم ، بالإضافة إلى الفرق التابعة لبيوت الثقافة التى تقدم من حين لآخر مسرحيات للأطفال [٧].

إلا أن معظم المؤلفين الفرنسيين يعبرون عن عدم رضاهم عن النصوص المتاحة لمسرح الأطفال ، سواء من ناحية الكم أو الكيف ، ويبدو أن ذلك يرجع إلى وجهات النظر بين المؤلفين والمخرجين وأصحاب الفرق . أما مسرح الأطفال الإنجليزى فهو يهدف - بوجه عام - إلى استخدام المسرح كوسيلة للتربية والتعليم ، لهذا يحرص على تقسيم المسرحيات التى تعرض على الأطفال تبعا للسن ، وهم يقسمون السن إلى ثلاث مراحل أساسية من سن ٥ - ٧ ، ومن ٨ - ١٢، ومن ١٣- ١٥، ولكل سن مسرحياته الخاصة به [٨].

كذلك هناك كثير من فرق مسرح الأطفال فى انجلترا تتلقى منحا ومساعدات من المجلس البريطانى للفنون ، إلا أنها لم تكن مستقرة . وفى عام ١٩٦٥ تم إنشاء هيئة عليا تشرف على مسارح الأطفال ، وعن طريق هذه الهيئة بدأت الاعتمادات الحكومية تنفق بسخاء . ومما يذكر أن كثيرا من هذه المسارح - فى انجلترا - تقدم عروضا فى المدارس لحساب السلطات التربوية [٩].

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تم عقد مؤتمر قومى لمسارح الأطفال فى أغسطس ١٩٤٤، انبثقت عنه المنظمة الأمريكية للمسرح ، ومهمتها التنسيق والتخطيط لمسارح الأطفال التى أخذت تنمو وتنتشر . وبعد زوال مخاطر الحرب العالمية الثانية عقدت عدة مؤتمرات لدراسة مختلف موضوعات مسرح الطفل ، ووجهت اهتمامها الخاص نحو موضوع تخريج القادة فى ميدان دراما

الأطفال . وفى بعض المدن الأمريكية تتولى مجالس المدن رعاية مؤسسات مسارح الأطفال ، كما تخصص بعض المدن اعتمادات لمسرحيات الأطفال ، وتوجد فى مدن أخرى مجالس مستقلة لإدارة مسارح أطفال ، ولوضع برنامج سنوى تقدم من خلاله الفرق المسرحية المحلية بمعاونة بعض فرق المحترفين (١٠).

وتعطى الدنمارك – وهى موطن "هانز كريستيان أندرسون" مؤسس مسرح الأطفال – عناية بالغة لمسرح الأطفال ، حيث تقدم مسرحيات الأطفال فى الهواء الطلق . وقد تم إنشاء مسرح فى كوبنهاجن يقدم كل موسم سلسلة من أروع المسرحيات ذات الهدف التعليمى ، يشترك فى تقديمها عدد كبير من ممثلى المسرح الملكى ، وهو مسرح الدولة الرسمى ، ويدير هذا المسرح جمعية المسرح المدرسى التى تشرف عليها لجنة منتخبة من نقابات المعلمين (١١).

ويعود تاريخ مسرح الأطفال المخصص للصغار فى ألمانيا إلى الخمسينيات من هذا القرن ، حيث يهتم بتقديم الشكل المسلى مقترنا بالتوعية والتوجيه . وقد نجح هذا المسرح فى أن يجتذب إليه كثيرا من كبار الكتاب فى ألمانيا، كما يقدم عروضا أعدت للأطفال من أعمال شكسبير وموليير وبريخت . ومسارح الأطفال فى ألمانيا تابعة للدولة ، وتعطيها الدولة إعانة سنوية . كما يوجد مسرح مركزى كامل التجهيز للأطفال فى برلين يقدم عروضا يوميا . كما توجد لجان تعليمية يقوم أعضاؤها – وهم مدرسون ذوو خبرة – ببذل المشورة لكافة الفنيين العاملين بالمسرح (١٢).

أما فى روسيا، فيذكر "وينفرد وارد" – الكاتب الأمريكى فى كتابه "مسرح الأطفال"– أن اهتمام روسيا بدراما الأطفال فاق اهتمام أية دولة أخرى . فعلاوة على المهرجانات الشعبية والدينية ، والرقص الدرامى ، ومسرح العرائس الذى انتشر فى أغلب الدول منذ زمن بعيد ، تعرض روسيا منذ سنوات طويلة

مسرحيات فى مسارح المحترفين ، يحرص الأطفال على مشاهدتها بشغف ، وقد أنشئ فى عام ١٩١٨ مسرح موسكو للأطفال ، وعندماتحول إلى معهد قدمت له الحكومة المعونات ، ثم انتقل إلى مسرح ضخم فى ميدان المسرح بموسكو . ورغم وجود مسارح أخرى للأطفال فى العاصمة ، وانتشار عدد كبير منها فى أنحاء الاتحاد السوفيتى ، فقد ظل هذا المسرح يتمتع بشهرة واسعة .

وتوجد فى كل من سلوفاكيا وبولندا وبولونيا ورومانيا هيئات عامة تشرف على مسارح الأطفال ، وهذه المسارح تدعمها الدولة دعما قويا وتساندها السلطات العامة ، ولها ممثلون متخصصون ، وقاعات عرض خاصة ، ولها علاقات منظمة بالمدارس (١٢).

من خلال التعرف على أوضاع مسرح الطفل فى بعض الدول المتقدمة ، نجد العديد من النقاط نسترشد بها ، تتلخص فى الآتى :

١ – وجود العديد من الفرق المسرحية الموزعة على معظم المدن .

٢ – وجود عدد من الفرق المتخصصة فى العرض المسرحى للأطفال بجانب بعض فرق الكبار التى تخصص بعض عروضها للأطفال أيضا .

٣ – يتم استخدام مسرح الطفل كوسيلة تعليمية أو تربوية .

٤ – يتم تقديم مسرحيات ذات الهدف التعليمى إلى جانب العروض التى أعدت خصيصا للأطفال المستوحاة من الأدب العالمى .

٥ – تخصيص الاعتمادات المالية الكبيرة من جانب الدولة لمسارح الأطفال إلى جانب الإعانات السنوية التى تخصصها المدن .

٦ – وجود مجالس مستقلة لإدارة مسارح الأطفال .

٧ – وجود ممثلين متخصصين لمسرح الطفل .

٨ – وجود قاعات عرض خاصة .

٩ – عمل علاقات منظمة بين مسارح الطفل والمدارس .

١٠– وضع برنامج سنوى للفرق المسرحية .

١١– إقامة المهرجانات السنوية .

واقع مسرح الطفل فى العالم العربى

بنظرة سريعة على واقع مسرح الطفل العربى ، نجد أنه كظاهرة معاصرة تحاول أن تتكامل في عناصرها، إلا أن قوامها الفنى لم يتشكل بعد ، ومازالت أقلام الأدباء ، وأغلب المخرجين المتميزين والفنانين بعيدة عن مسرح الطفل الحقيقى ، يضاف إلى ذلك أن أغلب تجارب مسرح الطفل العربى ليست منظمة [١٤].

فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن إقامة دورة تدريبية لمسرح الطفل ، وقد تمت الإشارة إلى أن جمعية الثقافة والفنون (فرع الدمام) تنفذ هذه التجربة لأول مرة فى المملكة . ويقبل فى هذه الدورة الأطفال بعد سن ٦ سنوات إلى ١٥سنة ، وذلك من خلال إعطاء دورة دراسية نظرية وعملية للأطفال المشاركين بأسلوب عصرى متقدم[١٥].

كذلك تم إنشاء مسرح للطفل بإشراف الجهات الرسمية (مسرح قومى وطنى فى الكويت) ، وقدم باكورة أعماله بداية من أبريل ١٩٩٦، برعاية المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب . وإذا تلمسنا واقع مسرح الطفل فى الكويت وجدنا أن هذا الواقع قد بدأ منذ اهتمام مدارس الكويت بالمسرح المدرسى ، الذى يعبر عن ظهور النشاط الفنى العام فى الكويت ، ولا يخضع هذا المسرح للمقاييس الفنية ؛ لضعف التقنية والخبرة لدى المشرفين عليه [١٦].

وتشير بعض الدراسات إلى أن بدايات مسرح الطفل فى الأردن قد اعتمدت على جهود مدرسية وجمعيات ونواد مختصة بالأطفال ، إلى أن أخذت

دائرة الثقافة والفنون الاهتمام بمسرح الأطفال ، الذى قدم مسرحيات . وكانت مارجريت بلاتجيان هى الداعية إلى تأسيس مسرح الأطفال التابع لوزارة الثقافة، وذلك فى عام ١٩٧١[١٧].

وإلى جانب الاهتمام المحلى بمسرح الأطفال فى الأردن ، فقد شاهد الأطفال عروض مسرحية لفرق عربية وأجنبية ، مثل : مسرح العرائس السورى والرومانى ، ومسرح الدمى البلغارى . وقد زاد الاهتمام الواضح بمسرح الأطفال فى الآونة الأخيرة ، حيث عرضت العديد من المسرحيات ضمن مهرجانات الأطفال . بالإضافة إلى المسرحيات الكثيرة التى تعرضها المدارس بين حين وآخر فى المناسبات ، ومسرحيات تقدمها الجمعيات والنوادى المختصة بالأطفال ، مثل : جمعية أصدقاء الطفل ، ونادى أصدقاء الطفل ، ومركز هيا الثقافى للأطفال .وقد اعتمد مسرح الأطفال فى البداية هناك على النصوص الأجنبية لعدم وجود كتاب محليين لهذا المسرح، كما احتوت المسرحيات على مضامين أخلاقية وأهداف تتمثل فى تعريف الطفل بالخير والشر ، ومساعدته على التمييز بينهما[١٨].

أما فيما يتعلق بوضع مسرح الطفل فى فلسطين ، فقد تم خلال السنوات القليلة الماضية عمل عدد قليل من ورش العمل والدورات التدريبية من خلال الحكواتى ، والمسرح القومى الفلسطينى ، والقصبة ، وهى أهم ثلاث جهات تمنح هذه الترتيبات ، وفى الفترة من ١٩٩١، ١٩٩٦ قام المسرح القومى الفلسطينى بعمل ١٥ ورشة عمل عن الدراما والبانتوميم والعرائس والأقنعة .

ولا يوجد دعم مالى حكومى أو منح حكومية لمن يريدون الالتحاق بهذه الدورات ، كما لا يتم تعليم الدراما ومهارات المسرح كجزء من منهج المدارس . إلا أن هناك عددا قليلا من المدارس الخاصة التى تقدم بعض الدروس الدرامية ،

بشكل غير منتظم ، بينما تحصل نسبة ضئيلة من أطفال المدارس على هذا التدريب أثناء حياتهم المدرسية ، ففرص تنمية المواهب المسرحية هناك قليلة للغاية . ولا توجد أية جهات لتعليم المسرح الحر فى فلسطين ، إلا أن هناك ست جهات يتم تمويلها من قبل اليونيسيف لتقديم المسرح المدرسى فى شهور الصيف فقط [١٩].

يشير العرض السابق لوضع مسرح الأطفال – فى دول العالم المختلفة – إلى مدى الاهتمام الذى توليه هذه الدول لمسرح الأطفال ، من حيث توفير المسارح ، أو تذليل المعوقات ، أو إعداد المتخصصين الذين يشرفون على هذه المسارح . كما يشير إلى انتشار مسرح الأطفال فى العديد من أرجاء المدن فى الدول المختلفة ، مما يعطى مؤشرا بأنه يعد من أهم الوسائل التربوية ، والتثقيفية ، والتعليمية ، التى تحرص تلك الدول على التعامل معها باعتبارها وسيلة فعالة فى تنشئة الطفل وتثقيفه بوجه عام .

مسرح الطفل فى مصر

بنظرة سريعة على تطور مسرح الطفل فى مصر ، يتضح أنه اعتمد فى تطوره على :

١ – تراجم بعض النصوص الأجنبية .

٢ – النصوص المقتبسة .

٣ – عدد قليل من النصوص المصرية التى تناسب بيئة الطفل المصرى، وهذا ناتج عن عدة عوامل :

أ – عدم وجود كاتب متخصص للأطفال .

ب – ندرة المؤلفين لمسرح الطفل .

جـ – ضآلة الميزانية المخصصة للتأليف أو الإخراج أو العرض .

وقد تم إنشاء فرق مسرحية شبه ثابتة لمسرح العرائس حيث يواصل بعض أفرادها العمل فى هذا المجال منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن [٢٠].

إلا أن مسرح الطفل يفتقر إلى مسرحيات تتفاوت فى مستويات مضامينها تبعا لمستويات أعمار الأطفال المشاهدين . فمن الملاحظ – بصفة عامة – أن الأطفال ، على اختلاف مستوياتهم العمرية وتباين قدراتهم العقلية ، يحضرون كافة العروض المسرحية التى تقدم باسم الصغار ، وبذلك تنتفى الفائدة المرجوة ، لتقديمها إلى فئة محدودة من الأطفال ، ويرجع ضعف هذا المضمون إلى :

١ – انعدام الدراسات العلمية لخصائص واهتمامات الأطفال .

٢ – ندرة المسارح المتخصصة للأطفال[٢١].

من هنا أتت فكرة وجود مشروع بحثى * يساهم فى تكوين صورة متكاملة حول أوضاع مسرح الطفل فى مصر ، يكون الهدف منه تحليل واقع المسرح المصرى المقدم للطفل ؛ للتعرف على مضمون مايقدمه ، والوقوف على آراء المعنيين والمهتمين ، والأوضاع المؤسسية لهذا المسرح . بالإضافة إلى رصد الخصائص الاجتماعية والديموجرافية للأطفال المرتادين لهذا المسرح ، والوقوف على آرائهم فيما يقدم لهم من أعمال .

الأهداف

١ – التعرف على الأفكار التى يتم بثها من خلال مضمون المسرحيات التى قدمها مسرح الطفل .

٢ – الوقوف على مدى التغيرات التى طرأت على أفكار المسرحيات المقدمة

* يجرى المشروع البحثى فى إطار قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، بإشراف الأستاذ السيد يسين ، وتتولى كاتبة المقال مهمة الباحث الرئيسى .

للطفل وفقا للتغيرات المجتمعية (فترة الستينيات ، والسبعينيات ، والفترة الحالية) .

٣ - التعرف على آراء وتصورات المعنيين والمهتمين بمسرح الطفل ، وسوف تشمل آراء كل من المخرجين والمؤلفين والنقاد والممثلين ، وبعض المسئولين عن مسرح الطفل فى مصر .

٤ - التعرف على الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لجمهور مسرح الطفل (من الأطفال) .

٥ - الوقوف على آراء الأطفال المرتادين للمسرح فيما يقدم لهم من أعمال .

وتهتم هذه المقالة بعرض نتائج التجربة الاستطلاعية التى أجريت على الأطفال المرتادين لمسرح الطفل ، والتى هدفت إلى اختبار أدوات البحث ، ومدى ملاءمة ظروف التطبيق . ومع ذلك فإن ماخرجت به من نتائج يمكن أن يسد الحاجة العاجلة للوصول إلى مؤشرات عن العلاقة بين الطفل والمسرح الموجه إليه فى مدينة القاهرة .

تساؤلات البحث

انطلاقا من أهداف البحث تسعى الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات :

١ - ماخصائص جمهور مسرح الطفل من حيث : السن ، والنوع ، والتعليم، ومهنة كل من الأب والأم ، والمنطقة السكنية ؟

٢ - ما معدل التردد الخاص بالطفل على المسرح ، ومن يصاحبه عند المجئ إليه ؟

٣ - ما الخبرات المسرحية لدى الطفل سواء كان ذلك على مستوى ارتياد مسرح الكبار و مسرح الأطفال ؟

٤ - ماموقع المسرح بالنسبة للطفل فى مقابل بقية وسائل الاتصال الأخرى

(قراءة القصص ، ومشاهدة التليفزيون ، ومشاهدة السينما) ؟

٥ - ما الفكرة الأساسية التى وصلت للطفل من العرض المسرحى ؟

٦ - مالذى يريده الأطفال من خلال التعرض لمسرح الطفل ؟

اسلوب البحث واداته

تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائى للتعرف على الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لجمهور مسرح الطفل ، والتعرف على آرائه فيما يقدم إليه ، وآرائه فى بعض القضايا المتصلة بمسرحه . وقد صممت أداة الاستبار بحيث تتضمن عددا من المحاور هى : البيانات الأساسية (الاسم ، والنوع ، والسن ، ومهنة الأم ومهنة الأب ، وعدد أفراد الأسرة ، والمنطقة السكنية) بالإضافة إلى نوع المدرسة، والمنطقة التى تقع فيها. كما احتوت هذه الاستمارة على معدل التردد على مسرح الطفل ، والإطار المصاحب له داخل المسرح ، والخبرات المسرحية السابقة، وسلوك التردد على المسرح ، بالإضافة إلى اختبار التلقى والتفضيل، والتعرف على المعوقات الخاصة بالإقبال عليه ، وأخيرا آراء الأطفال فى بعض القضايا المتصلة بالمسرح .

اختبار صدق الاداة

تم قياس صدق أداة البحث باللجوء إلى مجموعة من المحكمين * ، للتأكد من أنه يقيس الهدف الموضوع من أجله ، وضمت الهيئة المحكمة عددا من المهتمين بمجال الطفولة ممن لهم إسهامات فى هذا المجال ، كى يتم الاستفادة من جميع الرؤى المختلفة .

* ضمت هيئة المحكمين الأستاذة الدكتورة نهاد صليحة ، عميد معهد التذوق الفنى بأكاديمية الفنون ، والأستاذ الدكتور عدلى رضا ، وكيل كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور عبدالحليم محمود ، أستاذ علم النفس ، جامعة القاهرة .

أكدت تقارير المحكمين صدق الأداة ، إلى جانب بعض المقترحات التى استفادت منها هيئة البحث ، وتم تعديل الاستبار فى ضوء تلك المقترحات .

المجال البحثى

تحدد مجال البحث بجمهور مسرح الطفل بمدينة القاهرة بنوعيه : المسرح التمثيلى ، ومسرح العرائس ، سواء كان تابعا لقطاع الدولة أو للقطاع الخاص . وتم التطبيق فى الموسم الشتوى (شهر فبراير) . وقد تبين من خلال المسح الشامل لمسارح الطفل أن كل العروض المسرحية تابعة لقطاع الدولة . وحدد المجال البشرى للدراسة وفقا للآتى :

١ - ألا يقل سن الطفل المرتاد للمسرح عن ست سنوات كى يستطيع إبداء رأيه فى التجربة المسرحية .

٢ - أن تكون العينة للمرتادين من داخل المسرح .

٣ - أن يتم التطبيق بعد انتهاء العرض .

عينة البحث

تم عمل مسح للمسارح التى بها عروض مسرحية للأطفال ، واتضح أن هناك ثلاثة عروض هى : زيزو ديچيتال على مسرح السلام بالقصر العينى ، والأبطال الثلاثة على مسرح البالون بالعجوزة ، واللعبة بمسرح العرائس بالعتبة .

كما تم رصد عدد مفردات العينة بـ ١٢٠ مفردة ، على أن يتم تطبيق ٤٠ مفردة بكل مسرح على مدى أسبوع ، يمثل من خلال ثلاثة أيام هى : بداية ووسط ونهاية الأسبوع . وتبين فى اليوم الأول للتطبيق صعوبة الوصول إلى العدد المطلوب لعدة أسباب هى :

١ - يأتى معظم المرتادين لمسرح الأطفال ضمن رحلات مدرسية ، وهذه الرحلات مرتبطة بمواعيد مع الأتوبيسات الخاصة بنقلهم ، ولم يتح

للباحثين المدة الكافية للتطبيق مع الأطفال ، ومن ثم تم الاتفاق على أن يكون التطبيق خلال أيام الأسبوع .

٢ - وجد بالمسرح - فى بعض الأحيان - أطفال فى مرحلة عمرية أقل من المطلوب ، وتبين أن هناك صعوبة فى التطبيق معهم ، لذلك تم رفع سن التطبيق بدءا من ثمانى سنوات .

أسلوب سحب العينة

اتفقت هيئة البحث مع الخبير الإحصائى * على أن يكون أسلوب التطبيق من خلال العينة العمدية حيث تتوافر فيها محددات وأهداف البحث ، وبالتالى يراعى الباحثون الآتى :

١ - ألا يقل السن عن ست سنوات .

٢ - تمثيل كافة الفئات العمرية من ٦ - ١٢ سنة

٣ - تمثيل الجنسين (ذكور وإناث) .

بلغ حجم العينة ١٢٠ مفردة قسمت على المسارح الثلاث بالتساوى ، وتم التطبيق فى جميع أيام الأسبوع ، وبلغ الحجم النهائى للعينة ١١١ مفردة .

خصائص العينة

أوضحت النتائج أن ٤٧ مفردة بنسبة ٤٢٫٣٪ من حجم إجمالى العينة من الذكور ، و٦٤ مفردة بنسبة ٥٧٪ من الإناث ، تراوحت أعمارهم مابين ٦سنوات و١٣ سنة ، أما من كانوا فى سن ٨ -١٠ سنوات فقد بلغ عددهم ٦٣ مفردة أى أكثر من نصف العينة بنسبة ٥٦٫٧٪ ، بينما بلغت نسبة من هم فى سن ٧ سنوات ١٥٫٣٪ وكان عددهم ١٧، أمامن كانوا فى سن ١١ سنة بلغ عددهم ١٥

* الأستاذ الدكتور ماجد عثمان ، أستاذ الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

مفردة بنسبة ٥ر١٣٪ ، وانخفض عدد من هم فى سن ١٢- ١٣ سنة ، حيث بلغت نسبتهم ٤ر٥٪ . مما يشير إلى أنه كلما ارتفع السن قل الإقبال على مشاهدة مسرح الطفل . بينما ترتفع نسبة الإقبال لمن هم فى مرحلة التعليم الأساسى .

أما عن الفئات الاجتماعية التى ينتمى إليها الأطفال ، والتى تتحدد من خلال عدد من المؤشرات : مهنة الأم ، ومهنة الأب ، وعدد أفراد الأسرة ، والحى السكنى ، ونوع المدرسة ، والمنطقة التى توجد بها، تبين أن مايقرب من نصف العينة الخاصة بالأطفال (٥٥ مفردة) أمهاتهم ربة منزل ولا تعمل ، وبلغت النسبة ٥ر٤٩٪ ، بينما كانت أعلى نسبة للاتى يعملن فى مجال الفئات المتخصصة * . تلتها نسبة من يعملن فى الأعمال الكتابية ، حيث بلغت ٣ر١٥٪ وكان عددهن ١٧، أما الفئات التخصصية العليا ** كان عددهن ٧ بنسبة ٣ر٦٪ .

وبالنسبة لمهنة الأب ، كانت أعلى نسبة فى إطار الفئات التخصصية ، حيث كان عددهم ٣٤ بنسبة ٦ر٣٠٪ . بينما ارتفعت نسبة الآباء الذين يعملون فى الفئات التخصصية العليا ، وكان عددهم ٢٤ ، وبلغت نسبتهم ٦ر٢١٪ ، عن فئة الأمهات اللاتى يعملن فى هذه الفئة .

وقد تراوح عدد أفراد الأسرة مابين أربعة وخمسة أفراد ، حيث كان عددهم ٨٨ بنسبة ٢ر٧٩٪ ، أما من تراوح عدد أفراد أسرهم مابين ستة وسبعة ، كان عددهم ١٢ بنسبة ٨ر١٠٪ .

وتشير النتائج إلى أن عدد قاطنى محافظة القاهرة ٧٩ مفردة بلغت نسبتهم ٢ر٧١٪ ، فى مقابل ١٨ مبحوثا بنسبة ٢ر١٦٪ بمحافظة الجيزة ، و١٤ بنسبة ٦ر١٢٪ بمحافظة القليوبية ، مما يشير إلى أن أعلى نسبة تردد على

* تشمل هذه الفئة (مدرس ، محام ، أخصائى اجتماعى ، مرشد سياحى) .
** تشمل هذه الفئة (طبيب ، مهندس ، صحفى ، طيار ، معد برامج) .

المسرح من سكان محافظة القاهرة ؛ نظرا لتركز المسارح بها ، مما يدعو إلى إنشاء عدد من مسارح الأطفال فى كل محافظة ؛ حتى لا يمثل بعد المكان عقبة أمام ارتيادهم للمسرح .

كما تبين من نوع المدرسة أن أكثر المرتادين من الأطفال من مدارس خاصة (عربى) ، حيث بلغ عددهم ٥٥ مفردة بنسبة ٥٪ ، وتقاربت نسبة كل من هم فى مدارس حكومية ، ومدارس خاصة لغات ، فكانت النسبة فى الأولى ٢٤٫٣٪ وعددهم ٢٧ ، فى مقابل ٢٨ مفردة بنسبة ٢٥٫٢٪ للثانية .

ويتضح من خلال المؤشرات السابقة أن غالبية مرتادى المسرح – من الأطفال – ممن ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية الوسطى التى تميزت بارتفاع مستوى التعليم لكل من الأب والأم ، ويشغلون الوظائف العليا فى المجتمع ، ومن ثم يحرصون على تنشئة أطفالهم على حب الفنون من خلال الوسائط الثقافية ذات الطابع المتميز والمؤثر ، والمسرح من أكثر الفنون التى لها التأثير المباشر ، بل ويتميز ببث القيم التى تحرص الشريحة الوسطى على غرسها فى الأبناء .

نتائج البحث

١- معدل التردد والإطار المصاحب للطفل

أوضحت النتائج الاستطلاعية أن غالبية أفراد العينة جاءوا إلى المسرح لأول مرة لمشاهدة مسرحية للأطفال ، وكان عددهم ٧٠ مفردة بنسبة ٦٣٫١٪. بالنسبة للإطار المصاحب للطفل عند مشاهدته للمسرحية ، تبين أن المدرسة من أكثر الأطر التى تصاحبه للمسرح ، وكان ذلك بنسبة ٦٣٫١٪ ، فى مقابل ١١٫٧٪ للأسرة ، وتشير النتائج إلى الدور المتعاظم للأم فى اصطحاب أبنائها للمسرح ، فقد غلب دورها على دور الأسرة ، وكان ذلك بنسبة ١٦٫٢٪ . ثم تبين أن معدل التردد على المسرح لدى الأطفال يكاد يتساوى أثناء الدراسة والإجازة ، إلا أنه

يزيد قليلا فى أيام الإجازة بنسبة ٢ر٥١٪ .

٢- الخبرات المسرحية

أوضحت النتائج أن ٢٤ مفردة بنسبة ٦ر٢١٪ ذهبوا – من قبل– إلى مسرح الكبار ، وتعد هذه نسبة لافتة للنظر إلى حد كبير ؛ لأنها تشير إلى أن مايقرب من ربع العينة قد خبر تجربة المسرح . ثم أكد نصف ممن ذهبوا إلى المسرح الكبير على أفضلية مسرح الأطفال ؛ لأنه مفهوم لديهم ، ولأن الآخر قد يتناول موضوعات بعيدة عن إدراكهم .

أقر ٥٨ مبحوثا بنسبة ٣ر٥٢٪ من عينة الأطفال المرتادين للمسرح بعدم وجود فريق مسرح للأطفال بمدارسهم . وأجاب عشرة أطفال بنسبة ٩٪ بأنهم لايعرفون مسرح المدرسة . الأمر الذى يشير إلى ضعف النشاط المسرحى فى المدارس . أما من كان لديهم مسرح بالمدرسة فنسبة مشاركتهم لا تتعدى الثلث ، وربما يشير ذلك أيضا إلى ضعف المشاركة فى هذا النشاط ، ومن الحرى بذل الجهد فى هذا المجال لتقريبه إلى نفس الطفل . أما من شاركوا فى هذا النشاط فقد كان أغلبهم ممن قاموا بأدوار تمثيلية فقط ، حيث بلغت نسبتهم ٧ر٦٦٪ ، وهذا يدل على أن العمل المسرحى فى المدارس لاينبع من خلال الأطفال ولا يشاركون فى مراحله المختلفة ، وإنما يقومون بالأدوار التى تملُى عليهم ، مما يكون فيه هدر للطاقات الإبداعية لدى الطفل . فالمُخرج يكون بتدريبه منذ الصغر على الإبداع وتنشئته بصورة تجعل من العمل الإبداعى والخلاق محورا أساسيا فى سلوكياته .

وبالكشف عن موقع النص الأدبى فى حياة الطفل ، تبين أن ٧٨ مبحوثا بنسبة ٣ر٧٠٪ من حجم العينة يقرءون قصصا. إلا أن معدل زيارتهم لمكتبة الطفل يعد منخفضا، حيث أشارت نسبة ٦ر٣٠٪ – فقط منهم – إلى أنهم

يترددون على مكتبة الطفل .

بينما أقر ٢١ مبحوثا - بنسبة ٨ر٦١٪ ممن يذهبون إلى مكتبة الطفل - أن هذه المكتبات لا تقدم أنشطة مسرحية ويشير هذا إلى ضرورة الاهتمام بالنشاط المسرحى داخل مكتبات الطفل .

وكان لمشاهدة المسرحيات من خلال التليفزيون تفضيل لنسبة كبيرة من الأطفال بلغ عددهم ٩٢ بنسبة ٥ر٨٢٪ .

٣- سلوك التردد

أوضحت النتائج أن ٧٤ مفردة بنسبة ٧ر٦٦٪ دخلوا المسرح عن طريق الحجز العادى ، وأن ١٠ بنسبة ٩٪ عن طريق الدعوات ، و١٩مبحوثا بنسبة ١ر١٧٪ بكارنيه مخفض ، جميعها من مسرح الدولة . بينت النتائج أن أكثر المصادر التى يتعرف منها الطفل على المسرحية المشاهدة يكون من خلال الآباء ، أشار بذلك ٢٥ مبحوثا بنسبة ٥ر٢٢٪ . بينما لعب الأصدقاء دورا مؤثرا للتعرف على المسرحية ، حيث أقر به ٢١ مبحوثا بنسبة ٥ر٢٢٪ ، إلا أن الإعلانات جاءت فى المرتبة الثالثة ، وأشار بذلك ١٥ مبحوثا بنسبة ٥ر١٣٪ . ولم يسمع ١٢ مبحوثا بنسبة ٨ر١٠٪ عن المسرحية ، إلا أن النسبة الكبيرة وهى ٩ر٣٦٪ سمعوا عنها من خلال المدرسة .

ويسؤال الأطفال عما إذا كان مسرح الطفل يوضع ضمن خطط الأسرة وفى سلم الأولويات من الاهتمامات ، أجاب ٤٤ مبحوثا بنسبة ٦ر٣٩٪ بالنفى ، بينما أشار ١٩ مبحوثا بنسبة ١ر١٧٪ إلى أنه قد يحدث أحيانا بأن يقترح كل من الأب والأم عليهم الذهاب إلى مسرح الطفل ، بينما أكد ٤٨ مبحوثا بنسبة ٢ر٤٣٪ أن الأب والأم يقترحون عليهم الذهاب إلى مسرح الطفل .

وربما تشير استجابات الأطفال إلى أن مسرح الطفل مازال غير مستقر فى خريطة الاهتمامات الخاصة بالأسرة ، ووضعه لايمثل أهمية من حيث إنه وسيلة تربوية وتثقفية وترفيهية فى الوقت نفسه . وقد يرجع ذلك الوضع إلى عدم توافر الوقت اللازم نتيجة لأعباء الأسرة المصرية ، وبصفة خاصة لدى أفراد الشرائح الوسطى التى ينتمى إليها غالبية أبناء العينة . إلا أن التغلب على هذا يأتى بإرسال الأطفال فى رحلات إلى المسرح ، فنرى أن ٨ر٧٤٪ – أى مايقرب من ثلاثة أرباع العينة – يذهبون من خلال الرحلات المدرسية .

٤ - التلقى والتفضيل

لعل أبعاد التلقى عند المشاهد العادى تبدأ منذ اختياره لمشاهدة مسرحية معينة ، إلا أن الأمر هنا مغاير بالنسبة للطفل ؛ لأن اختيار المسرحية لديه جاء من خلال مصادر متنوعة كالمدرسة ، أو الأم ، أو الأسرة . وعلى الرغم من أن الاختيار لم يكن رغبة نابعة من الطفل – فى المقام الأول – لكن الغالبية العظمى قد أعجبت بالمسرحية (٢ر٩٧٪) .

وفيما يتعلق بالعناصر التى تتكون منها المسرحية ومدى إعجاب الأطفال بأى منها، تبين أن الممثلين من أكثر العناصر ، وقد ذكر ذلك ٧٢ مبحوثا بنسبة ٧ر٦٦٪ ، ثم جاءت الحدوتة الخاصة بالمسرحية التى أكد عليها ٥٣ مبحوثا بنسبة ١ر٤٩٪ ، جاء بعدهما الغناء والموسيقى التى أعجب بهما ٣٧ مبحوثا بنسبة ٢ر٣٤٪، مما يعطى مؤشرا بضرورة الاهتمام بهذه العناصر ؛ لأنها المؤثرة فى الطفل ، حيث يركز عليها من خلال مشاهدته للمسرحية . أما بقية العناصر فتقاربت النسبة بين كل من الديكور والملابس ، بينما جاءت الإضاءة فى آخرها ، ربما لأن الطفل فى هذه المرحلة لا يستوعب هذا العنصر ، إلا أن الإشارة إلى الأقنعة والماسكات كانت بنسبة تعد لافتة للنظر .

أما فيما يختص بمدى معرفة الأطفال لقصة المسرحية سابقا ، لوحظ أن ستة أطفال – فقط – بنسبة ٤ر٥٪ كانوا على علم بها قبل ذلك .

وعن مدى تفضيل الطفل للمسرح عن بقية وسائل الاتصال الأخرى ، تبين أن ٥٦ مبحوثا بنسبة ٥ر٥٠٪ يفضلون المسرح ، بينما تقاربت نسبة تفضيل كل من التليفزيون والسينما، مما يشير إلى أن للمسرح مكانة لدى الطفل ؛ لما يتميز به من اللقاءات المباشرة بينه وبين الممثلين ، إلى جانب الحركة التى تختلف عن كل من التليفزيون والسينما .

وقد أكد الأطفال على أن كل من مسرح الممثلين (والمقصود به تجسيد الممثلين للشخصيات الدرامية) ومسرح الدمىُ أو مسرح العرائس على نفس القدر من التفضيل ، حيث فضل ٤٩ مبحوثا بنسبة ١ر٤٤٪ مسرح الممثلين ، و٤٧ مبحوثا بنسبة ٣ر٤٢٪ مسرح العرائس .

وبالنسبة لتفضيل الأطفال لنجوم مسرحهم ، أشار ٥٤ طفلا بنسبة ٦ر٤٨٪ إلى أنهم يفضلونهم من الأطفال ، مما يؤكد على أن الطفل أكثر تأثرا بنظيره ؛ لما لديه من القدرة على فهم الآخرين المتقاربين منه فى السن ، ولأنهم أيضا أكثر اقترابا وتشابها فى نمط السلوك والتفكير . وقد أشار ٣٨ طفلا بنسبة ٢ر٣٤٪ إلى أنهم يفضلون نجوم السينما والتليفزيون .

وأكد الأطفال على تفضيلهم لمسرحة المناهج بنسبة ٩١٪ ، مما يجعله مطلبا ملحا ، ويمثل احتياجا هاما .

٥ - معوقات الذهاب إلى المسرح

أكدت الغالبية من الأطفال على أن الانشغال فى الدراسة يكون بمثابة عائق أساسى يحول دون استمرارية الذهاب إلى المسرح ، حيث أشار بذلك ٧٧ طفلا بنسبة ٤ر٦٩٪ . بينما رأى ١٨ طفلا بنسبة ٢ر١٦٪ أن العائق يتمثل فى بعد

المسافة . أما فى حالة مسرحة بعض المناهج يكون ذلك حافزا للذهاب إلى المسرح ، بل يجعل من المناهج الدراسية المسرحة مواد محببة إلى الأطفال، وتكون ميسورة الاستيعاب . إلا أن التغلب على بعد المسافة يكون من خلال انتشار عدد من المسارح الخاصة بالطفل داخل المدن والأحياء ، التى تتسم بالديمومة والاستمرارية ، وذات مكان معروف .

خاتمة

لقد كانت معظم النبوءات العلمية حلما وخيالا يظهر فى شكل قوالب فنية ، وأيا كانت هذه القوالب والأنماط فإنها فى الغالب ترسم لنا صورة المستقبل الذى نحلم به ونسعى إليه ، للتأكيد على الرغبة فى التقدم وتحقيق الذات .

ويعد مسرح الطفل أحد القوالب الفنية التى تحمل الخيال الذى يساير تطور الطفل والمترجم لآماله ، فهو ناقلهم إلى الخيال والأمكنة والمغامرات ، كما أنه تعبير عن تحركهم نحو الغد .

فالعمل المسرحى المقدم ليشاهده جمهور الأطفال يتجلى فى اختلافه ، وهذا الاختلاف ناتج من خصوصية المتلقى . لذلك يكون مسرح الطفل قادرا على تقديم نماذج تربوية تسهم فى تكوين شخصية الطفل وتشكيل عقله وتنمية وعيه ، ليس فقط لما يتضمنه العرض ، ولكن لخصوصية العلاقة المباشرة بين الطفل والممثل .

وقد أظهرت الدراسة الميدانية الاستطلاعية العديد من المؤشرات والنتائج ، من أهمها أن غالبية الأطفال يأتون إلى المسرح بصحبة المدرسة ، ولكن النتائج أكدت أيضا على الدور المتعاظم للأم التى تصاحب أطفالها بداخل المسرح . وقد أبدى الأطفال تفضيلهم لمسرح الطفل ، على الرغم من خبرة بعضهم لمسرح الكبار . ولفتت النتائج النظر إلى ضرورة تقييم أوضاع النشاط المسرحى بداخل

المدارس ، بإشارة مايقرب من نصف العينة إلى عدم وجود نشاط مسرحى بمدارسهم ، وأن ثلثى العينة لايشاركون فى هذا النشاط إن وجد ، مما يؤكد على ضرورة تعزيز النشاط المسرحى بداخل المدارس .

وعلى الرغم من جهود الدولة المبذولة من أجل توفير كتب الأطفال ، من خلال إنشاء المكتبات العامة أو عرض الكتب بأسعار فى متناول الأغلبية ، فإن مؤشرات التردد على هذه المكتبات تعد منخفضة . لإشارة مايقرب من ثلثى العينة بأنهم لا يترددون على مكتبة الطفل ، ومايزيد على ثلث العينة لايقرءون الكتب المعروضة من خلال مهرجان القراءة للجميع ، وأكد مايزيد على ثلث العينة على أن هذه المكتبات لاتقدم نشاطا مسرحيا خاصا بالطفل .

وقد أوضحت النتائج أن مسرح الطفل لايزال هامشيا فى اهتمامات الأسرة ؛ نتيجة عدم توافر الوقت لدى الآباء ، إلا أنهم فى الوقت نفسه يرسلون أطفالهم إلى المسرح من خلال الرحلات المدرسية ، وذلك ماقرره مايقرب من ثلاثة أرباع العينة .

أجريت الدراسة الميدانية على عينة تم سحبها من ثلاثة عروض مقدمة جميعها من قبل مسرح الدولة ، ولم تكن هناك عروض بالمسرح الخاص . وقد أبدت الغالبية العظمى من الأطفال إعجابهم بالمسرحية التى شاهدوها، وكان الممثلون من أكثر العناصر التى أعجبت الأطفال ، وكان لعنصرى الغناء والموسيقى موقع متميز عندهم باعتبارهما من أكثر العناصر المؤثرة فيهم .

وبدا كل من المسرح البشرى ومسرح العرائس على نفس القدر من التفضيل لدى الأطفال ، إلا أنهم فضلوا تمثيل الأطفال على الكبار ، مما يشير إلى مدى تأثر الطفل بالطفل ، وأن الرسالة إذا ما وجهت من الطفل يتلقاها نظيره دون حواجز . وألح الأطفال على مسرحة المناهج ، حيث مثلت لديهم مطلبا

واحتياجا .

وقد كان لبعد المسافة بين المسرح والمسكن دور فى إعاقة الأطفال نحو التردد على المسرح ، لذلك فانتشار المسارح الخاصة بالطفل يعد ضرورة قومية لابد وأن تتبناها الدولة ؛ لما فى ذلك صالح الطفل ، سواء كان على المستوى التربوى ، أو المستوى الثقافى .

وإذا كانت نتائج الدراسة الاستطلاعية تعطى لنا مؤشرات واضحة لآراء الأطفال فيما يقدم إليهم من خلال المسرح ، فلا ضير من أخذها فى الاعتبار إذا كنا نولى وجوهنا نحو المستقبل لو أردناه أفضلا .

المراجع

١ – المعداوى ، صلاح ، *مجلة المسرح* ، القاهرة ، يناير ، ١٩٦٧ ، *العدد* ٣٧ ، ص ص ٤٣ : ٤٦ .

٢ – حامد ، حسين ، *مجلة المسرح* ، القاهرة ، أكتوبر ، ١٩٨٤ ، العدد ٢٦ ، ص ص ٧٣: ٧٦ .

٣ – وارد ، مانفريد ، مسرح *الطفل* ، ترجمة محمد شاهين الجوهرى ، القاهرة ، مطبعة المعرفة ، ١٩٦٦ ، ص ١٦ .

٤ – نصر الدين ، مرسى ، *مجلة المسرح* ، القاهرة ، سبتمبر ، ١٩٦٧ ، *العدد* ٤٥ ، ص ص ٤٤ : ٤٧ .

٥ – المرجع نفسه .

٦ – المرجع نفسه .

٧ – المرجع نفسه .

٨ – الشارونى ، يعقوب ، مسرح الأطفال فى العالم ، *مجلة المسرح* ، القاهرة ، أغسطس ، ١٩٨١ ، العدد ٣ ، ص ص ٨٤ : ٨٨ .

٩ – المرجع نفسه .

١٠ – المرجع نفسه .

١١ – المرجع نفسه .

١٢ – المرجع نفسه .

١٣ - المرجع نفسه .

١٤ - الصورى ، محمد مبارك ، *مسرح الطفل وأثره فى تكوين القيم والاتجاهات* ، الكويت ، مجلس النشر العلمى ، جامعة الكويت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥ .

١٥ - المرجع نفسه .

١٦ - المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

١٧ - إبراهيم ، عواطف وآخرون ، *الطفل العربى والمسرح* ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، مكتبة الأنجلو ، سلسلة دراسات الطفولة ، ص ١٢ .

١٨ - المرجع نفسه ، ص ١٣ .

١٩ - Theater Life, Cultural Institutions In Palestine,Yahoo/ alta vista W W W. 37. com, 11-18, 2000.

٢٠ - انظر تفصيلا فى :

إبراهيم ، عواطف ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره .

٢١ - المرجع نفسه .

Abstract

THE AUDIENCE OF CHILDREN THEATRE:
A PILOT STUDY

Nesrin El-Baghdady

This article represents the results of the pilot study of a research programme that tackles children as audience of children theatre. These results indicated the importance of theatre as a medium of entertainment and education for children, especially when drama are performed by children as well. It also hilights the importance of theatre as part of school's activities, and the need to establish theatres for children in their neighborhood.

منظومة حقوق الإنسان البيئية

سحر حافظ *

تهتم هذه الدراسة بإلقاء الضوء على حماية البيئة فى إطار العلاقات الدولية من منظور تشريعى دولى ، من خلال التركيز على مدى أحقية وفاعلية "مبدأ حق الإنسان فى بيئة ملائمة" ضمن منظومة حقوق الإنسان ، ولهذا فقد تم تجميع وتوثيق العديد من التشريعات والوثائق والصكوك الدولية التى تناولت الإشارة - بين طيات نصوصها - لمبدأ حق الكائن الحى فى بيئة ملائمة ، مثل الدساتير وإعلانات الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات وإعلانات ومواثيق حقوق الإنسان والأمم المتحدة والبرامج الدولية وغيرها .

وقد كشفت الدراسة التحليلية للعديد من دساتير الدول المختلفة ، والتى وصل عددها ١٦ دستورا ، عن احتواء نصوصها على الإشارة صراحة إلى مبدأ حق الكائن الحى فى بيئة ملائمة ، سواء بالتعديل أو الاستحداث فى موادها ، وأوصت هذه الدراسة بتوسيع نطاق الحماية الدولية لمنظومة حقوق الإنسان البيئية ، وإضفاء الإلزام والمسئولية لعناصرها وآليات تفعيلها .

مقدمة

إن الاعتراف الدولى بحق الكائن الحى من إنسان وحيوان ونبات فى بيئة متوازنة ، بالإضافة إلى الاعتراف الدولى بحق الإنسان والشعب والدولة فى بيئة ملائمة ، يعد ذلك خطوة حضارية نحو منظومة بيئية متكاملة . ويتطلب الأمر تمثيل الحقوق فى مقابل الواجبات تجاه الآخر بنظرة متبادلة متساوية شاملة بدلا من النظرة أحادية البعد لمفهوم حقوق الإنسان ، بحيث يصبح المفهوم الشامل

* خبير أول ، القانون البيئى ، قسم بحوث التحضر والمدن الجديدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

لمنظومة حقوق الإنسان هو "منظومة الحقوق والواجبات الإنسانية".

أما ونحن بصدد تناول مبدأ حق الكائن الحى فى بيئة ملائمة ، فإن الأمر يبدو أكثر وضوحا لتأكيد النظرة الشمولية لضمان كفالة الحقوق والواجبات ، فى "منظومة حقوق الإنسان البيئية" .

حيث جاء فى المبدأ الأول من إعلان استكهولم [1] الصادر عام ١٩٧٢ "أن للإنسان حقا أساسيا فى الحرية والمساواة وظروف الحياة الملائمة فى بيئة ذات نوعية تتيح له العيش حياة كريمة ومرفهة". وأعلن أيضا أن مسئولية جسيمة تقع على عاتق الحكومة لحماية وتحسين البيئة لأجيال الحاضر والمستقبل ، وعلى إثر هذا الإعلان[2] اعترفت دول عديدة فى دساتيرها بالحق فى بيئة ملائمة لائقة ، وبالتزام الدول بكفالة وحماية هذه البيئة لمواطنيها وشعوبها، بل امتد هذا الحق ليشمل جميع الكائنات الحية الأخرى لتكون محلا لهذه الحماية . ومن المؤكد أن الرسالة الخالدة للقانون هى أن يكفل حماية الحقوق لأصحابها بأن يقرر الحق فى صورة واضحة لا تدع مجالا للشك إلا بمقدار ما يفرض الشارع من احترامه، ويضع الجزاء لصيانته ، وعلى ذلك فإن الحق فى بيئة ملائمة [3] هو من أهم الحقوق التى اعترف بها الشارع للإنسان ، وقد كفل هذا الحق فى نطاق متسع جديد ، ثم دعمه بحماية فعالة قوية ، حيث اعتبر هذا الحق من حقوق الإنسان الجديدة [4]، وهى أربعة حقوق : "الحق فى السلام" ، "والحق فى التنمية"، "والحق فى الموارد الطبيعية"، "الحق فى بيئة نظيفة"، وأسس بذلك ما يعرف "بالجيل الثالث لحقوق الإنسان" [5] بعد الجيل الأول والجيل الثانى المتضمنين بالاتفاقية الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦.

ولذا فقد بدأت بعض دساتير العالم تقرير مبدأ "الحق فى بيئة نظيفة"

ضمن نصوصها، وتأكيده ليكون مبدأ يعلو فوق القانون الوطنى للدول ، ويضمن فاعلية الحماية الدولية فى مجال التعاون الدولى لتحسين البيئة وتوازنها . وأيضا هناك التدعيم الدولى لتقرير مبدأ "حق الإنسان والشعب والدولة فى بيئة ملائمة" فى إعلانات حقوق الإنسان ، وإعلانات الأمم المتحدة ، والمواثيق الدولية ، والبرامج والاتفاقيات وإعلاناتها الدولية ، والتحليل التشريعى لهذه الدراسة الموثقة لمبدأ "الحق فى بيئة ملائمة"، من خلال إلقاء الضوء حول مبدأ "حق الكائن الحى فى بيئة ملائمة" ، وحيث يشمل المبدأ حماية متكاملة لكل من الإنسان والحيوان والنبات شعوبا ودولا ، وذلك من خلال الوثائق والصكوك الدولية الآتية :

المحور الأول : فى دساتير دول العالم .

المحور الثانى : فى مواثيق وإعلانات حقوق الإنسان .

المحور الثالث : فى إعلانات ومواثيق الأمم المتحدة والبرامج الدولية .

المحور الرابع : فى إعلانات المؤتمرات والمحافل الدولية .

المحور الأول : الحق فى بيئة ملائمة فى دساتير الدول

ويتناول هذا الجزء الإشارة إلى ثلاثة مبادئ مرتبطة ببعضها البعض فى إطار منظومة حقوق الإنسان البيئية ، كأساس لتدابير الحماية المتكاملة ، وهى :

أولا : الحق فى بيئة ملائمة .

ثانيا : الحق فى الموارد الطبيعية والثروات .

ثالثا : الحق فى مياه نقية .

أولا : الحق فى بيئة ملائمة

تناولت الأمثلة الدستورية هذا الحق بشكل شمولى للكائنات الحية ، حيث تتضمن وتكفل الحق لكل من الإنسان والحيوان والنبات فى بيئة ملائمة ، ولذا سنعرض

لكل حق على حدة على النحو التالى :

١ - حق الإنسان فى بيئة ملائمة فى دساتير الدول

هناك العديد من الأمثلة الدستورية لهذا الحق وتقريره ، وفيما يلى نعرض لبعض أمثلتها فى بعض دساتير دول العالم (دول نامية ومتقدمة) على حد سواء .

ففى دستور **هولندا** (الصادر سنة ١٩٨٤) يشير فى بابه الأول "الحقوق الأساسية" فى المادة ٢١[٦] إلى مهام الدولة وواجبات مسئوليها، حيث يكون من مهام السلطات فى الدولة جعل إقليمها صالحا للسكن ، وحماية وتحسين البيئة.

كما يشير دستور **تركيا** (الصادر سنة ١٩٨٤) فى بابه الثامن "الصحة والبيئة والسكن" فقرة (أ) : "الخدمات الصحية والمحافظة على البيئة" فى المادة ٥٦ إلى تأكيد هذا الحق ، فيكون لكل إنسان الحق فى أن يعيش فى بيئة صحية ملائمة ، وهو واجب أيضا على الدولة والمواطنين تحسين البيئة الطبيعية والوقاية من التلوث البيئى" [٧] .

أما دستور **المكسيك** (الصادر سنة ١٩٨٤) فينص فى الفقرة السابعة من المادة ٢٥ على أن يكون أيضا من مهام الدولة – وفقا لمعيار العدالة الاجتماعية والإنتاجية – تعزيز القطاع الاجتماعى والخاص للاقتصاد للتأكيد على التقيد بالشروط والأوامر المتعلقة بالصالح العام والاستخدام للنفع العام للموارد الإنتاجية للمحافظة عليها، بالإضافة إلى المحافظة أيضا على البيئة [٨].

كذلك دستور **الصين** (الصادر سنة ١٩٨٣) فى بابه الأول "المبادئ العامة"، يؤكد مضمون المادة ٢٦ على دور الدولة فى حماية البيئة ، فيكون من مسئوليات الدولة حماية وتحسين البيئة الملائمة للحياة المعيشية والبيئة الإيكولوجية ، ومنع وعلاج التلوث والمخاطر العامة الأخرى . وكذلك تشير مادته رقم (١٤) إلى أن على الدولة أن تطبق نظاما اقتصاديا صارما، وتقاوم النفايات [٩] .

ويشير دستور **غينيا الجديدة** (الصادر سنة ١٩٨١) – فقرة (١، ٢) من المادة (١٤) فى بابه الرابع – إلى الاستخدام العقلانى الرشيد للموارد الطبيعية والبيئية (فقرة ١ من ذات المادة) . كما يحث على المحافظة على البيئة بخاصيتها التاريخية والجمالية النادرة . (فقرة ٢ من ذات المادة) [١٠] .

أما دستور **الهند** (الصادر سنة ١٩٨١) فى الجزء السادس "المبادئ الإدارية لسياسة الدولة "يشير فى فقرته ٤٨ (أ) إلى حماية وتحسين البيئة ووقاية الغابات والحياة البرية إذ ينص على أنه "يجب على الدولة حماية وتحسين البيئة ووقاية الغابات والحياة البرية فى البلاد" [١١] . كما أن المادة (٥١/أ) من ذات القانون فى الجزء السادس (أ) ، والمعنون "الواجبات الأساسية"، تشير إلى واجبات المواطنين البيئية ، فيكون واجبا على كل مواطن فى الهند ما يأتى : حماية وتحسين البيئة الطبيعية والتى تشمل الغابات ، والبحيرات ، والأنهار ، والحياة البرية ، ويكون لديه رحمة بالكائنات الحية الأخرى [١٢] .

ودستور **إيران** (الصادر سنة ١٩٨٣) فى بابه الثالث "الحقوق العامة" ، تتضمن مادته رقم (٥٠) حماية البيئة ، حيث أصبحت حماية البيئة بشكل يؤدى إلى التقدم الاجتماعى لكل من الأجيال الحاضرة والمستقبلية من المسئوليات العامة للجمهورية الإسلامية ، وبناء على ذلك ينبغى منع النشاطات الاقتصادية التى يمكن أن تلوث البيئة أو تخربها نهائيا[١٣].

أما دستور **بنما** (الصادر سنة ١٩٨٠) فى بابه السادس "الصحة والأمن الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية" ، تشير المادة (٤) إلى أن مقاومة الأمراض الطارئة تكون بوسائل تنظيف الصحة العامة للبيئة ، وتنقية إمدادات مياه الشرب مما يجعلها ذات مناعة ، وواقية من الأمراض ، وهذه المعاملة تمنح جماعيا وفرديا لكل السكان [١٤] .

ودستو ر **كوريا** الباب الأول "التدابير العامة"، حيث تشير المادة (٣٤) من ذات الدستور[١٥] إلى أحقية المواطن فى بيئة نظيفة ، ووجوب حمايته من قبل الدولة ، فكل مواطن يجب أن يكون مؤهلا للعيش فى بيئة نظيفة ، كما يتعين على الدولة والمواطنين حماية البيئة .

ودستور **سويسرا** (الصادر سنة ١٩٧٩) ، المادة (٣٠) منه "سياسات الملكية" ، حيث تشير الفقرة (أ) من هذه المادة فى مضمونها إلى ضرورة حماية البيئة من الإفراط الزائد للاستخدامات ، أو التى تؤدى إلى أذى بالمصلحة العامة [١٦] .

أما دستور **تايلاند** (الصادر سنة ١٩٧٩) ، المادة (٥٦) منه تشير فى متن نصوصها إلى التأكيد على دور الدولة فى حماية البيئة ، فعلى الدولة حماية توازن البيئة ، والتخلص من التلوث الذى يعرض سلامة وصحة الشعب للخطر[١٧] .

ودستور **أسبانيا** (الصادر سنة ١٩٧٩) ، الفقرة أ من المادة ٤٥ تنص على أن لكل إنسان الحق فى التمتع ببيئة ملائمة للتقدم الإنسانى مثلما أيضا عليه واجب المحافظة عليها [١٨]. والفقرة (ب) من ذات المادة تشير إلى دور السلطات العامة ومهامها فى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بغرض حماية وتحسين نوعية الحياة ، وإعادة تأهيل البيئة وتعزيز دورها الأساسى فى إصلاح ما قد يطرأ على البيئة من أضرار[١٩] .

ويشير دستور **قبرص** (الصادر سنة ١٩٧٨) فى مادته (١٣٠) فقرة (٢) – ضمن نصوصه – إلى أنه لا يجوز لأى شخص طبيعى أو قانونى أن يسمح بإلقاء أو إغراق فى البحر أو فى أى نهر لأى غرض كان ، أى مواد أو سوائل مؤذية تكون فى حالتها الطبيعية مما يؤثر على الصحة العامة ، ويعرض وجود الكائنات المائية البحرية الحية للخطر[٢٠] .

أما دستور **الاتحاد السوفيتى** (الصادر سنة ١٩٧٧) ، يشير فى مادته رقم (١٨) إلى تحسين البيئة الإنسانية ، ثم تشير المادة (٤٢) ، والمادة (٦٧) من ذات الدستور إلى أن حماية البيئة واجب وحق على كل مواطن . كما تشير المادة (٧٣) إلى دور الوزارات المحلية فى مراقبة وضبط المشروعات والمنظمات التى تقوم على استغلال الأراضى حماية للطبيعة [٢١] .

كذلك فإن الدستور **اليونانى** (الصادر سنة ١٩٧٦) فى الباب الثانى منه بعنوان"الحقوق الفردية والاجتماعية"، فتشير المادة ٢٤ إلى أن [٢٢] حماية البيئة الطبيعية والثقافية تعتبر واجبا يتعين على الدولة القيام به . فالدولة ملزمة بإصدار تدابير وقائية أو موانع خاصة لصيانة الدولة وحمايتها [٢٣] .

والدستور **اليوغوسلافى** (الصادر سنة ١٩٧٤) الجزء الثانى ، بعنوان "النظام الاجتماعى" ، والباب الأول منه "النظام الاجتماعى والاقتصادى" ، حيث تشير الفقرة رقم ١١ من المادة رقم ٨٧ المعنونة "حماية وتحسين البيئة الإنسانية" إلى أنه [٢٤] :

"ينبغى على كل المواطنين والعمال فى مؤسسات العمل والمجتمعات السياسية والاجتماعية والمجتمعات المحلية ، والمنظمات والمجتمعات ذات الإدارة المستقلة ، ينبغى أن يكون لديهم حق وواجب لتدعيم الظروف للمحافظة على البيئة وتحسين القيم الطبيعية والتى من صنع الإنسان ، ومنع أو إزالة أى نتائج ضارة بالهواء والتربة والماء أو التلوث الضوضائى وما شابه ذلك ، والذى من شأنه أن يعرض تلك القيم للخطر ، ويهدد صحة وحياة الشعوب" .

يتبين لنا من الاستعراض السابق لبعض دساتير العالم التى وصل عددها إلى ١٦ دستورا التى حاولنا جمعها بقدر الإمكان وصولا إلى التعرف على "مبدأ حق الإنسان فى بيئة ملائمة"، أن معظم دول العالم تقوم بتعديل نصوص

دساتيرها بإضافة هذا المبدأ الجديد ، نظرا لأهمية موضوع البيئة الذى مما لا شك فيه بدأ يظهر على شكل وعى عام عالمى نحو أهميته وخطورته ومدى إمكانية حمايته ، ويظهر ذلك من خلال التحليل التاريخى الزمنى لعرض هذه الدساتير التى بدأناها بالمرحلة الحديثة وهى مرحلة الثمانينيات ، حيث ظهرت تعديلات كثيرة لنصوص بعض هذه الدساتير ، ثم انتهينا بمرحلة السبعينيات وهى المرحلة القديمة أو السابقة ، حيث يعتبر أول دستور رائد فى تقرير هذا المبدأ هو الدستور اليوغسلافى عام ١٩٧٤ ضمن دساتير محل الدراسة .

ومن خلال التحليل المقارن لنصوص مواد هذه الدساتير ، نجد فى بعض الأمثلة الدستورية المشار إليها أن ذكر عبارة "البيئة" قد أخذ أشكالا ومفاهيم مختلفة ، تراوحت بين ثمانى عبارات بين عبارة "بيئة طبيعية"، وعبارة "بيئة طبيعية وثقافية"، وعبارة "بيئة ملائمة"، وعبارة "بيئة متوازنة"، وعبارة "بيئة نظيفة"، وعبارة "بيئة إنسانية"، وعبارة "نوعية الحياة"، وعبارة "بيئة" فقط . ونجد أيضا أن بعض الدساتير قد ذكرت فى متن نصوصها "البيئة الطبيعية" . مثل : دستور **تركيا** (الصادر سنة ١٩٨٤) المادة (٥٦) فقرة (أ) ، ودستور **الهند** (الصادر سنة ١٩٨١) (المادة ٥٨ (أ) فقرة ج) . والبيئة الطبيعية وهى تشتمل على الغابات والبحيرات والأنهار والحياة البرية . ثم ذكرت بعض الدساتير عبارة "البيئة الطبيعية والثقافية" مثال دستور **اليونان** (الصادر سنة ١٩٧٦) (المادة ٢٤) . وبعض الدساتير ذكرت عبارة "البيئة الإنسانية بنظرة شمولية لمفهوم البيئة" ، كما هو الحال فى الدستور **اليوغوسلافى** (الصادر سنة ١٩٧٤) فى مادته (٨٧) ، ودستور **الاتحاد السوفيتى** (الصادر سنة ١٩٧٧) فى مادته (١٨). وكانت هناك نظرة أكثر شمولا ، حيث ورد بين طيات بعض النصوص الدستورية الإشارة إلى عبارة "نوعية الحياة" مرادفة لمفهوم البيئة الشاملة مثال :

دستور **أسبانيا** (الصادر سنة ١٩٧٩) ٤٥ فقرة (ب) ، ثم دستور **فيتنام** (الصادر سنة ١٩٨١) فى مادته ٧٢ [٢٥] التى تشير إلى مفهوم نوعية الحياة بمعنى واسع شامل ، والذى يشمل الأنشطة الثقافية والأدبية والعلمية والفنية ، ويدخل ضمن مستويات البناء الاجتماعى والدفاع القومى .

وهناك بعض الدساتير أوردت فى متن موادها ونصوصها الواردة بها إشارة صريحة لعبارة البيئة فقط ، مثل : دستور **تايلاند** (الصادر سنة ١٩٧٩) (المادة ٥٦) . ودستور **إيران** (الصادر سنة ١٩٨٠) (المادة ٥٠) . ودستور **المكسيك** (الصادر سنة ١٩٨٤) (المادة ٢٥ فقرة ٧) . وقد ذكرت عبارة بيئة نظيفة فى متن النصوص الواردة فى دستور **كوريا** (الصادر سنة ١٩٨٠) (المادة ٣٣) . وقد أشير إلى عبارة بيئة متوازنة وصحية فقد ورد ذكره ضمن نصوص مواد الدستور **التركى** (الصادر سنة ١٩٨٤) (المادة ٥٦ فقرة أ) . وكذا الدستور **الأسبانى** (الصادر سنة ١٩٧٩) فى مادته ٤٠ فقرة (أ)، حيث ذكرت عبارة "بيئة ملائمة" ضمن طيات تلك المادة .

أما دستور **الصين** ، فقد وردت به عبارة بيئة ملائمة بالإضافة إلى البيئة الإيكولوجية فى النصوص الواردة بالمادة ٢٦ من ذات الدستور .

أما بالنسبة لتقدير واجب الدولة والمواطنين فى المحافظة على البيئة وتأكيد حق الإنسان فى بيئة ملائمة ، فكان هناك اتجاه متنوع حيال الحقوق والواجبات نوضحها كما يلى :

فنجد أن النصوص الواردة فى بعض الدساتير أشارت إلى حق الإنسان وواجبه فى حماية البيئة معا، مثال ذلك دستور **يوغوسلافيا** (الصادر سنة ١٩٧٤) (المادة ٨٧ سابق الإشارة إليها) . ودستور **كوريا** (الصادر سنة ١٩٨٠) ، حيث تشير المادة ٣٣ إلى واجب كل من الدولة والمواطن فى الحماية . ودستور **الهند**

(الصادر سنة ١٩٨١) ، حيث تشير المادة ٥٨ (أ) فقرة (ج) إلى واجب الدولة والمواطنين فى حماية البيئة وتحسينها. ودستور **تركيا** (الصادر سنة ١٩٨٤)، حيث تشير المادة ٥٦ (أ) إلى التأكيد على حق وواجب المواطنين فى حماية البيئة . ودستور **أسبانيا** (الصادر سنة ١٩٧٩) ، حيث تشير الفقرة (أ) من المادة ٤٥ إلى حق المواطن فى بيئة ملائمة . والفقرة (ب) نصت على واجب السلطات العامة فى الحماية ذاتها .

وقد تضمنت بعض الدساتير - بين متن نصوصها الواردة بها- واجب الدولة فى حماية البيئة ، ويفهم ضمنا أنه أيضا لكل مواطن فى الدولة الحق فى الحماية والمحافظة على البيئة نظيفة ملائمة . مثال ذلك دستور **هولندا** (الصادر سنة ١٩٨٤) ، فى مادته ٢١ يشير إلى أنه من واجب الدولة ومهامها المحافظة على البيئة وصيانتها. ودستور **المكسيك** (الصادر سنة ١٩٨٤) ، فتشير المادة ٢٥ إلى أن من ضمن مهام الدولة المحافظة على البيئة . ودستور **الصين** (الصادر سنة ١٩٨٣) ، حيث تشير المادة ٢٦ إلى أن على الدولة حماية وتحسين البيئة الملائمة للحياة والبيئة الإيكولوجية . ودستور **اليونان** (الصادر سنة ١٩٧٦)، فتشير المادة ٢٤ إلى أن حماية البيئة الطبيعية والثقافية تعتبر واجبا على الدولة . ودستور **الهند** (الصادر سنة ١٩٨١) ، حيث تشير المادة ٤٨ (أ) فقرة (أ) إلى دور الدولة فى حماية وتحسين البيئة .

فقد توصلت تلك الدراسة التحليلية الراهنة إلى أن هناك ١٦ دولة ورد ذكرها بالدراسة قد اعترفت فى دساتيرها بحق المواطن (الإنسان) فى بيئة نظيفة، سواء باستحداث مادة جديدة مضافة إلى دستورها، أو بتعديل بعض المواد للتأكيد على حق المواطن فى بيئة لائقة ملائمة .

أما بالنسبة للأساس الدستورى لحق الإنسان فى بيئة ملائمة فى

التشريعات العربية المطبقة ، فقد قامت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى بالتعاون مع الدول الأعضاء فى المجلس بإعداد هذا النظام : للمحافظة على البيئة ، وحمايتها بهدف توحيد الجهود الوطنية والتنسيق فيما بينها فى هذا المجال . ويتكون مشروع النظام العام للبيئة لدول مجلس التعاون الخليجى من إحدى وعشرين مادة ، وقد تم الانتهاء من الصيغة النهائية للمشروع الخليجى فى عام ١٩٩٤[٢٦] ، علما بأن كلا من دولة الكويت ، والبحرين ، وسلطنة عمان ، والإمارات العربية المتحدة وافقت على هذا المشروع من حيث المبدأ ، باعتباره يمثل مبادئ وقواعد إرشادية للعمل بها على المستوى الوطنى . حيث يحتوى المشروع على ثلاثة فصول ، حيث يشير الفصل الأول من نظامه العام على أن "حق الإنسان فى أن يعيش حياة ملائمة فى بيئة تتفق مع الكرامة الإنسانية ، وعليه فى المقابل مسئولية المحافظة على البيئة وتحسينها لمصلحته ولمصلحة الأجيال القادمة فى إطار مفاهيم التنمية المستدامة".

ومن اللافت للنظر أن هذه المادة تتضمن وعيا شاملا بالمفهوم المتكامل لمنظومة حقوق الإنسان البيئية ، فهى تجسد النظرة الشمولية للحقوق فى مقابل الواجبات ، فتؤكد على حق الإنسان فى أن يعيش حياة ملائمة ، ولكن فى المقابل عليه مسئولية المحافظة على البيئة وتحسينها لمصلحته ومصلحة الأجيال القادمة ، فهى بالتالى مادة قانونية متقدمة تتضمن إشارة واضحة واعية لمفهوم المنظومة المتكاملة لحقوق وواجبات الإنسان البيئية .

٢ - حق الحيوان فى بيئة نظيفة

هناك بعض الدساتير - محل الدراسة الراهنة - قد توسعت فى مجال حماية البيئة ، فشملت الكائنات الحية الأخرى كمحل للحماية ، ومن بينها الحيوانات والطيور والأسماك ، ومثال ذلك :

دستور **قبرص** (الصادر سنة ١٩٧٨) ، حيث تشير المادة ١٣٠ [٢٧] إلى "حماية الكائنات الحية المائية الموجودة فى الأنهار أو البحار من إغراق أو إيداع أى مواد أو سوائل ضارة بصحة وسلامة هذه الكائنات الموجودة فى الحياة ، مثل الأسماك والطيور المائية وغيرها من الكائنات الحية" .

دستور **الاتحاد السوفيتى** (الصادر سنة ١٩٧٧) ، فتشير المادة ١٨[٢٨] إلى "أن على الدولة الحماية والقيام بالاستخدام الرشيد لملكة الحيوانات" . وبستور **الصين** (الصادر سنة ١٩٨٢) ، حيث تشير المادة ٩ [٢٩] فى فقرتها الثانية إلى "حماية الدولة للحيوانات والنباتات النادرة" . ودستور **الهند** (الصادر سنة ١٩٨١)، فتشير المادة ٥٨ (أ) الفقرة (ج) إلى "ضرورة الشفقة والرحمة بالكائنات الحية الأخرى مثل الحيوانات بأنواعها" [٣٠] .

أما دستور **سويسرا** (الصادر سنة ١٩٧٩) ، فتشير الفقرة (١) من المادة ٢٥ مكررا[٣١] إلى أن "التشريعات الخاصة بحماية الحيوانات تعتبر من مهام أقاليم الاتحاد"، والفقرة (٢) تشير إلى التشريعات الفيدرالية الخاصة بحماية الحيوانات بالتفصيل الآتى :

أ - حماية الحيوانات .

ب - استخدام واستغلال الحيوانات .

جـ - العمليات والتجارب التى تجرى على الحيوانات .

د - نقل الحيوانات .

هـ - تصدير الحيوانات وإنتاجها .

و - ذبح الحيوانات وقتلها[٣٢] .

أما الدساتير **العربية** فلم يرد بها نص صريح لحماية الكائنات الحية ، ومنها الثروة الحيوانية . وكذلك الدستور المصرى لم يرد فيه نص يشير إلى

حماية الكائنات الحية (الإنسان والحيوان والطيور) ، على الرغم من أن المشرع المصرى قد نظم حماية الثروة الحيوانية ، وضمان فاعلية تطبيقها بالعقوبات الواردة فى قانون الزراعة رقم ١٩٦٦/٥٣، حيث يقصد بالحيوان فى مفهوم قانون الزراعة الحيوانات والدواجن والطيور[٣٣] .

وبالنسبة لحماية الطيور فقد تدخل المشرع ووضع تنظيما للاستيراد والنقل والتصدير للطيور النافعة وفقا لقانون الزراعة المشار إليه فى المادة ١٧، وقد صدر قرار من وزير الزراعة يحدد فيه الطيور النافعة محل الحماية .

كما كفل المشرع المصرى الحماية الجنائية للثروة النباتية والحيوانية والطيور النافعة ، كما كفل الحماية ذاتها للثروة السمكية الموجودة فى نطاق الترع والبرك والمستنقعات داخل الإقليم المصرى [٣٤] .

٣ - حق النباتات فى بيئة نظيفة

أما حماية النباتات باعتبارها من الكائنات الحية فى المنظومة البيئية Eco System فقد ورد فى بعض دساتير الدول بعض الإيماءات إلى حماية النباتات بصفة عامة ، وحماية النباتات المائية بصفة خاصة باعتبارها من الكائنات المائية الحية .

مثال ذلك دستور **الاتحاد السوفيتى** (الصادر سنة ١٩٧٧) ، حيث إن المادة ١٨[٣٥] – كما سبق أن ذكرنا – تشير إلى الحماية والقيام بالاستخدام العلمى الرشيد للنبات ومملكة الحيوانات ، والمحافظة على نقاء الماء والهواء ، وتكفل إنتاجا للثروة الطبيعية ، وتحسينا للبيئة الإنسانية .

ودستور **قبرص** (الصادر سنة ١٩٧٨) ، فالمادة ١٣٠[٣٦] تفرض كفالة حماية الكائنات الحية المائية الموجودة بالأنهار والبحار من إغراق أو إيداع أى مواد أو سوائل ضارة بسلامتها، مثال ذلك الطيور المائية التى تدخل ضمن هذه

الكائنات المشار إليها .

وكذلك دستور **الصين** (الصادر سنة ١٩٧٨) ، حيث تشير الفقرة الثانية من المادة ٩ [٣٧] ، إلى حماية الدولة للنباتات النادرة .

وأيضا دستور **الهند** (الصادر سنة ١٩٨١) ، فتشير المادة ٥٨ (أ) فقرة ج[٣٨] إلى أنه يجب على المواطنين أن يكون لديهم الرحمة والشفقة بالكائنات الحية ، ومن بينها النباتات .

أما الدساتير **العربية** فلم يرد ذكر حماية الطيور ضمن نصوصها ، ولا حتى الدستور المصرى ، وإن كان المشرع الوطنى قد نص على كفالة حماية النباتات وفقا للمواد (٧٣-٧٧) من قانون الزراعة رقم ١٩٦٦/٥٣ [٣٩] . وقد حددت المادة ٧٢ من هذا القانون مفهوم النبات على أنه جميع أنواع المزروعات والمغروسات والحشائش والنباتات البرية وثمارها أو بذورها وسائر أجزائها الأخرى ومنتجاتها ، وحددت المقصود بكلمة آفة هى كل كائن قد يسبب ضررا اقتصاديا للنباتات [٤٠] .

ثانيا : الحق فى الموارد الطبيعية والثروات

نظرا لأهمية الموارد الطبيعية ، فقد ذهبت بعض دساتير الدول إلى تنظيم هذه الثروات وأحكام ملكيتها واستغلالها وحمايتها. وفيما يلى نستعرض أحكام ملكية وحماية تلك الموارد الطبيعية بصفة عامة والموارد المائية بصفة خاصة ، حيث إن الماء حق لكل إنسان .

أكدت بعض الدساتير الوطنية على كفالة حماية الموارد الطبيعية غير المتجددة ومنع استغلالها للندرة وعدم الوفرة ، مثال ذلك دستور كندا (الصادر سنة ١٩٨٣) الجزء الخامس قوانين المقاطعات "الموارد الطبيعية غير المتجددة والغابات والطاقة الكهربائية" ، تنص المادة ٢٩ [٤١](أ) على أنه فى كل مقاطعة

يمكن للمشرع أن يصدر استثناء لبعض التدابير المتعلقة بالآتى :

١ - الاستغلال للموارد الطبيعية غير المتجددة .

٢ - تنمية وصيانة وإدارة الموارد الطبيعية غير المتجددة فى المقاطعة ، وتشمل القوانين المتعلقة بضريبة الإنتاج الأولى لهذا الغرض .

وهناك اتجاه لمعظم دساتير الدول يشير إلى أن الموارد الطبيعية تكون ملكية عامة للدولة ، ويكون على الدولة واجب حمايتها والمحافظة عليها. مثال ذلك :

دستور **إندونيسيا** (الصادر سنة ١٩٧٣) - الباب الحادى عشر "الرفاهية الاجتماعية "- فتنص المادة ٣ [٤٢] على أن الأرض والماء والثروات الطبيعية فى ذلك المكان يجب السيطرة عليها من قبل الدولة ويكون استغلالها لرفاهية الشعب .

دستور **الصين** (الصادر سنة ١٩٨٣) - الباب الأول ، المبادئ العامة ، فتشير المادة ٩ [٤٣] إلى أن الموارد المعدنية ، والماء ، والغابات ، والجبال ، والأرض الزراعية ، والأراضى غير المستصلحة ، والشواطئ والثروات الطبيعية الأخرى تكون ملكا للدولة ، وتكون ملكية كل الشعب وفقا لقانون الموارد الطبيعية ، ما عدا الغابات والأراضى غير المستصلحة البور والشواطئ. وتكفل الدولة الاستخدام الرشيد للثروات الطبيعية ، وحماية الحيوانات والنباتات النادرة . وحماية هذه الموارد من الأضرار أو الاستيلاء من أية جهة كانت (منظمات أو أفراد) .

دستور **كمبوديا** (الصادر سنة ١٩٨٢) ، فإن المادة ١٤ [٤٤]منه تشير إلى أن الأرض ، والغابات ، والبحر ، والأنهار ، والبحيرات ، والثروات الطبيعية ، وقواعد المراكز التجارية والثقافية للدفاع القومى ، وأبنية الدول الأخرى تعتبر ملكا للدولة .

أما دستور **اليونان** (الصادر سنة ١٩٧٦) ، فتشير المادة ٨١ [٤٥] منه إلى أن محاجر المعادن والكهوف ، والمواقع الأثرية ، والكنوز ، والمياه المعدنية والجارية والجوفية ، والموارد بباطن الأرض ككل يجب أن تكون منظمة بقوة القانون .

هذا ما انتهجته الدساتير **العربية** أيضا ، فالثروات الطبيعية ومواردها ملك للدولة تقوم على حفظها وحسن استغلالها ، مع الاحتفاظ بكفالة الملكية الخاصة مصونة ومنظمة بقوة القانون كما قضت بذلك الدساتير المختلفة .

وهكذا قضى دستور **الكويت** (الصادر سنة ١٩٦٢) فى المادة ٢١ منه : بأن "الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة ، تقوم على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطنى" [٤٦] .

كذلك نص دستور **اليمن** (الصادر سنة ١٩٧٠) فى المادة الثالثة عشرة على أن "الثروات الطبيعية على سطح الأرض وفى باطنها أو فى مياهها وجميع مواردها البرية والبحرية ملك للدولة ، وهى التى تكفل حسن استغلالها لمصلحة الأمة" [٤٧] .

أما دستور **مصر** (الصادر سنة ١٩٧١) [٤٨] فقد قسم الملكية إلى ثلاثة أنواع : "الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة . وتكون الملكية العامة هى ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ، ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية". "ونص على أن الملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن ومصدرا لرفاهية الشعب" (م ٣٣) .

ويشير دستور **الإمارات العربية المتحدة** (الصادر سنة ١٩٨٧) فى مادته ٢٣ [٤٩] إلى "أن الموارد والثروات الطبيعية تعتبر ملكية عامة لهذه الإمارة ، والمجتمع يكون مسئولا عن الحماية والاستغلال العام لهذه الموارد والثروات

الطبيعية لمصلحة الاقتصاد القومى" .

ومن خلال العرض التحليلى المقارن لبعض الأمثلة لدساتير الدول محل الدراسة عن مبدأ حق الإنسان فى الموارد الطبيعية ، وبالتالى حقه فى الحصول على الماء ، نجد أنه لم يرد نص صريح ضمن تلك الدساتير يكفل حق الإنسان فى الموارد المائية ، ولكن يفهم ذلك ضمنا من خلال النصوص التى تشير إلى ملكية الدولة لهذه الموارد، وكيفية الاستغلال والحماية .

ولذلك لم ترد صراحة إشارة إلى واجب الإنسان فى حماية الموارد الطبيعية بصفة عامة ، والماء بصفة خاصة .

فيكون الماء حقا لكل إنسان وواجبا للحماية فى ذات الوقت . ولكن معظم الدساتير اتجهت إلى تنظيم ملكية الموارد الطبيعية للدولة ، مما يترتب على ذلك أن وجوب فرض عبء كفالة الحماية يقع على عاتق الدولة ، حيث اعتقدت الحكومات أنها مصدر الثروات الطبيعية ومالكة لها والوحيدة القادرة على تشغيلها وصيانتها . وتكون أحكام تنظيم الملكية الخاصة لأى فرد أو منظمة وفقا وتبعا لتشريعات قانونية تحدد الشروط والمتطلبات لأحقية ملكية الموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها، وتكون هذه التنظيمات – غالبا – فى أضيق الحدود .

ولكن هناك الآن اتجاها جديدا إلى اللامركزية فى التخطيط والتنفيذ والملكية والتشغيل والصيانة. ومن هذا المنطلق يجب أن ندرك ضرورة وأهمية المنظمات غير الحكومية كشريك فى عمليات التنمية والحماية للموارد الطبيعية بشكل عام ، والتنمية المائية وحمايتها بشكل خاص ، مع الاتجاه نحو العمل المشترك بين هذه المنظمات الأهلية ، حيث يتزايد اعتراف الحكومات والهيئات بالدولة وقدرتها على التواصل مع عامة الشعب ، فتتفهم مشاكلهم واحتياجاتهم وتصرفاتهم وسلوكهم تجاه المحافظة على البيئة وعدم تلويثها [٥٠] ، وبالتالى

تضمن فاعلية وشمول تطبيق أحكام الحماية والمحافظة على الموارد المائية بصفة خاصة ، مما يكفل حق الإنسان فى الماء ، ويؤكد واجبه فى حماية هذه الموارد .

حيث إن البيئة ومواردها الطبيعية ليست ملكا خالصا لأحد ، ولكنها ملك للجميع ، ومن ثم لاتقع المسئولية والمشاركة فى الحقوق والواجبات تجاه هذه الموارد لحمايتها وتنظيمها والمحافظة عليها على عاتق فرد واحد أو حكومة واحدة فحسب ، ولكن تقع على عاتق المجتمع الإنسانى برمته .

ثالثا : الحق فى مياه نقية

نظرا للأهمية القصوى للماء لحياة الإنسان ، ونظرا لتعرض الكثير من الموارد المائية للتلوث مما يهدد حياة البشر ، فقد جاء إعلان الأمم المتحدة [٥١] لعقد الماء معبرا عن شجاعة فائقة خاصة لأنه يهدف – فى المقام الأول – إلى أن الماء حق لكل إنسان ، وأنه لا حياة للإنسان بدون الماء .

ويهدف هذا الإعلان إلى حشد كافة الموارد العالمية من أجل توفير حياة نقية وصحية للجميع ، مع ضرورة التثقيف والتوعية بالعلاقة بين الماء النقى والبيئة والصحة السليمة ؛ ولهذا بدأت بعض الدساتير تؤكد وتقرر هذا الحق ضمن دساتيرها . وفيما يلى عرض بعض الأمثلة :

الدستور **اليوغوسلافى** ينص فى مادته (٨٧) [٥٢] على تأكيد واجب وحق الإنسان فى منع وإزالة تلوث المياه الذى يهدد صحة وسلامة الشعوب .

أما دستور **الاتحاد السوفيتى** ، فتشير المادة (١٨) منه صراحة إلى دور وواجب الدولة فى حماية الماء من التلوث ، وذلك يفهم ضمنا أنه حق لكل مواطن الحصول على مياه نقية نظيفة غير ملوثة ، وكذلك المادة (١٣١) [٥٣] من ذات الدستور . أما النصوص التالية فتشير صراحة إلى حق الإنسان وواجبه فى المحافظة على المياه باعتبارها ضمن الموارد الطبيعية وفقا

للمواد ٤٢ ، ٦٧، ٧٣ من ذات الدستور .

وكذلك دستور **قبرص** تشير مادته (١٣٠) [٥٤]، بصورة ضمنية إلى أهمية منع إلقاء أو تدفق أو إغراق أى مواد مؤذية وضارة بصحة وسلامة الكائنات الحية فى النهر أو البحر ، وبالتالى يعتبر ذلك تأكيدا على حق الإنسان وسائر الكائنات الحية المائية الأخرى فى مياه نقية صحية غير ملوثة.

وتنص المادة (٦٧) من دستور **غينيا** (الصادر سنة ١٩٨٣) [٥٥] على أن الموارد والخدمات تقتصر على القطاع العام ، وهى كالآتى : خدمات توصيل وإمداد المدن والبلديات بالمياه الصالحة للشرب . ويجوز للدولة تفويض أو توحيد ذاتها مع المبادرة الخاصة لتنمية أى من هذه الأنشطة أو الخدمات المذكورة آنفا، بالطرق والحالات التى ينص عليها القانون .

وقد ذهب دستور **سويسرا** (الصادر سنة ١٩٧٩) فى مادته (٢٤) [٥٦] مكررا إلى أنه من أجل تنظيم حماية الموارد المائية من التلوث وتوافر إمداد مياه شرب نقية إلى جميع المناطق ، يجب أن يضع الاتحاد فى الحسبان المصلحة العامة واقتصاديات المياه من خلال إصدار مجموعة من المبادئ التشريعية المتعلقة بالآتى:

١ – المحافظة على الموارد المائية ونمو مصادرها ، وخاصة إمدادات مياه الشرب وكذلك تراكم المياه الجوفية .

أ – استخدام مصادر المياه لإنتاج الطاقة وأغراض التبريد .

ب – الإجراءات المنظمة لمستويات المياه وتأثيرات المياه السطحية الجوفية ، وصرف المياه خارج التأثير الطبيعى ، والزراعة ومشروعات الرى والصرف وغيرها من الاستعمالات الأخرى فى نظام دورة المياه .

٢- لذات الغرض : للاتحاد إصدار تشريعات في مجال :

أ - حماية المياه السطحية والجوفية من التلوث ، وتأمين الكميات المخصصة لها.

ب - سياسات البناء المائي ، وتشمل مصادر المياه والسدود الآمنة .

جـ - تداخل تأثير المواد العالقة .

د - تقييم وتحليل البيانات الهيدروليكية .

هـ - حق الاتحاد في استعمال الموارد المائية بواسطة وسائل النقل ، ودفع أجر وتخصيص التعويضات عن الفساد .

ونخلص في نهاية تحليلنا لتقرير مبدأ حق الإنسان في بيئة ملائمة ، وحقه في الموارد الطبيعية ، أو في حصوله على مياه نقية ، إلى أنه يتعين إدراج هذا المبدأ ضمن منظومة حقوق الإنسان ، وإدخاله ضمن متن مواد الدساتير الوطنية . إلا أنه يجب الإشارة إلى أن عدم النص صراحة على ذلك بالدساتير الوطنية ، لا يعني إغفال هذا الحق أو إهداره أو الإقلال من أهميته ، أو أن ذلك نقص أو عيب بالدساتير الوطنية ، وإنما يفهم ضمنيا ، إذ إن هذا الحق يتداخل ضمنا بحكم اللزوم العقلي مع العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى للأفراد ، والتي تنص الدساتير صراحة على التزام الدول بها مثل: الرعاية الصحية ، ورفع مستوى المعيشة ، ومواكبة البحث العلمي والحقائق التي تكشف عنها ، وغيرها من الحقوق . فضلا عن أن عدم تضمين نصوص الدساتير لهذا الحق صراحة لا يحول دون إصدار التشريعات الوطنية المؤكدة أو الراعية لهذا الحق ، أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن ، وإصدار التشريعات الحامية والمؤكدة لهذا الحق .

ولكن هذا أيضا لا يحول دون المطالبة بالنص صراحة على تضمين هذا

الحق وتقريره ضمن الدساتير العربية بصفة عامة والدستور المصرى بصفة خاصة ، وذلك ضمانا لكفالة مبدأ الأحقية فى بيئة ملائمة ومرضية ، وضمان فاعليته ، لتحقيق نوعية بيئة أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة .

المحور الثانى : الحق فى بيئة ملائمة فى مواثيق وإعلانات حقوق الإنسان

كان لنجاح الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ فى إقرار ثلاث وثائق دولية تتعلق بحقوق الإنسان ، وهى : الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختيارى الملحق بالاتفاقية الأخيرة ، وبدخول هذه الوثائق طور النفاذ عام ١٩٧٦، كان بمثابة تتويج للجهود الدولية فى مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، حيث دفع بالمبادئ المثالية التى انطوى عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى دائرة القانون الدولى الوضعى ، من خلال تقنين تلك المبادئ وتفصيلها فى هذه الوثائق الدولية الجديدة التى تتمتع بقيمة قانونية دولية بتوقيع الدول وتصديقها .

ويمكن القول إن هاتين الاتفاقيتين الدوليتين قد جاءتا ببعض المبادئ الجديدة التى لم يرد لها ذكر فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، كحق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى التمتع بمواردها وثرواتها الطبيعية ، وقد جاء بالمادة الأولى بكل من الاتفاقيتين "ولجميع الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة ، أن تتصرف بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأى من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادى الدولى ، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة" [٥٧] .

أما عن تقرير حق الشعوب فى بيئة ملائمة ومرضية ، فقد كان أول من أعلن هذا المبدأ هو الميثاق الإفريقى سنة ١٩٨١ فى المادتين ٢٢و ٢٤ على

المستوى الإقليمى .

أما عن حق الإنسان أو الفرد فى بيئة ملائمة ، فلم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أى نص صريح يخول للمنظمة الاهتمام بحق الإنسان فى بيئة ملائمة . فكما هو معلوم تمت صياغة نصوص هذا الميثاق فى عام ١٩٤٥، ولم يكن مفهوم البيئة قد تبلور بالشكل الذى انتهى إليه الآن ، كما أن حماية البيئة لم تكن من بين الموضوعات المطروحة أو الملحة فى العلاقات الدولية .

ومع تزايد الاهتمام الدولى بحماية البيئة ، بل وظهور مؤشرات ودلالات تؤكد حتمية وضرورة هذا الاهتمام نظرا لوحدة البيئة ، فقد تمكنت الأمم المتحدة – استنادا إلى نصوص واردة فى الميثاق ذات طابع عام وضمنى – من إدخال البيئة ، وصيانة الوسط الطبيعى ، وحماية الكائن الحى من التلوث ، وحقه فى بيئة خالية من التلوث ضمن اهتماماتها المتعددة ، مما يؤكد ضرورة الاعتراف بمبدأ حق الإنسان فى بيئة ملائمة الذى يجد أساسه القانونى فى العديد من الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وذلك إما فى صورة ضمنية ، وإما فى صورة صريحة .

قد أشارت المادة ١٢ من الميثاق إلى أن الدول الأطراف تقر بحق كل إنسان فى التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه ، ويتم تأمين ممارسة هذا الحق عن طريق تدابير يتعين على الدول اتخاذها من بينها تحسين جوانب الصحة البيئية والصناعية .

فالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقعت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ودخلت حيز النفاذ فى ٣ يناير ١٩٧٦ (العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) .

أما عن الحق فى بيئة ملائمة ومرضية فى مواثيق حقوق الإنسان على

المستوى الإقليمى والعربى ، فنجد ما يلى :

اولا: على المستوى الإقليمى

نجد على المستوى الإقليمى الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الذى أصدرته منظمة الوحدة الإفريقية فى يونيو عام ١٩٨١ ، يقرر "لكل الشعوب الحق فى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذاتيتها والتمتع المتساوى بالتراث المشترك للجنس البشرى" (المادة ٢٢) من ذات الميثاق .

فكانت أهم الإضافات فى هذا الميثاق : "اعتبار حق الشعوب الجماعى فى التنمية والبيئة أيضا نظيرا لا غنى عنه لحقوق الفرد وحمايته ، فيقرر بأن لكل الشعوب الحق فى بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها" (المادة ٢٤) [٥٨].

ثانيا: على المستوى العربى

فعلى المستوى العربى ، هناك مشروع ميثاق لحقوق الإنسان والشعب فى الوطن العربى عام ١٩٨٦، وقد اعتمد عام ١٩٨٨، وهو حاليا مفتوح للتوقيع والانضمام [٥٩] .

فتأكيدا لإيمان الوطن العربى بمبادئ الأمم المتحدة وشرعية حقوق الإنسان الدولية فإن عددا من الخبراء فى الأمة العربية من أهل الفكر والقانون الملتزمين بقضاياها والحريصين على مستقبلها ومصيرها المجتمعين فى مدينة سيراموزا بإيطاليا فى الفترة من ٥-١٢ ديسمبر ١٩٨٦ بدعوة من المعهد الدولى للدراسات العليا فى العلوم الجنائية ، يعلنون المشروع الكامل لميثاق عربى لحقوق الإنسان والشعب ، ويتوجهون إلى أبناء الأمة العربية فى أقطارها كافة لتبنيه كمثل أعلى تبلغه ، وأن يجعلوا منه بداية للمشروع القومى للنهوض بها من عثرتها . كما توجهوا إلى الأقطار العربية منفردة ومجتمعة وإلى الهيئات المشتركة ، وفى مقدمتها جامعة الدول العربية ، لدراسته وصولا إلى الأخذ به وتطبيقه .

وما نأمل إليه أيضا تأكيد مبدأ حق الإنسان والشعب فى الوطن العربى فى بيئة نقية ملائمة للحياة ، وهذا ما أشار إليه الميثاق فى الباب الأول "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية " .

فالمادة (١٨) تنص على أن "لكل إنسان الحق فى بيئة ملائمة خالية من التلوث" والمادة (٢٣) من ذات الميثاق تنص كذلك على أن : "لكل إنسان الحق فى مستوى معيشى لائق يشبع حاجاته الأساسية هو وأسرته ، وخاصة الغذاء والكساء والمسكن"... وفى الباب الثانى : "الحقوق الجماعية للشعب العربى" تنص المادة (٤٤) من ذات الميثاق على أن" للشعب العربى كافة الحقوق فى ثرواته ومصادره الطبيعية ، وله حرية ممارسة جميع التصرفات بشأنها بما يحقق مصالحه الخاصة ، دون ما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادى الأولى القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعلى القانون الدولى" .

أما الفصل الثانى "المحكمة العربية لحقوق الإنسان" فتنص المادة (٥٥) من ذات الميثاق على أنه "تنشأ بموجب هذا الميثاق محكمة تسمى " المحكمة العربية لحقوق الإنسان ، "وتعمل وفقا لأحكام هذا الميثاق ، ونظامها الأساسى واللوائح الداخلية الصادرة بموجبه" .

ويضع أطراف هذا الميثاق النظام الأساسى للمحكمة . وتتخذ التدابير اللازمة لتشكيل كل من المحكمة واللجنة طبقا لنصوص الميثاق (المادة ٦٤) .

ثم عدل هذا المشروع بعدة مشروعات أخرى على مدى عقد التسعينيات ، كان آخرها مشروع الجامعة العربية حول الميثاق العربى لحقوق الإنسان ، والذى وافقت عليه ٢٣ دولة عربية ، فقد أشار فى مادته الثامنة فقرة (أ) إلى حق تقرير المصير ، حيث ينص على أنه "لكافة الشعوب الحق فى تقرير المصير والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، ولها استنادا لهذا الحق أن تقرر بحرية

نمط كيانها السياسى ، وأن تواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

ومن الملاحظ أن الميثاق العربى لحقوق الإنسان المعتمد عام ١٩٩٨، وهو حاليا مفتوح للتوقيع أو الانضمام ، قد اكتفى بالإشارة إلى تقرير حق الشعوب والأمم فى الحفاظ على ثرواتها ومواردها الطبيعية كما هو مشار إليه سابقا فى مادته الأولى ، ولم يشر إلى تقرير حق الإنسان فى بيئة ملائمة كما هو وارد فى المشروع السابق الإشارة إليه من قبل ، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى تلك الجزئية ، وتقييم الأمر بمراجعة نصوص المشروع ، وتطويرها بإضافة مادة خاصة بتقرير حق الإنسان فى بيئة ملائمة ، كما هو من قبل ، وذلك انطلاقا من إيمان الأمة العربية بالإنسان منذ أعزها الله بأن جعل الوطن العربى مهد الديانات وموطن الحضارات التى كرمت الإنسان ، وأكدت حقه فى نوعية حياة كريمة وبيئة صحية ملائمة .

المحور الثالث : الحق فى بيئة ملائمة فى إعلانات الأمم المتحدة والبرامج الدوليـــة

وقد أكد على هذا المبدأ "حق الإنسان والشعوب فى بيئة ملائمة" أيضا بعض إعلانات الأمم المتحدة فى ميدان حقوق الإنسان . مثل إعلان "التقدم والإنماء فى الميدان الاجتماعى" الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١١ ديسمبر ١٩٦٩[٦٠] ، حيث يقرر أن "كل حكومة تضطلع بالدور الأول وبالمسئولية الأخيرة فى تأمين التقدم الاجتماعى والوفاء لشعبها ، وتخطيط تدابير الإنماء الاجتماعى فى إطار الخطط الإنمائية الشاملة ، وتشجيع أو تنسيق أو توحيد جميع الجهود القومية التماسا لهذه الغاية ، وإدخال التغيرات اللازمة على الهيكل الاجتماعى،

وتراعى داخل كل بلد فى تخطيط تدابيـر الإنماء الاجـتـمـاعى ، واخـتـلاف الاحتياجات فى المناطق المتنامية والمتقدمة النمو ، وفى المناطق الحضرية والمناطق الريفية" (المادة ٨) .

ويجب أن يكون التقدم والإنماء فى الميدان الاجتماعى محل الاهتمام المشترك للمجتمع الدولى . ويجب على هذا المجتمع أن يستكمل بالجهد الدولى المتضافر الجهود القومية المبذولة لرفع مستوى معيشة السكان . ويقتضى التقدم الاجتماعى الاعتراف بما للأمم جميعا من مصلحة مشتركة فى القيام لأغراض سلمية مخصصة ولمصلحة الإنسانية قاطبة باستكشاف وحفظ واستعمال واستغلال ما تشمله البيئة من مناطق خارج حدود الولاية القومية ، مثل الفضاء الخارجى ، وقاع البحار والمحيطات ، وباطن أرضها، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه (المادة ٩) . وقرر الإعلان أيضا فى المادة (١٣) أن التقدم والإنماء فى الميدان الاجتماعى يجب أن يستهدف تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية ، من بينها الارتفاع المتواصل بالمستويين المادى والروحى لحياة أفراد المجتمع . وذلك بتحقيق عدد من الأهداف الرئيسية ، من بينها توزيع ثمرات التقدم العلمى والتكنولوجى بالإنصاف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، واستخدام العلم والتكنولوجيا استخداما مطرد الزيادة لتحقيق الإنماء الاجتماعى للمجتمع ، وإقامة توازن متناسق بين تقدم الإنسانية العلمى والتقنى والمادى ، وتقدمها الفكرى والروحى والثقافى والخلقى ، وحماية البيئة البشرية وتحسينها (المادة ١٣) .

ولتحقيق هذه الأهداف أكد الإعلان على " ضرورة التعبئة القصوى لجميع الموارد القومية واستخدامها استخداما رشيدا وفعالا ، ووضع تدابير قانونية وإدارية لحماية البيئة البشرية على المستويين القومى والدولى ، وأيضا تدابير

تساعد على منع تلوث البيئة البحرية والمائية بالفضلات النووية "(المواد ١٦ ، و٢٥، و٢٧ من ذات الإعلان). مما يؤكد الاعتراف بحق الإنسان فى بيئة صحية ملائمة، حيث يجد أساسه القانونى فى العديد من الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك إما فى صورة ضمنية أو فى صورة صريحة .

فنجد الإعلان المقدم من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ "مستقبلنا المشترك" ينص على أنه يكون من الحقوق الأساسية للإنسان العيش فى بيئة ملائمة للصحة والرفاهية [٦١] .

ونجد أيضا الاعتراف الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها الصادر ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩٠ بالإجماع ، وذلك بأن أقرت أن من حق كافة الأفراد الحياة فى بيئة ملائمة لصحتهم ولرفاهيتهم [٦٢] .

المحور الرابع : الحق فى بيئة ملائمة فى إعلانات المؤتمرات والمحافل الدولية

أشار إعلان استكهولم الخاص بالبيئة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة ١٩٧٢ إلى أن للإنسان الحق الأساسى فى الحرية والمساواة وفى ظروف ملائمة لها نوعية تسمح بالحياة الكريمة والرفاهية . وهو بذلك يحمل المسئولية للإنسان لحماية البيئة وتحسينها للأجيال الحاضرة والقادمة . فقد أكد الإعلان حق الإنسان وواجبه تجاه البيئة لتكون بيئته سليمة نظيفة ملائمة للحياة كدعامة من الدعائم الأساسية لحقوق الإنسان .

وأكد أيضا على الحق الكامل للدول فى السيادة على ثرواتها الطبيعية واسترجاعها طبقا لقواعد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة ووفقا لسياستها الخاصة فى مجال حماية البيئة . وفى هذا الصدد تتحمل الدول المسئولية الكاملة فى ألا تؤدى نشاطاتها داخل حدود سيادتها الإقليمية أو فى الأقاليم التى تخضع لرقابتها إلى إضرار بالبيئة المحيطة للدول الأخرى ، أو الأقاليم التى تقع خارج

سيادتها الإقليمية .

بكل المقاييس يعتبر إعلان استكهولم [٦٣] عملا تقنينيا فى مجال القانون الدولى ، لكونه يحتوى على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها ، والكافية لتنظيم العلاقة فى مجال حماية البيئة بين الإنسان والشعب والدولة على ضوء المنظومة البيئية الإنسانية الشاملة .

حيث يحتوى الإعلان على ديباجة من سبع نقاط بالإضافة إلى ٢٦ مبدأ تحمل اسم "المبادئ" ، ومن بين هذه المبادئ يحظى المبدأ (٢١) بأهمية وشهرة خاصتين . وفقا لهذا المبدأ " للدول حق سيادى طبقا لقواعد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة فى استغلال مواردها الطبيعية عملا بسياستها البيئية ، وتتحمل المسئولية على أن نشاطاتها التى تمارسها داخل حدود سيادتها (ولايتها) الوطنية أو تحت إشرافها لا تسبب أضرارا للبيئة المحيطة للدول الأخرى، أو فى الأقاليم التى تقع خارج حدود سيادتها الوطنية .

وهناك الاقتراح المقدم من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧[٦٤] ، والذى يتضمن بين طيات مبادئه أن يكون من الحقوق الأساسية للإنسان الحق فى بيئة ملائمة للصحة والرفاهية ، وهو ما اعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها الصادر فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٠ بالإجماع ، وذلك بأن أقرت أن من حق كافة الأفراد الحياة فى بيئة ملائمة لصحتهم ولرفاهيتهم ، وهناك أيضا إعلان لاهاى الخاص بمؤتمر "لاهاى لحماية البيئة" الذى عقد فى مدينة لاهاى فى الأسبوع الثانى من شهر مارس سنة ١٩٨٩، وانتهى إلى إصدار بيان يشجع على إقامة هيئة دولية جديدة فى إطار الأمم المتحدة مهمتها المحافظة على عدم تآكل طبقة الأوزون ، كما يدعو إلى التأكيد على دور المحكمة الدولية لأن تسعى إلى التأكد من التزام الدول بالاتفاقيات الدولية ، واحترام القرارات الدولية

التى تصدرها الهيئات الدولية . فقد ورد فى بيان لاهاى [٦٥] "أن الحق فى الحياة هو مصدر الحقوق الأخرى ، وأن ضمان هذا الحق هو أهم واجب على الحكومات فى جميع دول العالم ، وأن ظروف الحياة على الكوكب اليوم مهددة بالإصابات البالغة التى يتعرض لها جو الأرض" .

أما عن الإعلان الصادر عن قمة ريودى جانيرو (قمة الأرض) [٦٦] فى يونيو سنة ١٩٩٢ الذى يتضمن بين متن النصوص الأولى حق الجنس البشرى بأن يحيا حياة صحية وملائمة ، وقد جاء هذا الإعلان فى أعقاب انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى عقد خصيصا فى العاصمة البرازيلية ، والذى عرف باسمه الأكثر شيوعا وهو "قمة الأرض" ليمثل مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية ، تحتل فيها قضية البيئة مكانة متساوية مع القضايا الأخرى التى استحوذت على الاهتمام العالمى طوال العقود الماضية مثل الأمن والسلم والحد من التسلح . وتأتى أهمية هذا المؤتمر فى كونه أول عمل جماعى من قبل المجتمع الدولى بعد بزوغ ملامح نظام دولى جديد يكفل ضمان الحوار بين دول الشمال والجنوب لحماية البيئة الإنسانية الشاملة ، وتحقيق التنمية المستدامة ، لضمان نوعية حياة أفضل للإنسان والشعوب والدول معا. وقد صدر إعلان ريو المشار إليه بشأن البيئة والتنمية الذى يتكون من ٢٧ مبدأ للتنمية المقبولة بيئيا كبديل عن "ميثاق الأرض" ، ويهدف هذا الإعلان إلى إرساء علاقة أكثر عدلا بين العالم النامى والعالم المتقدم ، لتحقيق نوعية حياة ذات جودة للجنس البشرى .

ويهذا فإن الوثيقة تدعو إلى تعميق التعاون بين دول العالم فى مواجهة تدهور البيئة ، وتؤكد المسئولية الخاصة للدول الصناعية فى هذا المجال . فينص المبدأ الأول على أن "يدخل الجنس البشرى فى صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، وله الحق فى أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة .

وينص المبدأ الثانى على أن "تملك الدول – وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى – الحق السيادى فى استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية ، وهى مسئولة عن ضمان ألا تسبب الأنشطة التى تدخل فى نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا بيئية لدول أخرى ، أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها الوطنية" .

أما المبدأ الثالث فيشير إلى وجوب إعمال الحق فى التنمية ، حيث ينص على أنه "يتوجب إعمال الحق فى التنمية حتى يفى بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة" .

والمبدأ الخامس يؤكد على أن "تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب فى المهمة الأساسية المتمثلة فى استئصال آفة الفقر، كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة ، بغرض الحد من أوجه التفاوت فى مستويات المعيشة ، وتلبية احتياجات شعوب العالم على وجه أفضل .

ولا شك أن لب الإعلان وبالتالى هدف المؤتمر أصلا هو المبدأ الثامن من الإعلان الذى ينص على أنه "من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ، ينبغى أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك التى تؤدى إلى استنزاف موارد البيئة وإزالتها وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة".

ومما يؤكد ذلك أن المعنى اللغوى والسياسى فى إعلانات مواثيق حقوق الإنسان وفى إعلان استكهولم بصفة خاصة يشير إلى أن حماية البيئة الإنسانية لم تدرج على أنها مجرد التزام جليل وواجب قومى ودولى فحسب ، بل أيضا على أنها حق أساسى وشامل لحقوق الإنسان (٦٧) .

خاتمة

يعد الاعتراف الدولى بحق الإنسان والشعب والدولة فى بيئة ملائمة خطوة هامة نحو التنمية البيئية المستدامة [٦٨] .

ويتطلب التمتع بأى حق من هذه الحقوق احترام حقوق الآخرين المماثلة ، والاعتراف بالمسئوليات المتبادلة ، وحتى المشاركة بالواجبات والحقوق معا فى ذات الاتجاه والتوجه . وبقول آخر أكثر وضوحا، يتطلب الأمر النظرة الشمولية لمفهوم حقوق الإنسان بين الأطراف المتعادلة والأبعاد المتساوية والأقطاب المتبادلة "الحقوق " على قدم المساواة بالواجبات ، بدلا من المنظور الأحادى البعد لمفهوم حقوق الإنسان ، وهو كفالة حماية الحقوق لأصحابها، سواء حق الفرد أو الشعب أو الدول دون النظر إلى احترام حقوق الآخر ، والذى يتضمن فى طياته ضمان الالتزام بالمسئولية والمشاركة بالواجبات جنبا إلى جنب مع ضمان الحقوق . وإن صح التعبير يمكن أن نطلق عليه "منظومة الحقوق والواجبات الإنسانية" بين قطبى احترام حق الأنا والالتزام بالمقابل باحترام حق الآخر ، وذلك تأكيدا للنظرة الشمولية لتلك المنظومة ، حيث لا يتصور أن يكون للإنسان حقوق يطالب بالحصول عليها وحمايتها دون ضمان الالتزام باحترام حقوق الآخرين . ونفس الشىء بين الدول التى تنادى بتقرير حقوقها دون النظر لحقوقها وواجباتها تجاه الدول الأخرى[٦٩] . لذلك اهتم العالم اليوم بمحاولة إدراج مناهج تدريس حقوق الإنسان فى المدارس والجامعات لخلق مجتمع دولى جديد على وعى تام بحقوق وواجبات الإنسان ، وهو ما ننادى بالسير على هدايته ، ونأمل بتطبيقه بإدخال مادة حقوق الإنسان ضمن مواد التدريس بالمدارس والجامعات المصرية ؛ لرفع مستوى الوعى بمنظومة حقوق الإنسان ، وبخاصة لدى الأجيال المصرية الحاضرة والقادمة .

المراجع

١ - Sohn, L.B. "The Stockolm Declaration on The Human Enviornment". *Harvard Journal*, Vol. 14, 1973, 423-77.

٢ - Knelman, W., "What Happened at Stockholm?" *International Law Journal*, Vol. 28, 1982, pp. 28-62.

٣ - عامر، صلاح الدين ، "مقدمات القانون الدولي للبيئة ، *مجلة القانون والاقتصاد*، القاهرة ، العدد ٦٠٠ ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣، ص ص ٢٣-٣١ .

٤ - رشدي ، محمد السعيد ، الحق في بيئة ملائمة ، مؤتمر حقوق *الشعوب* ، القاهرة ، أكاديمية الشرطة ، أكتوبر١٩٨٥.

٥ - Gormiley, W. P. "*Human Rights and Environment, The Need for International Cooperation*, Leyden: Sijthoff, 1976, pp. 13-36.

٦ - Flanz, H. G, The Netherland Constitution, 1984. In: *Constitutions of the Countries of the World*, New York., Oceanan Publications, Inc., p. 7.

٧ - Flanz, H. G, Turkey Constitution, 1984. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 22.

٨ - Blaustein, P. A., Mexico Constitution, 1984. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 37.

٩ - Flanz, H. G., Peoples Republic of China Constitution, 1983. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 8.

١٠ - Frase, J., Papua New Guinea Constitution, 1981. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 17.

١١ - Flanz, H. G., India Constitution, 1981. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 57.

١٢ - Talers, K. J., The Islamic Republic of Iran Constitution, 1983. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 34.

١٣ - Guerrp, A. I., Panama Constitution, 1980. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 13.

١٤ - Flanz, H. G., Republic of Korea Constitution, 1987. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 6.

١٥ - Taler, S. K. J., Switzerland Constitution, 1979. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 6.

١٦ – Bunnag, M., Thailand Constitution, 1979. In: *Constitutions of the Countries of the World,* op. cit., p. 12.

١٧ – Flanz, H. G., Spain Constitution, 1979. In: *Constitutions of the Countries of the World,* op. cit., p. 10.

١٨ – Ozgur, A. O., Cyprus Constitution, 1978. In: *Constitutions of the Countries of the World,* op. cit., p. 62.

١٩ – Flanz, H. G., Union of Soviet Socialist Republic Constitution, 1978. In: *Constitutions of the Countries of the World,* op. cit., p. 22.

٢٠ – Flanz, H. G., Greece Constitution, 1976. In: *Constitutions of the Countries of the World,* op. cit., p. 31.

٢١ – Taler, S. K. J., Socialist Federal Republic of Yugoslavia Constitution, 1974. In: *Constitutions of the Countries of the World,* op. cit., p. 82

٢٢ – Flanz, H. G., Socialist Republic of Vietnam Constitution, 1981. In: *Constitutions of the Countries of the World,* op. cit., p. 16.

٢٣ – مشروع النظام العام للبيئة لدول مجلس التعاون الخليجى ، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى ، ١٩٩٥ .

٢٤ – Ozgur, A. O., Cyprus Constitution, In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

٢٥ – Flanz, H. G., Republic of Korea Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

٢٦ – Flanz, H. G., Peoples Republic of China Constitution.In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

٢٧ – Flanz, H. G., India Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

٢٨ – Taler, S. K. J., Switzerland Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

٢٩ – عبدالتواب ، معوض ، *التشريعات الجنائية الخاصة لحماية البيئة والأمن الصناعى* ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٩ .

٣٠ – علام ، عبد الرحمن حسين ، *الحماية الجنائية لحق الإنسان فى بيئة ملائمة* ، كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥ ، ص ص ٧–٣٩ .

٣١ – Flanz, H. G., Union of Soviet Socialist Republic Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World,* op. cit., p. 24

٣٢ - Ozgur, A. O., Cyprus Constitution, 1978. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 62.

٣٣ - Flanz, H. G., Blauslien, Union of Soviet Socialist Republic Constitution, 1978. In: *Constitutions of the Countries of the World*. op. cit., p. 22.

٣٤ - Yoo, A. H., India Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 58.

٣٥ - عبدالتواب ، معوض ، جرائم *البيئة من الناحيتين القانونية والفنية* ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٠ .

٣٦ - عبد التواب ، معوض ، *المرجع السابق* .

٣٧ - Ozgur, A.O., Canada Constituttion. In: *Constitutions of the Countries of the World*, op. cit., p. 69.

٣٨ - Flanz, H. G., Indonesia Constitution. In. *Constitutions of the Countries of the World*, Loc cit.

٣٩ - Flanz, H. G., Union of Soviet Socialist Republic Constitution, *Constitutions of the Countries of the World*, Loc cit.

٤٠ - Flanz, H. G., People Republic of Kampuchea Constitution, 1982. In: *Constitutions of the Countries of the World*. Loc cit.

٤١ - Flanz, H. G., Greece Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World*, Loc cit.

٤٢ - المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، *دساتير الدول العربية* ، القاهرة ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ١٩٨٦ ، وحلمي ، محمد ، *دستور الكويت والدساتير العربية المعاصرة* ، الكويت : دار السلاسل ، ١٩٨٩ .

٤٣ - http://www.aljazeera.net/program/opions.articles/2000/12/12-11-22.htm of the American Society of International Law, 65(1971), pp. 261-86.

٤٤ - دستور جمهورية مصر العربية ، ١٩٧١ وتعديلاته ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية .

٤٥ - http://islam-on line.net/101-arabic dowalia mafaheem-aug-200/mafaheem1.asp. http://www.heewaar.com.

٤٦ - Williams, S. A., and A.L.G. de Mestra, *An Introduction to International Law*. Toronto, Butterworths, 1979, pp. 103-141.

٤٧ - Ludwik, A Teclaff, and A. E. Utton, (eds.), *International Environmental Law*, New York, Ocean Publications, 1974, pp. 24-56.

٤٨ - Taler, S. K. J. Socialist Federal Republic of Yugoslavia Constitution In: *Constitutions of the Countries of the World*, Loc cit.

٤٩ – C. F. Blaustien, Union of Soviet Socialist Republic Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

٥٠ – Ozgur, A. O., Cyprus Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

٥١ – Blaustein, P. A., Guinea Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

٥٢ – Siegentaler, J., Swizerland Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World,* Loc cit.

McGoggrey, S. C. Pollution of Shared Natural Resources: Legal and Trade Implication. In: *American Society of International Law,* Proceedings of the 17th Annual Meeting, San Francisco, April 21-23, 1977, San Francisco, Little Brown and Co., 1978.

٥٣ – سلامة ، أحمد عبدالكريم ، *قانون حماية البيئة ، دراسة تأصيلية فى الأنظمة الوطنية والاتفاقية.* الرياض : النشر العلمى والمطابع ، جامعة الملك سعود ، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٣–٧١ .

٥٤ – الأمم المتحدة ، الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان ، إصدارات برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، ١٩٨٥ .

Levin, A. *The Protection of the Human Environment, Procedures and Principles for Preventing and Resolving International Controversies,* New York, Unitar, 1978, pp. 51-73.

٥٥ – عبدالهادى ، عبد العزيز مخيمر ، *دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة* ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، سلسلة دراسات قانون البيئة رقم (٢) ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٤–٣٨ .

٥٦ – حافظ ، سحر ، *الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة* ، القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٠٢–٢٥٠ .

٥٧ – الأمم المتحدة ، حالة البيئة فى العالم ، *إنقاذ كوكبنا ، التحديات والآمال* ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٩٢ .

٥٨ – اليونسكو ، تقرير البيئة العالمى ١٩٧٢–١٩٨٢ برنامج الأمم المتحدة ، مؤتمر استكهولم ، رسالة اليونسكو ، الطبعة العربية ، العددان ١ و ٢ ، إبريل ١٩٨٧ .

٥٩ – عامر ، صلاح الدين ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، *مجلة القانون والاقتصاد* ، جامعة القاهرة ، ص ص ١٧–٢٢ .

٦٠– اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، *مستقبلنا المشترك* ، ترجمة محمد كامل عارف ، مراجعة دكتور على حسين حجاج ، العدد ١٤٢ ، الكويت ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة ، ١٩٨٩ .

٦١– Jessup, Ph. "Do New Problems Need New Courts?' *Proceeding of the Annual Meeting* of the American Society of International Law, NewYork; vol. 65, 1971, pp. 261-286.

Flanz H. G., Socialist Republic of Viet-Nam Constitution. In: *Constitutions of the Countries of the World*, Loc cit.

٦٢ – العنانى ، إبراهيم محمد ، البيئة والتنمية : الأبعاد الدولية ، القاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، أبحاث : *المؤتمر العلمى الأول للقانونيين المصريين* ، ٢٥–٦ فبراير ١٩٩٢ .

٦٣ – Sneider, J., *World Public Order of the Environment: Towards an International Ecological Law and Organization*, London: Stevens & Sons, 1979, pp. 11-23.

٦٤ – الحفار ، سعيد محمد ، *بيئة من أجل البقاء* ، الدوحة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٧–٣٤ .

٦٥ – مصطفى حافظ ، سحر ، *موسوعة التشريعات التنموية والبيئية لإدارة وحماية شواطئ وسواحل البحر الأحمر* ، القاهرة : المرفق العالمى للبيئة GEF، المجلد الأول ، ١٩٩٨ .
وانظر : *بنك المعلومات البيئية* ، مجموعة خبراء البيئة العرب ، القاهرة : ١٩٩٨ .

Abstract

THE ENVIRONMENTAL HUMAN RIGHTS SYSTEM

Sahar Hafez

This study aims at pointing environmental protection within the frame of the international relations from the legislative-legal prespective, by concentrating on the effectiveness of "human rights for a suitable environment principles" to the human rights system. Thus, many international legislations or laws included in their texts the principle of living organism's right (human beings, animals and a plants) for a suitable environment: e.g. constitutions, agreements, conferences United Nation human rights' charters and declarations, and their international programs, etc.

Finally the study recommend widening the scale of the international protection to include the environmental human rights system, and add the responsibility to its items and the mechanisms of its effectiveness, which needs the following:

First : inserting environmental human system principles to the educational curiculum at all different levels in the Egyptian schools and universities.

Second: adding the principle of human rights for a suitable environment and its concept to the Egyptian constitution articles.

دور مجلات الأطفال فى إمداده بالمعلومات البيئية

محمود إسماعيل *   عربى الطوخى **

تناولت هذه الدراسة موضوع دور مجلات الأطفال فى إمداد الطفل بالمعلومات البيئية ، من حيث كم هذه الموضوعات أو المعلومات ، والمساحة التى شغلتها هذه الموضوعات ، ومصدر المضامين البيئية فى هذه المجلات ، بالتركيز على الدور الذى تقوم به مجلتا علاء الدين وبلبل فى تقديم المعلومات البيئية للطفل . من أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ارتفاع نسبة قراءة مجلات الأطفال بين مفردات العينة ، وكان الذكور أكثر حرصا على قراءة مجلات الأطفال من الإناث . كما أتى تلوث البيئة فى مقدمة الموضوعات ، يليه تلوث الماء ، ثم تلوث الغذاء ، وأخيرا التلوث الضوضائى .

اولا : مقدمة الدراسة واهميتها

تعتبر وسائل الإعلام إحدى أهم وسائل التأثير بالنسبة للأطفال ، والتى تمده بالمعارف والأفكار ، وتساعده على تلبية احتياجاته المختلفة ، وتساهم فى تشكيل شخصيته . وتأتى مجلات الأطفال فى مقدمة تلك الوسائل ؛ لما تتمتع به من خصائص تجعلها أقرب إلى الطفل وأكثر قدرة على إثارة خياله ، وتحقيق الكثير من الوظائف الترفيهية والمعرفية والاجتماعية .

وتشير العديد من الدراسات إلى أن نقطة الانطلاق فى الاهتمام الإعلامى

* أستاذ مساعد الإعلام وثقافة الطفل ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس .
** مدرس الإعلام وثقافة الطفل ، كلية التربية ، جامعة حلوان .

بقضايا البيئة قد بدأت ، ثم تنامت واتسعت بعد مؤتمر ستوكهولم الذى يعد البداية العالمية للوعى البيئى ، وخصوصا أنه أكد على حق الإنسان فى الإعلام البيئى، ضمن الإعلان الدولى عن حقوق الإنسان البيئية الذى أصدره عام ١٩٧٢.

ولقد لعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة - الذى يعد من أبرز ثمار هذا المؤتمر - دورا بارزا فى تزايد الاهتمام بقضايا البيئة منذ نهاية السبعينيات وطوال حقبة الثمانينيات حتى بلغت ذروته العالمية فى مؤتمر الأرض فى ريودى جانيرو ١٩٩٢[١] .

وقد عرف مؤتمر ريودى جانيرو ١٩٩٢ البيئة بأنها "البيت الكبير الذى تعيش فيه البشرية" . كما عرفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنها "الإطار الذى يحيا فيه الإنسان فى نطاق الفعاليات . وهى مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التى تشكل الدورة الحياتية للإنسان والكائنات الأخرى[٢] .

ولقد بدأ اهتمام مصر أيضا بالبيئة بعد مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢، حيث بدأت فى سن العديد من القوانين والتشريعات لحماية البيئة ، والمحافظة على مصادرها. كما أنشأت جهازا لشئون البيئة ١٩٨٢، ثم وزارة خاصة بالبيئة .

وقد واكبت وسائل الإعلام فى مصر هذا الاهتمام بنشر المزيد من المعلومات عن قضايا البيئة ، وخاصة بعد صدور قانون البيئة رقم ٤ لعام ١٩٩٤، وتمثل ذلك فى تخصيص صفحات للموضوعات البيئية فى الصحف ، وأيضا مجموعة من البرامج الإذاعية والتليفزيونية .

وتتعدد الموضوعات التى تتناولها مجلات الأطفال ، ومنها الموضوعات البيئية ، والتى أصبحت تحتل مكانة متقدمة فى اهتمامات وسائل الإعلام فى السنوات الأخيرة ، حيث أصبحت تلك الوسائل تلعب دورا هاما فى تشكيل الوعى

البيئى لدى كافة فئات الجمهور من حيث تزويده بالمعلومات البيئية ، وتشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا البيئية المختلفة .

ويتمركز دور وسائل الإعلام حول ثلاث نقاط[٣] :

أ - التنوير : أى توفير البيانات التى تمكن الفرد من اتخاذ القرار ، ويقتضى ذلك أن تتميز هذه البيانات بالموضوعية والدقة ، وأن تستجيب لاحتياجات الجمهور ، وأن تكون ملائمة لمستواه الثقافى .

ب - الحفز على التغيير إلى الأفضل : ويرتبط بذلك خلق أو دعم الاتجاهات والقيم المناسبة ، وإذكاء روح الحماس للتغلب على المشاكل والصعوبات .

جـ - الدعوة للمشاركة : فالهدف هنا ليس تغيير الاتجاهات ، بل تغيير السلوك ، وتكوين هذه المشاركة هو الهدف الأساسى للعملية الإعلامية والاتصالية فى الغالب .

ويمكن لمجلات الأطفال أن تسهم بدور فعال فى إمداد الأطفال بالمعلومات عن البيئة ومشكلاتها وقضاياها من خلال الفنون الصحفية والأدبية المختلفة ، مما يساعد الأطفال على تكوين رؤية واضحة تجاه قضايا البيئة ومشكلاتها التى تواجههم فى حياتهم اليومية .

من هنا تأتى أهمية القيام بإجراء هذه الدراسة ، حيث تلقى الضوء على الدور الذى يمكن أن تقوم به مجلات الأطفال فى إمداد الطفل بالمعلومات البيئية التى تساعده على تشكيل الوعى البيئى ، وكذلك تعديل بعض السلوكيات الخاطئة تجاه البيئة . كما قد تعطى تلك الدراسة مؤشرات إحصائية للقائم بالاتصال فى مجلات الأطفال تساعده فى تطوير الموضوعات البيئية .

ويمكننا القول إن الدراسات العربية قد أهملت دراسة دور صحافة الأطفال فى تقديم المعلومات البيئية ، سواء أكانت مجلات أطفال أم أركان الصحف

الخاصة بالأطفال ، كما يلاحظ قلة الدراسات الإعلامية التى تناولت المشكلات البيئية فى الصحافة المصرية . وكذلك قلة دراسات الرأى العام حول المشكلات البيئية ، وكيفية التعرض لها ، بالرغم من خطورة المشكلة ، وتأثيرها السلبى على حياة الإنسان والنباتات والحيوانات . فى حين نجد الدراسات الأجنبية تناولت وسائل الإعلام وأهميتها فى اكتساب الأفراد المعرفة البيئية ، إلا أن تأثيرها يظهر فى البيئة التى تصدر فيها ، وللجمهور الذى تتوجه إليه ، وأيضا المشكلات التى تنشرها عن المجتمع الذى تصدر فيه . ومن هنا كانت أهمية دراسة تأثير مجلات الأطفال فى إمدادهم بالمعلومات البيئية المختلفة فى ضوء إقبال الأطفال على قراءة هذه المجلات ، واحتياجاتهم إلى تلك النوعية من المعلومات [٤].

ثانيا : أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذى تقوم به مجلات الأطفال فى إمداد الطفل بالمعلومات البيئية ، وذلك عن طريق تحليل مضمون عينة من تلك المجلات ، والتعرف على آراء ومعلومات عينة من الأطفال فى هذا المجال . وذلك من خلال التعرف على :

- كم الموضوعات البيئية الواردة فى مجلات الأطفال .
- المساحة التى شغلتها المضامين البيئية .
- الأشكال التحريرية التى تناولت من خلالها المجلات المضامين البيئية .
- مصدر المضامين البيئية فى مجلات الأطفال .
- المضامين البيئية التى تناولتها مجلات الأطفال .
- أنماط تعرض الأطفال لمجلاتهم .
- أهم المجلات التى يفضل الأطفال قراءتها .
- أهم الموضوعات التى يفضل الأطفال قراءتها فى مجلاتهم .

- معرفة الأطفال بالمعلومات البيئية الواردة فى مجلات الأطفال .
- مصادر معرفة الأطفال بالمعلومات البيئية .

هذا وقد أمكن صياغة هذه الأهداف فى عدد من التساؤلات ، منها مايتعلق بالدراسة التحليلية ، ومنها مايتعلق بالدراسة الميدانية ، وهى على النحو التالى :

أ - تساؤلات خاصة بالدراسة التحليلية

ماالدور الذى يمكن أن تقوم به مجلات الأطفال فى إمداد الطفل المصرى بالمعلومات البيئية ، وذلك من حيث :

- ما كم المضامين البيئية الواردة فى مجلات الأطفال ؟
- ما المساحة التى شغلتها تلك المضامين بالمجلات ؟
- ما الأشكال التحريرية التى تناولت بها المجلات المضامين البيئية ؟
- ما مصدر المضامين البيئية فى مجلات الأطفال ؟
- ما أهم المضامين البيئية التى تناولتها مجلات الأطفال ؟

ب - تساؤلات خاصة بالدراسة الميدانية

- ما أنماط تعرض الأطفال لمجلاتهم ؟
- ما أهم المجلات التى يفضل الأطفال قراءتها ؟
- ما أهم الموضوعات التى يفضل الأطفال قراءتها فى مجلاتهم ؟
- ما مدى معرفة الأطفال بالمعلومات البيئية الواردة فى مجلات الأطفال ؟
- ما مصادر معرفة الأطفال بالمعلومات البيئية ؟

ثالثا : نوع وأسلوب الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التحليلية ، والوصفية التى تستند إلى الأسلوب الإحصائى فى المعاينة وتعتمد على عينة للدراسة التحليلية ، تم اختيارها من مجلات الأطفال المصرية الأوسع انتشارا ، بالإضافة إلى عينة أخرى للدراسة

الميدانية تتكون من تلاميذ فى المرحلة الإعدادية .

رابعا: عينة الدراسة

ا- عينة الدراسة التحليلية

حيث تم اختيار عينة من مجلات الأطفال المصرية ، وهما : علاء الدين ، وبلبل ، على اعتبار أنهما أوسع مجلات الأطفال انتشارا ، وأثبتت الدراسات أنهما أكثر مقروئية لدى الأطفال .

وتم اختيار الأعداد الصادرة من المجلتين خلال عام ٢٠٠٠، بواقع ٥٢ عددا من كل مجلة. وبذلك بلغ إجمالى الأعداد التى خضعت للتحليل ١٠٤أعداد.

ب - عينة الدراسة الميدانية

تم اختيار عينة من تلاميذ الصف الثانى الإعدادى ، على اعتبار أنهم يمثلون الفئة العمرية (١٠-١٢) سنة ، حيث يستطيع الطفل فى هذه المرحلة العمرية التعرف على المعلومات البيئية ، والتمييز بينها وبين أنواع المعلومات الأخرى . كما أنه يدرس مقررا دراسيا فى التربية البيئية . بالإضافة إلى أن أطفال هذه المرحلة العمرية يقبلون على قراءة مجلات الأطفال أكثر من المراحل العمرية الأخرى .

وتم سحب عينة قوامها ٣٠٠ تلميذ من تلاميذ الصف الثانى الإعدادى من مدرستين إعداديتين بإدارة المعادى التعليمية (مدرسة القومية الخاصة ، ومدرسة المعادى) نصفهم من الإناث والنصف الآخر من الذكور .

خامسا: التعريفات الإجرائية

أ - مجلات الأطفال : ويقصد بها - فى هذه الدراسة - المجلات التى تصدر فى مصر وعن مؤسسات صحفية مصرية ، وبصفة منتظمة ، وتصدر خصيصا للأطفال .

ب – المعلومات البيئية : ويقصد بها المعلومات المختلفة عن المشكلات والقضايا البيئية المحيطة بالطفل .

سادسا : أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة فى جمع بياناتها على :

أ- استمارة تحليل مضمون مجلات الأطفال

تم إعداد استمارة لتحليل مضمون مجلات الأطفال ، فى ضوء أهداف الدراسة التحليلية وتساؤلاتها، وتم استخدام "الموضوع ، و"المساحة" كوحدات للتحليل والقياس . كما تم استخدام فئة الشكل الفنى ، كالخبر ، والتحقيق ، والحديث ، والمقال ، والقصة ، وغيرها من الأشكال التحريرية الموضحة بنتائج الدراسة التحليلية .

ب - استمارة استبيان

استمارة استبيان تم تطبيقها على الأطفال ؛ بهدف التعرف على المعلومات البيئية لديهم . وشملت ثلاثة عشر سؤالا ، واحتوت على محورين أساسيين هما: التعرض لمجلات الأطفال ، والموضوعات البيئية .

صدق وثبات أدوات الدراسة

تم عرض الاستمارتين على خمسة محكمين* للتأكد من صلاحيتها، وجاءت نسبة الاتفاق بين المحكمين عالية (٩٥٪ لاستمارة تحليل المضمون ، و٨٧٪ لاستمارة

* السادة المحكمون هم الأساتذة الدكاترة :
محمد عبد الحميد أحمد : أستاذ الإعلام بكلية التربية جامعة حلوان .
راجية أحمد قنديل : أستاذ الصحافة والرأى العام بكلية الإعلام جامعة القاهرة .
حسن عماد مكاوى : أستاذ الإذاعة بكلية الإعلام جامعة القاهرة .
أحمد النجدى : أستاذ المناهج وطرق التدريس بكلية التربية جامعة حلوان .
فاتن عبد الرحمن الطنباوى : أستاذ الإعلام المساعد وثقافة الطفل – معهد الدراسات العليا للطفولة جامعة عين شمس .

الاستبيان) . هذا وقد تم تطبيق استمارة الاستبيان على ثلاثين طفلا ، لمعرفة مدى استيعاب الأطفال لأسئلة الاستمارة . وبناء على ذلك تم تعديل بعض الأسئلة وإعادة صياغتها لتكون مفهومة وواضحة .

سابعا : نتائج الدراسة

أ - نتائج الدراسة التحليلية

١ - المضامين البيئية التى وردت فى المجلات

جدول رقم (١)

كم المضامين البيئية التى وردت فى المجلات

المضامين البيئية / المجلة	ك	٪
علاء الدين	٢٦٩	٥٨٫٧
بلبل	١٨٩	٤١٫٣
المجموع	٤٥٨	١٠٠٫٠

يتبين من الجدول السابق ما يلى :

- تناولت مجلتا علاء الدين وبلبل ٤٥٨ موضوعا بيئيا بما يمثل ٤٠٤ موضوعات لكل عدد (مجموع الأعداد التى تم تحليل مضمونها ١٠٤ أعداد) .
- وقد تفوقت مجلة علاء الدين على مجلة بلبل فى تناولها للموضوعات البيئية حيث تناولت ٢٦٩ موضوعا بمتوسط ١٧ر ٥ موضوعا فى العدد الواحد. فى حين تناولت مجلة بلبل ١٨٩ موضوعا بمتوسط ٣ر٦٣ موضوعا فى العدد الواحد .
- كما جاءت مجلة علاء الدين فى الترتيب الأول حيث تناولت ٧ر٥٨٪ من إجمالى المفاهيم البيئية التى تناولتها المجلتان ، فى حين تناولت مجلة بلبل ٣ر٤١٪ من إجمالى الموضوعات البيئية .

وتعكس النتائج السابقة اهتمام مجلة علاء الدين أكثر من مجلة بلبل بالموضوعات البيئية . ولعل ذلك يرجع إلى زيادة عدد صفحات مجلة علاء الدين (٦٤ صفحة مقارنة بمجلة بلبل ٥٢ صفحة) ، وإلى قناعة المسئولين عن مجلة علاء الدين بأهمية الموضوعات البيئية للأطفال . وتتفق تلك النتيجة مع ماتوصلت إليه دراسة ملكة بدر الدين ، حيث جاءت مجلة علاء الدين فى المرتبة الأولى من حيث الاهتمام بتناول الموضوعات البيئية ، يأتى بعدها مجلة بلبل ، ثم مجلة سمير[٥] .

٢ – المساحة التى شغلتها المضامين البيئية

جدول رقم (٢)

المساحة التى شغلتها المضامين البيئية بالمجلات

المساحة	أقل من ربع صفحة		ربع صفحة		نصف صفحة		صفحة		أقل من صفحة		المجموع	
المجلة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
علاء الدين	٤٤	٢٠ر٠	٦٣	٢٣ر٤	٤١	١٥ر٣	٥٠	١٨ر٦	٦١	٢٢ر٧	٢٦٩	٥٨ر٧
بلبل	٧٦	٤٠ر٢	٢٧	١٤ر٣	٢١	١١ر١	١٥	٨ر٠	٥٠	٢٦ر٤	١٨٩	٤١ر٣
المجموع	١٢٠	٢٨ر٤	٩٠	١٩ر٦	٦٢	١٣ر٥	٦٥	١٤ر٢	١١١	٢٤ر٠	٤٥٨	١٠٠

يتبين من الجدول السابق مايلى :

- شغلت المضامين البيئية مساحة قدرها ٤٥٨ صفحة من إجمالى عدد صفحات المجلتين عينة التحليل البالغ عددها ٥٦٠٠ صفحة ، وذلك بنسبة ٦ر٧٪ من إجمالى الصفحات . وتعتبر تلك النسبة ضعيفة نسبيا فى ضوء أهمية موضوعات البيئة بالنسبة للطفل ، ومايمكن أن تساهم به فى تشكيل الوعى البيئى للأطفال .

ويتفق ذلك مع ضعف التناول الإعلامى لمشكلات البيئة فى كافة وسائل الإعلام . حيث أثبتت الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن أن قضايا البيئة لم تزل حتى الآن تشغل مكانة هامشية ، سواء بالنسبة للإعلام المرئى ، أو المسموع،

أو المقروء . ويرجع ذلك إلى أمور كثيرة منها ضعف الوعى البيئى لدى القائمين بالاتصال ، علاوة على حداثة ظهور البيئة كقضية إعلامية [٦] .

وجاءت مساحة "ربع صفحة" فى الترتيب الأول لمجلة علاء الدين ٢٣ر٤٪ بينما كانت مساحة "أقل من ربع صفحة" فى *الترتيب الأول* لمجلة بلبل . وهذه المساحات تخصص غالبا لنشر الأخبار ، وقد يرجع ذلك إلى أن مجلتى علاء الدين وبلبل تتيحان إمكانية مشاركة الأطفال فى تقديم المعلومات المختلفة من خلال "بريد القراء" و "أخباركم فى كل مكان" . احتلت مساحة "أكثر من صفحة" الترتيب الثانى لمجلتى علاء الدين وبلبل ، ثم تليها مساحة "نصف صفحة" فى *الترتيب الأخير* لمجلة علاء الدين فى مقابل *الترتيب الرابع* لمجلة بلبل .

٣ – الأشكال التحريرية للمضامين البيئية

جدول رقم (٣)

الاشكال التحريرية للمضامين البيئية فى المجلات

الشكل	خبر		تحقيق		حديث		مقال		قصة		بريد		معلومات		المجموع	
المجلة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
علاء الدين	٣٢	١١ر٩	١٢	٤ر٥	–	–	٣٤	١٢ر٦	٤٦	١٧ر١	١٣٠	٣٨ر٣	١٥	٥ر٦	٢٩٦	٥٨ر٧
بلبل	١٥	٧و٩	٢٥	١٣ر٢	٥	٢ر٦	٢	١ر٠	٥٠	٢٦ر٥	٤٥	٢٣ر٨	٤٧	٢٥ر٠	١٨٩	٤١ر٤
المجموع	٤٧	١٠ر٣	٣٧	٨ر٠	٥	١ر١	٣٦	٧ر٩	٩٦	٢١ر٠	١٧٥	٣٨ر٢	٦٢	١٣ر٥	٤٥٨	١٠٠

يتبين من الجدول *السابق ما* يلى :

أن "بريد الأطفال" جاء فى المرتبة الأولى بالنسبة للأشكال التحريرية الخاصة بالمضامين البيئية ، حيث حصل على نسبة ٣٨ر٢٪ من إجمالى الأشكال التحريرية الخاصة بالبيئة . ويعكس ذلك اهتمام كل من "علاء الدين وبلبل" بمشاركة الأطفال فى تحرير مجلاتهم ، حيث تفرد "علاء الدين" الأبواب التالية : مشاركة الأطفال ، بنك الأفكار ، قوس قزح ، نادى *الرسامين* ، أهوى *أحلم*

أتمنى ، الصحفى الصغير ، لقاء الأصدقاء ، سين وجيم . وتخصص "بلبل" الأبواب التالية لمشاركة الأطفال : رسائل من أصدقائى ، نادى الرسامين ، بريد الأصدقاء .

تفوقت "علاء الدين" على "بلبل" فى إتاحة الفرصة أكثر للأطفال للمشاركة بصفة عامة ، والمشاركة فى الموضوعات البيئية بصفة خاصة ، حيث شغل بريد الأطفال فى مجلة علاء الدين ٤٨ر٣٪ من إجمالى الأشكال التحريرية الخاصة بالبيئة ، فى حين شغل بريد الأطفال فى مجلة بلبل ٢٣ر٨٪ من إجمالى الأشكال التحريرية الخاصة بالبيئة .

وجاءت "القصة" فى المرتبة الثانية بالنسبة للأشكال التحريرية للمضامين البيئية . ويمكن أن تسهم القصة بدور هام فى إمداد الطفل بالمعلومة البيئية والتى تأتى فى إطار درامى شيق محبب إلى الطفل ، وقد تفوقت بلبل على علاء الدين من حيث تضمينها للمعلومات البيئية فى القصة . وقد يرجع ذلك أساسا إلى مضمون القصة والأماكن التى تدور فيها الأحداث .

ثم جاءت المعلومة المباشرة فى المرتبة الثالثة ، ثم الخبر ، فالتحقيق والمقال، وأخيرا الحديث الصحفى .

٤ – مصدر المضامين البيئية

جدول رقم(٤)

مصدر المضامين البيئية فى مجلات الأطفال

المصدر	محرر		كاتب		متخصص		طفل		المجموع	
المجلة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
علاء الدين	١٥١	٥٦ر١	٣٩	١٤ر٥	–	–	٧٩	٢٩ر٤	٢٦٩	٥٨ر٧
بلبل	٣٥	١٨ر٥	٥٠	٢٦ر٤	٣	١ر٦	١٠١	٥٣ر٥	١٨٩	٤١ر٣
المجموع	١٨٦	٤٠ر٦	٨٩	١٩ر٥	٣	١ر٦	١٨٠	٣٩ر٣	٤٥٨	١٠٠

يتبين من الجدول السابق مايلى :

كان المصدر الأول للمضامين البيئية هو "المحرر" (٤٠٫٦٪) . ويأتى ذلك نتيجة تنوع الأشكال التحريرية التى يتاح للمحرر أن يتناولها مثل "الخبر والتحقيق والمقال والحديث" ، وغيرها ، ويتفق ذلك مع دراسة حول الإعلام وجرائم البيئة الريفية فى أن الجانب الأكبر من المعلومات حول جرائم البيئة الريفية المنشورة بجريدة الأهرام قد اعتمد على المحررين العاملين بالجريدة [٧] .

وجاء "الطفل" كمصدر ثان من مصادر الموضوعات البيئية بنسبة ٣٩٫٣٪، ويرجع ذلك إلى تخصيص مساحة ثابتة له ، حيث جاء "بريد الأطفال" فى المرتبة الأولى بالنسبة للأشكال التحريرية الخاصة بالمضامين البيئية .

وجاء الكاتب فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٩٫٥٪ . ثم المتخصص فى المرتبة الأخيرة بنسبة ضعيفة (٫٦٪) .

٥ – نوع المضامين البيئية التى تناولتها المجلات

جدول رقم (٥)

نوع المضامين البيئية التى تناولتها المجلات

المضمون	التلوث		مفاهيم طبيعية		مفاهيم جمالية		المجموع	
المجلة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
علاء الدين	٨٨	٣٢٫٧	١٠٦	٣٩٫٤	٧٥	٢٧٫٩	٢٦٩	٥٨٫٧
بلبل	٤٢	٢٢٫٢	١٠٨	٥٧٫١	٣٩	٢٠٫٧	١٨٩	٤١٫٣
المجموع	١٣٠	٢٨٫٤	٢١٤	٤٦٫٧	١١٤	٢٤٫٩	٤٥٨	١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلى :

جاءت المفاهيم الطبيعية والتى تتعلق بالظواهر الطبيعية ، مثل : الكواكب ، والنجوم ، ومصادر الحياة ، والأشجار والغابات ، والحيوانات ، والطيور ، والأسماك ، جاءت تلك المضامين فى المرتبة الأولى بالنسبة للمضامين البيئية التى

تناولتها المجلات وذلك بنسبة ٧ر٤٥٪ . وجاءت المضامين الخاصة بالتلوث البيئى فى المرتبة الثانية بنسبة ٤ر٢٨٪ ، ثم المضامين الخاصة بالمفاهيم الجمالية مثل النظافة والتشجير فى المرتبة الثالثة بنسبة ٩ر٢٤٪. ويرجع ذلك إلى اتساع دائرة المفاهيم الطبيعية وتنوعها ، لذا تفرض نفسها على اهتمامات وسائل الإعلام ، ومنها مجلات الأطفال . كما أن تلك المفاهيم تجذب اهتمام الأطفال . فهم عادة مايحبون القراءة حول الموضوعات المتعلقة بالكواكب والحيوانات والطيور والأسماك . كما أن هذه المضامين تعد مجالا خصبا لتقديم معلومات بيئية متنوعة .

٦ - المضامين الخاصة بالتلوث

جدول رقم (٦)

أهم المضامين الخاصة بالتلوث فى مجلات الأطفال

المجلة	البيئة		الغذاء		الهواء		الماء		الضوضاء		التربة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
علاء الدين	٣٢	٣ر٣٦	١٨	٥ر٢٠	١٧	٤ر١٩	١٣	٨ر١٤	٤	٥ر٤	٤	٥ر٤	٨٨	٧ر٧٦
بلبل	١٥	٤ر٣٥	٤	٦ر٩	٣	٢ر٧	١١	٢ر٢٦	٧	٨ر١٦	٢	٨ر٤	٤٢	٣ر٣٢
المجموع	٤٧	٢ر٣٦	٢٢	٠ر١٧	٢٠	٤ر١٥	٢٤	٤ر١٨	١١	٤ر٨	٦	٦ر٤	١٣٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلى :

جاء "تلوث البيئة" بصفة عامة فى المرتبة الأولى ، حيث بلغت نسبته ٢ر٣٦٪ من إجمالى المضامين الخاصة بالتلوث . ويرجع ذلك إلى شمول مفهوم التلوث البيئى ، حيث يدخل ضمنه مجموعة من موضوعات التلوث .

تلا ذلك تلوث الماء ، ثم الغذاء ، ثم الهواء ، ثم الضوضاء ، وأخيرا التربة .

٧ - المضامين الخاصة بالمفاهيم الطبيعية

جدول رقم (٧)

اهم المضامين الخاصة بالمفاهيم الطبيعية فى مجلات الاطفال

المضمون	فلك		مصادر مياه		حيوانات		طيور		أسماك		أشجار		المجموع	
المجلة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
علاء الدين	٣٣	٣١ر١	١٩	١٨ر٠	٣٠	٢٨ر٣	١٨	١٧ر٠	٣	٢ر٨	٣	٢ر٨	١٠٦	٤٩ر٥
بلبل	١٨	١٦ر٧	٢١	١٩ر٥	٣٦	٣٣ر٣	٢٤	٢٢ر٢	٥	٤ر٦	٤	٣ر٧	١٠٨	٥٠ر٥
المجموع	٥١	٢٣ر٨	٤٠	١٨ر٧	٦٦	٣٠ر٨	٤٢	١٩ر٧	٨	٣ر٧	٧	٣ر٣	٢١٤	١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلى :

جاءت المضامين الخاصة بالحيوانات : طبيعتها، وطرق معيشتها، وأماكن وجودها، وكيفية الحفاظ عليها من الانقراض ، وتطور دورة حياتها عبر العصور المختلفة ، جاءت فى المرتبة الأولى بالنسبة للمضامين الخاصة بالمفاهيم البيئية الطبيعية . ويعكس ذلك اهتمام مجلات الأطفال بالحيوانات كشكل محبب للأطفال . وجاءت المضامين الخاصة بالفلك من كواكب ونجوم فى المرتبة الثانية ، ثم جاءت المضامين الخاصة بالطيور فى المرتبة الثالثة ، ثم مصادر المياه فى المرتبة الرابعة ، ثم الأسماك ، وأخيرا الأشجار ، والنباتات .

٨ - المضامين الخاصة بالمفاهيم الجمالية

جدول رقم (٨)

اهم المضامين الخاصة بالمفاهيم الجمالية فى مجلات الاطفال

مفاهيم جمالية	التشجير		نباتات وزهور		النظافة		المجموع	
المجلة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
علاء الدين	٣١	٤١ر٣	٢٩	٣٨ر٧	١٥	٢٠	٧٥	٦٥ر٨
بلبل	١٧	٤٣ر٧	٩	٢٣ر٠	١٣	٣٣ر٣	٣٩	٣٤ر٢
المجموع	٤٨	٤٢ر١	٣٨	٣٣ر٣	٢٨	٢٤ر٦	١١٤	١٠٠ر٠

يتبين من الجدول السابق ما يلى :

أن مجلتي علاء الدين وبلبل اهتمتا بالمضامين المتعلقة بالتشجير وأهميته بالنسبة للبيئة ، حيث جاءت فى المرتبة الأولى ، تلاها المضامين المتعلقة بأهمية النباتات والزهور ، ثم المضامين المتعلقة بالنظافة .

وقد تقدمت مضامين النظافة لتحتل المرتبة الثانية فى مجلة بلبل ، وتعتبر النظافة من المضامين البيئية الهامة التى يجب أن تتصدر مضامين البيئة ، حتى يمكن ترسيخ قيمة النظافة فى نفوس أطفالنا.

ب - نتائج الدراسة الميدانية

أولا التعرض لمجلات الأطفال

١ – قراءة أفراد العينة لمجلات الأطفال

بينت النتائج ارتفاع نسبة من يقرءون مجلات الأطفال لدى أفراد العينة ، إذ بلغت نسبتهم ٧ر٨٠٪ بين مفردات العينة ، بينما بلغت نسبة من لا يقرءون مجلات الأطفال ٣ر١٩٪ ، وهو ما يبينه الجدول التالى :

جدول رقم (٩)

معدل قراءة مجلات الأطفال

النوع / قراءة مجلات الأطفال	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٣١	٣ر٨٧	١١١	٧٤	٢٤٢	٧ر٨٠
لا	١٩	٧ر١٢	٣٩	٢٦	٥٨	٣ر١٩
المجموع	١٥٠	٠ر١٠٠	١٥٠	٠ر١٠٠	٣٠٠	٠ر١٠٠

كا٢ = ٥٦ر٨ درجة الحرية = ١ دالة عند ١٠ر

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

تمثل قراءة مجلات الأطفال عند أغلبية أفراد العينة عادة أصيلة يحرصون على قراءتها. ويتفق هذا مع نتائج دراسة حول دور صحافة الأطفال فى تنمية

الوعى البيئى لدى الأطفال التى بينت ارتفاع نسبة من يقرءون مجلات الأطفال[8]. وبحساب قيمة كا^{2} بين النوع وأسباب القراءة اتضح وجود علاقة ارتباطية دالة عند ١٠ر ، مما يؤكد أن الذكور أكثر حرصا على قراءة المجلات من الإناث ، وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الإناث يفضلن وسائل الإعلام الأخرى ، وخاصة التليفزيون وذلك بنسبة ٣ر٨٧٪ للذكور، فى مقابل ٧٤٪ لدى الإناث .

٢ – أسباب عدم قراءة مجلات الأطفال

بالبحث عن أسباب عدم قراءة مجلات الأطفال ، اتضح أن مشاهدة التليفزيون تشكل أكثر الأسباب التى أدت إلى عدم قراءة المجلات . فقد بلغت نسبته ١ر٤٣٪، وجاء الاستماع إلى الراديو فى الترتيب الثانى (بنسبة ٤ر٢٢٪) . وجاء عدم وجود وقت فى الترتيب الثالث (بنسبة ٨ر١٣٪) . ثم عدم الرغبة فى القراءة فى الترتيب الرابع (بنسبة ٦ر٨٪) ، وأخيرا جاء "ثمنها غالى وموضوعاتها لاتعجبنى" فى الترتيب الأخير ، وهو مايوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١٠)

يوضح أسباب عدم قراءة المجلات

أسباب عدم القراءة / النوع	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المجلات ثمنها غالى	١	٣ر٥	٢	١ر٥	٣	٢ر٥
أسمع الراديو	٤	١ر٢١	٩	١ر٢٣	١٣	٤ر٢٢
ما عنديش رغبة فى القراءة	٢	٥ر١٠	٣	٧ر٧	٥	٦ر٨
ما عنديش وقت	٣	٨ر١٥	٥	٨ر١٢	٨	٨ر١٣
موضوعات المجلات لا تعجبنى	٢	٥ر١٠	٢	١ر٥	٤	٩ر٦
أشاهد التليفزيون	٧	٨ر٣٦	١٨	٢ر٤٦	٢٥	١ر٤٣
المجموع	١٩	٠ر١٠٠	٣٩	٠ر١٠٠	٥٨	٠ر١٠٠

ويتضح من الجدول السابق :

تشابه عينات الذكور والإناث فى أسباب عدم القراءة ، حيث جاءت مشاهدة التليفزيون فى الترتيب الأول لكل من الذكور والإناث ، وقد يرجع السبب إلى نوعية البرامج المقدمة فى التليفزيون والتى تجذب انتباه الأطفال ، دون عناء أو بذل أى مجهود فى المشاهدة ، بعكس المجلات التى تتطلب جهدا فى القراءة .

وجاء الاستماع إلى الراديو فى الترتيب الثانى لعينة الإناث وعينة الذكور .

وجاء عدم وجود وقت فى الترتيب الثالث لدى عينة الذكور والإناث ، وقد يرجع ذلك إلى انشغال الأطفال بالدراسة وبمراجعة دروسهم ، وقضاء معظم الوقت فى المدرسة والمذاكرة . وجاء "موضوعاتها لاتعجبنى وعدم وجود رغبة فى القراءة" فى الترتيب الرابع لدى عينة الذكور والإناث . وأخيرا جاء "ثمنها غالى" فى الترتيب الأخير لدى أفراد العينة .

٣ - المجلات التى يفضل أفراد العينة قراءتها

أظهرت النتائج أن مجلة علاء الدين حظيت بنسبة قراءة عالية من بين المجلات التى يفضل أفراد العينة قراءتها (بنسبة ٣ر٣٠٪) ، ويليها فى الترتيب مجلة بلبل (بنسبة ١ر٢٧٪) . ثم مجلة ميكى فى الترتيب الثالث (بنسبة ٩ر٢١٪) ، ثم مجلة سمير فى الترتيب الرابع (بنسبة ٦ر١٦٪) ، ثم مجلة ماجد فى الترتيب الخامس (بنسبة ٦ر٢٪) ، وأخيرا جاءت مجلة المسلم الصغير (بنسبة ٥ر١٪) ، وهو مايبينه الجدول التالى .

جدول رقم (١١)

المجلات التى يقبل على قراءتها أفراد العينة

المجلة / النوع	ذكور ك	ذكور ٪	إناث ك	إناث ٪	المجموع ك	المجموع ٪
علاء الدين	٥٧	٧ر٣٠	٤٧	٣٠	١٠٤	٣ر٣٠
بلبل	٤٩	٣ر٢٦	٤٤	٢٨	٩٣	١ر٢٧
سمير	٢٩	٦ر١٥	٢٨	٨ر١٧	٥٧	٦ر١٦
ميكى	٤٣	١ر٢٣	٣٢	٤ر٢٠	٧٥	٩ر٢١
ماجد	٥	٧ر٢	٤	٥ر٢	٩	٦ر٢
المسلم الصغير	٣	٦ر١	٢	٣ر١	٥	٥ر١
المجموع	١٨٦	٠ر١٠٠	١٥٧	٠ر١٠٠	٣٤٣	٠ر١٠٠

ويتضح من الجدول السابق :

ارتفاع نسبة قراءة مجلتى علاء الدين وبلبل لدى عينة الذكور والإناث ، وقد يرجع تفضيل أفراد العينة للمجلتين لما تتميزان به من تنوع فى الفنون التحريرية والأدبية ، وبأسلوبهما العلمى ، وألوانهما المختلفة ، وعناوينهما التى تجذب الانتباه ، وبموضوعاتهما المتنوعة .

وجاءت مجلة ميكى فى الترتيب الثالث لدى عينة الذكور والإناث بالرغم من أنها مجلة مترجمة تعكس الواقع الأجنبى ، وجاءت مجلة سمير فى الترتيب الرابع ، ثم مجلتا ماجد والمسلم الصغير .

٤ – أسباب قراءة مجلات الأطفال

أما عن أسباب قراءة مجلات الأطفال ، فقد تمثلت فى زيادة المعلومات الثقافية بنسبة ٦ر٣٦٪ ، وجاء السبب الثانى أن مجلات الأطفال بها موضوعات للتسلية والترفيه (٢ر٢٩٪) ، وجاء السبب الثالث أن المجلات مناسبة لسنى (بنسبة ٥ر٢١٪) ، ثم إن المجلات تشجع على القراءة (بنسبة ٧ر٨٪) ، وأخيرا ورد سبب "وجود المجلة فى البيت" (بنسبة ٤٪) ، وهو مايبينه الجدول التالى .

جدول رقم (١٢)

اسباب قراءة مجلات الاطفال

أسباب القراءة	النوع: ذكور ك	ذكور ٪	إناث ك	إناث ٪	المجموع ك	المجموع ٪
موضوعاتها مسلية	٤٧	٩ر٣٥	٢٩	١ر٢٦	٧٦	٤ر٣١
مناسبة لسنى	٢٣	٦ر١٧	٢٣	٧ر٢٠	٤٦	ـر١٩
تزيد معلوماتى الثقافية	٤٩	٤ر٣٧	٤٨	٢ر٤٣	٩٧	١ر٤٠
تشجعنى على القراءة	١٠	٦ر٧	٨	٢ر٧	١٨	٤ر٧
موجودة فى البيت	٢	٥ر١	٣	٨ر٢	٥	١ر٢
المجموع	١٣١	١٠٠	١١١	١٠٠	٢٤٢	١٠٠

كا٢ = ٦٨ر٦ درجة الحرية =٤ غير دالة

وبحساب قيمة كا٢ بين متغيرالنوع وأسباب قراءة مجلات الأطفال تبين عدم وجود علاقة ارتباطية دالة ، ويؤكد ذلك :

تشابه عينة الذكور وعينة الإناث فى الأسباب التى تؤدى إلى قراءتهم لمجلات الأطفال ، حيث جاء السبب أنها تزيد من المعلومات الثقافية وذلك من خلال ماتقدمه من معلومات دينية وسياسية واقتصادية وثقافية ومسابقات وألغاز وغيرها من المعلومات المختلفة ، بينما جاء سبب احتواء مجلات الأطفال على موضوعات جذابة للتسلية وللترفيه فى الترتيب الثانى ، فى حين ورد سبب كون المجلات تشجع على القراءة فى الترتيب الثالث ، وتزيد من الميول القرائية لدى أفراد العينة ، وذلك من خلال ماتقدمه من موضوعات متنوعة .

٥ - الموضوعات التى يفضل أفراد العينة قراءتها

أما من حيث الموضوعات التى يفضل أفراد العينة قراءتها فى المجلات ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الكبرى من أفراد العينة فضلت قراءة القصص والحكايات (بنسبة ٦ر٢٧٪)، يلى ذلك فى الترتيب الألغاز (بنسبة ٩ر١٤٪) ، ثم

الموضـوعـات الدينيـة فى التـرتيب الثـالث (بنسـبـة ٥ر١٢٪) ، ثم الموضـوعـات الرياضيـة فى التـرتيب الرابع (بنسـبـة ٣ر١١) ، ثم الرسـوم والكاريكاتيـر فى الترتيب الخامس (بنسبة ١١٪) ، ثم الموضوعات الثقافية فى الترتيب السادس (بنسـبة ٣ر١٠٪) ، وجـاءت الموضـوعـات البيئية فى الترتيب السـابـع (بنسبة ٥ر٩٪) ، وأخيرا جاءت الموضوعات السياسية فى الترتيب الأخير بنسبة (٩ر٢٪)، وهو مايبينه الجدول التالى :

جدول رقم (١٣)

الموضوعات التى يفضل أفراد العينة قراءتها فى مجلات الأطفال

النوع / الموضوعات	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
القصص والحكايات	٥٤	٧ر٢٥	٥٩	٦ر٢٩	١١٣	٦ر٢٧
الرسوم والكاريكاتير	٢٢	٥ر١٠	٢٣	٦ر١١	٤٥	٠ر١١
الألغاز	٢٨	٣ر١٣	٣٣	٦ر١٦	٦١	٩ر١٤
الموضوعات الرياضية	٣٤	٢ر١٦	١٢	٠ر٦	٤٦	٣ر١١
الموضوعات الدينية	٢٤	٥ر١١	٢٧	٦ر١٣	٥١	٥ر١٢
الموضوعات الثقافية	٢٠	٥ر٩	٢٢	١ر١١	٤٢	٣ر١٠
الموضوعات البيئية	٢١	١٠	١٨	٠ر٩	٣٩	٥ر٩
الموضوعات السياسية	٧	٣ر٣	٥	٥ر٢	١٢	٩ر٢
المجموع	٢١٠	١٠٠	١٩٩	١٠٠	٤٠٩	٠ر١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن :

القصص والحكايات جاءت فى قمة اهتمامات عينة الذكور والإناث ، وقد يرجع ذلك إلى أن القصص من الأشكال الأدبية التى يفضلها الأطفال لما فيها من جذب وتشويق وعقدة وخاتمة ، وأيضا ترضى رغباتهـم ، وتشبع خيالهم .

وجاءت الموضوعات الرياضية فى الترتيب الثانى لعينة الذكور وفى الترتيب السابع لعينة الإناث . ويرجع ذلك إلى أن الموضوعات الرياضيـة تحظى باهتمام وسائل الإعلام المختلفة ، وباهتمـام القيادة السياسيـة ومعظم أفراد المجتمع ،

وبذلك تخصص مجلات الأطفال مساحات واسعة لنشر الأخبار الرياضية المختلفة . وجاءت الألغاز فى الترتيب الثانى لعينة الإناث والثالث لعينة الذكور ، ويرجع ذلك إلى اهتمام مجلات الأطفال بالألغاز ؛ وذلك لأنها تنمى التفكير وقوة الملاحظة للأطفال ، ولتحقيق وظيفة مشاركة الطفل فى مجلته ، تليها الموضوعات الدينية والثقافية ، بينما جاءت الموضوعات البيئية فى مرتبة متأخرة لعينة الدراسة . وقد يفسر تراجع مكانة الموضوعات البيئية التى تنشرها مجلات الأطفال بين قائمة الموضوعات المفضلة لدى الأطفال (ذكور وإناث) فى ضوء عدة عوامل تشمل : عدم وجود وعى بيئى لدى الأطفال يحفزهم على قراءة مثل تلك الموضوعات ، وتمشى ذلك مع ندرة الموضوعات البيئية فى كافة وسائل الإعلام .

كما إن المجلات تتناول تلك الموضوعات فى قوالب غير جذابة بالنسبة للأطفال مثل "الأخبار والمقالات" . ونادرا ما تأتى المعلومات البيئية فى القصص التى يفضل الأطفال قراءتها .

ثانيا : الموضوعات البيئية

١ - معرفة أفراد العينة بالموضوعات البيئية

أظهرت النتائج أن النسبة الكبرى من أفراد العينة سمعت عن الموضوعات البيئية (وذلك بنسبة ٨٦٫٣٪) ، وقد يرجع ذلك إلى اهتمام وسائط المجتمع بالمشكلات البيئية وكيفية مواجهتها ، وخاصة فى الآونة الأخيرة ، حيث خصصت الصحف صفحات خاصة بالبيئة ، وكذلك الإذاعة والتليفزيون خصصا برامج خاصة عن البيئة ومشكلاتها ، ووضعت أيضا البيئة ضمن المقررات الدراسية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى .

جدول رقم (١٤)

معرفة أفراد العينة بالموضوعات البيئية

النوع المعرفة	ذكور ك	ذكور ٪	إناث ك	إناث ٪	المجموع ك	المجموع ٪
نعم	١٣٦	٩٠ر٧	١٢٣	٨٢	٢٥٩	٨٦ر٣
لا	١٤	٩ر٣	٢٧	١٨	٤١	١٣ر٧
المجموع	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

كا٢ = ٤ر٧٢ درجة الحرية =١ دالة عند ٥٠ر٠

وبحساب قيمة كا٢ بين نوع الطفل والموضوعات البيئية تبين وجود علاقة ارتباطية دالة عند ٥٠ ر ، مما يؤكد أن هناك ارتباطا دالا بين متغير النوع ومعرفة الأطفال بالموضوعات البيئية ، حيث تبين أن ٩٠ر٧٪ من الذكور يعرفون موضوعات بيئية ، وأن ٨٢٪ من الإناث يعرفن موضوعات بيئية . وقد يرجع تفوق الذكور على الإناث فى ذلك إلى أن الموضوعات البيئية تقترب من موضوعات "الشأن العام" ، والذى يهتم به الذكور أكثر من الإناث .

٢ - تعريف البيئة من وجهة نظر أفراد العينة

وفيما يتعلق بتعريف البيئة من وجهة نظر أفراد العينة ، فقد بينت نتائج الدراسة أن النسبة الكبرى من أفراد العينة أجابت أن مفهوم البيئة هو كل مايحيط بالإنسان (بنسبة ٨٧ر٣٪) ، وورد تعريف البيئة بأنها الحى الذى نعيش فيه بنسبة ١١ر٦٪ ، فى حين ذكر ١١ر٦٪ أن البيئة هى المدرسة التى نتعلم فيها . وهذا مايوضحه الجدول التالى .

جدول رقم (١٥)

تعريف البيئة من وجهة نظر أفراد العينة

النوع / مفهوم البيئة	ذكور ك	ذكور ٪	إناث ك	إناث ٪	المجموع ك	المجموع ٪
الحى الذى نعيش فيه	١٧	١٢٫٥	١٣	١٠٫٦	٣٠	١١٫٦
كل مايحيط بالإنسان	١١٨	٨٦٫٨	١٠٨	٨٧٫٨	٢٢٦	٨٧٫٣
المدرسة التى نتعلم فيها	١	٫٧	٢	١٫٦	٣	١٫١
المجموع	١٣٦	١٠٠	١٢٣	١٠٠	٢٥٩	١٠٠

كا٢ = ١٫١٣   درجة الحرية = ٢   غير دالة

وبحساب قيمة كا٢ بين متغير النوع وتعريف البيئة اتضح عدم وجود علاقة ارتباطية ، مما يؤكد عدم وجود اختلاف بين عينات الدراسة "الذكور والإناث" فى تعريفهم للبيئة .

٣ - الموضوعات البيئية التى يفضل أفراد العينة قراءتها

أما فيما يتعلق بالموضوعات البيئية التى يفضل أفراد العينة قراءتها ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الكبرى من أفراد العينة ذكرت أن التلوث يأتى فى مقدمة الموضوعات البيئية التى يفضلون قراءتها (بنسبة ٥٠٫٢٪) . ويعد التلوث من الموضوعات التى تحظى فى الآونة الأخيرة بالاهتمام العالمى نتيجة لخطورته ؛ ولذلك نجد أن وسائل الإعلام المختلفة تخصص لتلك الموضوعات مساحات لتوعية الجماهير بالأخطار البيئية التى تحيط بهم . وينقسم التلوث إلى قسمين هما: "التلوث المادى"(مثل تلوث الماء ، وتلوث الهواء ، وتلوث التربة)، و"التلوث غير المادى" (كالضوضاء) التى تنتج عن : مكبرات الصوت ، وأجهزة التسجيل والراديو والتليفزيون ، ومحركات السيارات ، وغيرها .

وجاءت "الموارد الطبيعية" فى الترتيب الثانى (بنسبة ٣١٫٣٪) ، والتى تتمثل فى موضوعات الكواكب والبراكين والبحار والمحيطات والأنهار ، والثروة

النباتية والحيوانية ، وذكر أفراد العينة أنهم يدرسون فى مقرر العلوم أثر بعض الكائنات على الإنسان والبيئة ، مثل الفيروسات والبكتريا والفطريات والآفات الزراعية ، وكيفية الوقاية .

ويتفق هذا مع نتائج الدراسة التحليلية "، حيث تناولت مجلتا علاء الدين ويلبل من خلال الفنون التحريرية والأدبية المختلفة بعض الكائنات المختلفة أو الفلك أو الكواكب ، ومدى تأثيرهاعلى الانسان والبيئة سواء إيجابا أو سلبا".

وجاءت المفاهيم الجمالية فى الترتيب الأخير (بنسبة ٥ر١٨٪) ، والتى تتمثل فى النظافة والتشجير والنباتات والزهور وغيرها من المفاهيم الجمالية التى يجب غرسها لدى الأطفال حتى يمكن المحافظة على البيئة وجمالها ، وهو ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١٦)

الموضوعات البيئية التى يفضل أفراد العينة قراءتها

الموضوعات / النوع	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
التلوث	٦٣	٣ر٤٦	٦٧	٥ر٥٤	١٣٠	٢ر٥٠
المفاهيم الطبيعية	٤٢	٩ر٣٠	٣٩	٧ر٣١	٨١	٣ر٣١
المفاهيم الجمالية	٣١	٨ر٢٢	١٧	٨ر١٣	٤٨	٥ر١٨
المجموع	١٣٦	١٠٠	١٢٣	١٠٠	٢٥٩	١٠٠

كا٢ = ٨٢ر٣ درجة الحرية =٢ غير دالة

وبحساب قيمة كا[٢] بين النوع والموضوعات البيئية التى يفضلها أفراد العينة تبين عدم وجود علاقة ارتباطية ، مما يؤكد تشابه عينات الذكور والإناث فى تفضيلهم للموضوعات البيئية "التلوث والمفاهيم الطبيعية والمفاهيم الجمالية" .

٤ - أسباب الاهتمام بالموضوعات البيئية

بسؤال أفراد العينة عن أسباب الاهتمام بالموضوعات البيئية ، ذكر ٦ر٣٣٪ أن

السبب فى ذلك هو "تزويدهم بالثقافة البيئية"، يليه فى الترتيب "لمعرفة كل جديد عن البيئة" ، "ولتجنب المشكلات البيئية" (بنسبة ٢٢٫٤٪) لكل منهما، وكان السبب الثالث هو أن الموضوعات البيئية شيقة وجذابة فى قراءتها (بنسبة ١٢٫٧٪) .

وجاء فى الترتيب الأخير "أنها تستعمل الصور والرسوم" فى توضيح المعلومات البيئية بنسبة ٦٫٥٪ ، وهو مايوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١٧)

أسباب الاهتمام بالموضوعات البيئية

النوع	ذكور		إناث		المجموع	
أسباب الاهتمام	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لمعرفة كل جديد	٥٨	٢٢٫٤	٣٢	٢٣٫٥	٢٦	٢١٫١
لتجنب المشكلات البيئية	٥٨	٢٢٫٤	٣٠	٢٢٫١	٢٨	٢٢٫٨
لتزيد من ثقافتى البيئية	٨٧	٣٣٫٦	٤١	٣٠٫١	٤٦	٣٧٫٤
موضوعاتها شيقة وجذابة	٣٣	١٢٫٧	١٨	١٣٫٢	١٥	١٢٫٢
تستخدم الصور والرسوم	٢٣	٨٫٩	١٥	١١٫١	٨	٦٫٥
المجموع	٢٥٩	١٠٠	١٣٦	١٠٠	١٢٣	١٠٠

كا٢ = ١١٫٢ درجة الحرية =٤ غير دالة

ويحساب قيمة كا٢ بين النوع والموضوعات البيئية تبين عدم وجود علاقة ارتباطية ، وهذا مايؤكد تشابه أفراد العينة فى ذكرهم لأسباب الاهتمام بالموضوعات البيئية .

٥ - المعرفة بتلوث البيئة

أما من حيث معرفة أفراد العينة بتلوث البيئة ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن :

النسبة الكبرى من أفراد العينة أجابت بأن تلوث البيئة – من وجهة نظرهم – يعنى تلوث الهواء ، وتلوث الماء ، وتلوث الأراضى الزراعية ، والتلوث الضوضائى ، وتلوث الغذاء (بنسبة ٦٥٫٢٪) ، بينما ذكر ١١٫٢٪ أن تلوث البيئة هو تلوث الهواء ، وقد يرجع ذلك التلوث فى الآونة الأخيرة لتزايد المصانع

المختلفة ، ومانتج عنها من تصاعد الغازات والأبخرة والأغبرة والتدخين ، وأيضا بسبب حرق المخلفات الزراعية ، كل ذلك أدى إلى التلوث الهوائى .

وذكر ١ر٨٪ أن تلوث البيئة هو تلوث الماء ، والماء ضرورى وهام لحياة الكائنات الحية ، ومصادر تلوث مياه الشرب كثيرة ومتنوعة فنجد منها : مصادر زراعية ، ومصادر صناعية ، ومصادر آدمية ، ومصادر إشعاعية ، ولذا يجب على وسائل الإعلام نشر المعلومات البيئية المختلفة لتوعية الطفل بعدم تلوث البيئة .

فى حين ذكر ٥ر٦٪ أن تلوث البيئة هو تلوث الغذاء ، حيث جاء فى الترتيب الثالث ، يليه تلوث البيئة هو تلوث الأراضى الزراعية فى الترتيب الرابع (بنسبة ٦ر٤٪) . ويعد تلوث الأراضى الزراعية (التربة) من أخطر الملوثات التى تصيب صحة الإنسان وحياته ، وذلك من خلال انتقال الملوثات من الأراضى الزراعية إلى النباتات والخضروات المختلفة التى يأكلها الإنسان ، ومن أهم مصادر تلوث الأراضى الزراعية (التربة) الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية ، والمبيدات الحشرية ، وتلوث الماء ، وغيرها .

وجاء فى الترتيب الأخير "تلوث البيئة هو تلوث ضوضائى" (بنسبة ٢ر٤٪). والتلوث الضوضائى له تأثيره السلبى على صحة الإنسان ، ومصادره عديدة ، منها الأصوات العالية الصادرة عن مكبرات الصوت والتسجيل والراديو ، وعن السيارات ومختلف الورش الصناعية ، وهو مايوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١٨)

معرفة أفراد العينة بتلوث البيئة

تلوث البيئة \ النوع	ذكور ك	ذكور ٪	إناث ك	إناث ٪	المجموع ك	المجموع ٪
تلوث الهواء	٢٤	١٢ر٨	١٦	٩ر٥	٤٠	١١ر٢
تلوث الماء	١٩	١٠ر١	١٠	٥ر٩	٢٩	٨ر١
تلوث الأراضى الزراعية	١٣	٧	٤	٢ر٤	١٧	٤ر٨
تلوث ضوضائى	٣	١ر٦	١٢	٧ر١	١٥	٤ر٢
تلوث الغذاء	١٦	٨ر٦	٧	٤ر١	٢٣	٦ر٥
كل العناصر مجتمعة	١١٢	٥٩ر٩	١٢٠	٧١	٢٣٢	٦٥ر٢
المجموع	١٨٧	١٠٠	١٦٩	١٠٠	٣٥٦	١٠٠

كا٢ = ١٦ر٦   درجة الحرية =٥   دالة عند ٠١ر.

وبحساب قيمة كا٢ بين النوع والمعرفة بتلوث البيئة تبين وجود علاقة ارتباطية دالة عند ٠١ر ، مما يؤكد أن هناك ارتباطا دالا بين متغير النوع ومعرفة الأطفال بتلوث البيئة . حيث تبين أن ١٢ر٨٪ من الذكور يعرفون التلوث البيئى بأنه "تلوث الهواء" فى مقابل ٩ر٥٪ من عينة الإناث ، يليه "تلوث الماء" فى الترتيب الثانى لعينة الذكور ، بينما جاء التلوث الضوضائى فى الترتيب الثانى لعينة الإناث ، ثم تلوث الغذاء وتلوث الأراضى الزراعية .

٦ - المعرفة بالموارد الطبيعية

أما من حيث معرفة أفراد العينة بالموارد الطبيعية ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الكبرى من أفراد العينة ذكرت أن الموارد الطبيعية تعنى – من وجهة نظرهم – الشمس ، الهواء ، الماء ، الثروة المعدنية ، الطاقة ، التربة ، الثروة النباتية ، والثروة الحيوانية (بنسبة ٣٧ر٤٪) ، بينما ذكر ١٤٪ من أفراد العينة أن الموارد الطبيعية تعنى الشمس .

ثم جاء أن الموارد الطبيعية هى الهواء فى الترتيب الثالث (بنسبة ١١ر٣٪)،

وجاء فى الترتيب الرابع أن الموارد الطبيعية هى الماء (بنسبة ٥ر١٠٪) ، وجاءت التربة كموارد طبيعية فى الترتيب الخامس (بنسبة ٧ر٩٪) ، وجاءت الثروة النباتية فى الترتيب السادس (بنسبة ٥ر٥٪) ، ثم جاء فى الترتيب السابع أن الطاقة من الموارد الطبيعية (بنسبة ٥ر٤٪) .

وجاءت الثروة المعدنية فى الترتيب الثامن (بنسبة ٩ر٣٪) ، وجاء فى الترتيب الأخير أن الثروة الحيوانية من الموارد الطبيعية (بنسبة ٢ر٣٪) .

وتعتبر الموارد الطبيعية هامة وضرورية لحياة الإنسان ، ويجب المحافظة عليها، ولابد من تضافر جهود الدولة والأفراد لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية ، لذلك أصدرت جمهورية مصر العربية تشريعات وقوانين وقرارات للحفاظ على البيئة ومنع التلوث . كما توجد وزارة الشئون البيئية ، وأيضا جهاز لشئون البيئة كما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١٩)

معرفة أفراد العينة بالموارد الطبيعية

النوع	ذكور		إناث		المجموع	
الموارد الطبيعية	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الشمس	٢٨	٤ر١٤	٢٥	٥ر١٣	٥٣	١٤
الهواء	٢٣	٨ر١١	٢٠	٨ر١٠	٤٣	٣ر١١
الماء	١٩	٧ر٩	٢١	٤ر١١	٤٠	٥ر١٠
الثروة المعدنية	٨	١ر٤	٧	٨ر٣	١٥	٩ر٣
الطاقة	٦	١ر٣	١١	٩ر٥	١٧	٥ر٤
التربة	١٧	٧ر٨	٢٠	٨ر١٠	٣٧	٧ر٩
الثروة النباتية	١٠	١ر٥	١١	٩ر٥	٢١	٥ر٥
الثروة الحيوانية	٧	٦ر٣	٥	٨ر٢	١٢	٢ر٣
كل العناصر مجتمعة	٧٧	٥ر٣٩	٦٥	١ر٣٥	١٤٢	٤ر٣٧
المجموع	١٩٥	١٠٠	١٨٥	١٠٠	٣٨٠	١٠٠

كا٢ = ٨٩ر٢ درجة الحرية = ٨ غير دالة

وبحساب قيمة كا^2 بين متغير النوع والمعرفة بالموارد الطبيعية تبين عدم وجود علاقة ارتباطية بينهما .

٧ - المعرفة بالمفاهيم الجمالية

وبسؤال أفراد العينة عن معرفتهم بالمفاهيم الجمالية ، أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الكبرى من أفراد العينة ذكرت أن المفاهيم الجمالية تعنى نظافة البيئة بنسبة ٤٠٫٩٪ ، فى حين ذكر ٣٥٫٧٪ أن النباتات والزهور من أهم المفاهيم الجمالية ، بينما جاء التشجير فى الترتيب الأخير (بنسبة ٢٣٫٤٪) كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (٢٠)

معرفة أفراد العينة بالمفاهيم الجمالية

النوع / المفاهيم الجمالية	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الطاقة	٧٣	٤١٫٢	٦٧	٤٠٫٦	١٤٠	٤٠٫٩
التشجير	٤٧	٢٦٫٦	٣٣	٢٠	٨٠	٢٣٫٤
النباتات والزهور	٥٧	٣٢٫٢	٦٥	٣٩و٤	١٢٢	٣٥٫٧
المجموع	١٧٧	١٠٠	١٦٥	١٠٠	٣٤٢	١٠٠

كا٢ = ٣٫٨٢ درجة الحرية =٢ غير دالة

وبحساب قيمة كا^2 تبين عدم وجود علاقة ارتباطية بين متغير النوع والمعرفة بالمفاهيم الجمالية .

٨ - مصدر المعلومات البيئية

وفيما يتعلق بمصدر المعلومات البيئية ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن وسائل الإعلام من أهم مصادر معلومات أفراد العينة وعلى رأسها التليفزيون (بنسبة ٣٩٫٤٪) ، ويرجع ذلك إلى أهمية التليفزيون من بين الوسائل الإعلامية المختلفة فى حياة الأطفال ؛ وذلك لأنه يجمع بين حاستى السمع والبصر ، بالإضافة إلى

التـأثير على عقليـة الطفل ووجدانه ، ومـايقـدمـه من مـوضـوعـات مـختلفـة تجذب الانتباه بجانب التسلية والترفيه . يليها فى الترتيب الثانى مجلات الأطفال (بنسبة ٩ر٢٠٪) ، ولمجلات الأطفال دورها الهام فى تنمية الخيال لدى الأطفال من خلال الموضوعات المختلفة التى تقدمها، كما تنمى ميولهم ومعارفهم ، بالإضافة إلى التسلية والترفيه أيضا .

وجاءت المدرسة فى الترتيب الثالث (بنسبة ٤ر١٥٪) . ومن أهم أهداف المدرسة تربية وتثقيف الأطفال وتزويدهم بالمعارف والمعلومات المختلفة ، من خلال المقررات الدراسية المختلفة ، وكان من ضمن مقرر "أنت والعلوم" وحدة كاملة تتناول أثر بعض الكائنات على الإنسان والبيئة ، ويتعرف الطفل من خلالها على الخلية النباتية ، والخلية الحيوانية ، وبعض الأمراض التى تسببها الفيروسات ، وطرق العدوى والوقاية ، وأضرار بعض الآفات الزراعية ، ويتعرف الطفل أيضا على البكتريا المفيدة والضارة .

ويتفق هذا مع دراسة حول التربية البيئية ونشر الوعى البيئى من خلال وسائل الإعلام ، وقد أوضحت هذه الدراسة أن المناهج المدرسية تعنى ببعض المسائل البيئية . والتلاميذ يعرفون البيئة ومشكلاتها. ولكن هذا لايؤثر بالقدر الكافى فى بناء الاتجاهات والقيم والمهارات المطلوبة فى مجال التربية البيئية (٩).

وجاءت الصحف العامة فى الترتيب الرابع (بنسبة ٣ر٩٪) ، ثم جاء الراديو فى الترتيب الخامس (بنسبة ٥ر٨٪) ، وجاءت الأسرة فى الترتيب السادس (بنسبة ٢ر٤٪) ، وأخيرا جاءت جماعات الأصدقاء فى الترتيب الأخير (بنسبة ٣ر٢٪) كما يتضح من الجدول التالى .

جدول رقم (٢١)

مصادر الحصول على المعلومات البيئية

المصادر / النوع	ذكور ك	ذكور ٪	إناث ك	إناث ٪	المجموع ك	المجموع ٪
الأسرة	٦	٤.٤	٥	٤ر١	١١	٤ر٢
المدرسة	٢٤	١٧ر٦	١٦	١٣	٤٠	١٥ر٤
الأصدقاء	٣	٢ر٢	٣	٢ر٤	٦	٢ر٣
مجلات الأطفال	٣٣	٢٤ر٣	٢١	١٧ر١	٥٤	٢٠ر٩
الصحف	١٣	٩ر٦	١١	٨ر٩	٢٤	٩ر٣
الراديو	٩	٦ر٦	١٣	١٠ر٦	٢٢	٨ر٥
التليفزيون	٤٨	٣٥ر٣	٥٤	٤٣ر٩	١٠٢	٣٩ر٤
المجموع	١٣٦	١٠٠	١٢٣	١٠٠	٢٥٩	١٠٠

كا٢ = ٧٧ر٥ درجة الحرية =٦ غير دالة

وبحساب قيمة كا٢ تبين عدم وجود علاقة ارتباطية بين النوع ومصادر الحصول على المعلومات البيئية .

خلاصة ومقترحات

١- نتائج الدراسة التحليلية

تفوقت مجلة علاء الدين على مجلة بلبل فى تناولها للموضوعات البيئية ، حيث بلغت نسبتها ٥٨ر٧٪ فى مقابل ٤١ر٣٪ لمجلة بلبل من إجمالى الموضوعات .

جاء "بريد القراء" فى الترتيب الأول لمجلتى علاء الدين وبلبل بالنسبة للأشكال التحريرية الخاصة بالمضامين البيئية ، يليه "القصة" فى الترتيب الثانى ، ثم المعلومات ، ثم "الخبر" فى الترتيب الرابع ، وأخيرا جاء "التحقيق" "والحديث" فى الترتيب الأخير .

جاء "المحرر" فى الترتيب الأول كمصدر للمضامين البيئية ، ثم جاء الطفل كمصدر ثان من مصادر الموضوعات البيئية ، ثم جاء الكاتب الصحفى فى الترتيب الثالث ، بينما جاء "المتخصص" فى الترتيب الأخير كمصدر للمضامين

البيئية .

جاءت "المفاهيم الطبيعية" الخاصة بالفلك والكواكب والنجوم والأشجار والنباتات فى الترتيب الأول بالنسبة للموضوعات البيئية ، تليها موضوعات "التلوث" بأنواعها المختلفة ، ثم المفاهيم الجمالية" .

جاء "تلوث البيئة" فى المرتبة الأولى ، يليه "تلوث الماء" ، ثم "تلوث الغذاء"، وأخيرا "التلوث الضوضائى" بالنسبة لموضوعات التلوث .

حرصت المجلتان (علاء الدين وبلبل) على نشر "المفاهيم الجمالية" المتعلقة بالتشجير حيث جاءت فى الترتيب الأول ، يليها المضامين المتعلقة بأهمية "النباتات والزهور" ، ثم المضامين المتعلقة "بالنظافة" .

ب - نتائج الدراسة الميدانية

ارتفاع نسبة من يقرءون مجلات الأطفال بين أفراد العينة ، وكان الذكور أكثر حرصا على قراءة المجلات من الإناث ، وقد يرجع ذلك – من وجهة نظر أفراد العينة – إلى أن قراءة المجلات تزيد من المعلومات الثقافية ، وأن بها موضوعات للتسلية والترفيه ، وتشجعهم على القراءة ، وأنها مناسبة لسنهم ، بالإضافة إلى إشباع رغباتهم .

حظيت مجلة علاء الدين بنسبة قراءة عالية ، يليها مجلة بلبل ، ثم مجلة ميكى فى الترتيب الثالث ، ومجلة سمير فى الترتيب الرابع ، وأخيرا مجلتا ماجد والمسلم الصغير .

أما فيما يتعلق بالموضوعات ، فقد فاقت القصص والحكايات كافة أنواع المضامين الأخرى التى يفضل قراءتها أفراد العينة ، يليها الألغاز ، ثم الموضوعات الدينية ، ثم الموضوعات الرياضية ، وجاءت الموضوعات البيئية فى مرتبة متأخرة .

جاءت معرفة أفراد العينة بالموضوعات البيئية مرتفعة ، وقد يرجع ذلك إلى اهتمام وسائط المجتمع المختلفة ومنها مجلات الأطفال بالموضوعات البيئية .

ويعد التلوث من أهم الموضوعات التى يهتم أفراد العينة بقراءتها، والذى يتمثل فى تلوث الماء والهواء والأراضى الزراعية والغذاء ، يليه الموارد الطبيعية التى تتمثل فى الفلك والكواكب والبراكين والبحار والمحيطات والأنهار والثروة النباتية والحيوانية ، وأخيرا المفاهيم الجمالية التى تتمثل فى النظافة والتشجير والنباتات والزهور ، وقد يرجع السبب – من وجهة نظر أفراد العينة – فى قراءة هذه الموضوعات أنها تزيد من ثقافتهم البيئية ، وتعرفهم كل جديد عن البيئة ، وأيضا تجنبهم المشكلات البيئية ، بالإضافة إلى أن الموضوعات البيئية شيقة وجذابة فى قراءتها، وأن مجلات الأطفال تستخدم الصور والرسوم فى توضيح المعلومات البيئية .

وقد أوضحت الدراسة أن وسائل الإعلام أهم مصدر معلومات للموضوعات البيئية لدى أفراد العينة ، وعلى رأسها التليفزيون ، يليها مجلات الأطفال ، وجاءت المدرسة فى الترتيب الثالث ، وجاءت الأسرة وجماعات الأصدقاء فى الترتيب الأخير .

جـ - نتائج الدراسة فى ضوء دور وسائل الإعلام

أشارت الدراسة فى "المقدمة" إلى أن هناك ثلاثة أدوار لوسائل الإعلام – ومنها مجلات الأطفال – تتمثل فى : التنوير ، والحفز على التغيير إلى الأفضل ، والدعوة للمشاركة . ومن النتائج الإحصائية التى توصلت إليها الدراسة يمكن القول إن دور مجلات الأطفال فى إمداد الطفل بالمعلومات البيئية قد تحقق من خلال – وفى حدود – توفير تلك المجلات للمعلومات البيئية التى عكستها الموضوعات المتعلقة بالبيئة (٥٨٫٧٪ فى علاء الدين ، و٤١٫٣٪ فى بلبل) . وليس

المهم هنا هو توفير كم المعلومات بقدر معرفة مدى اتسام تلك الموضوعات بالدقة والموضوعية ، وخاصة أن مفاهيم البيئة مازالت فى معظمها مفاهيم غير محددة على وجه الدقة . إلا أن تلك المعلومات - كما ذكر أفراد العينة - كانت مفهومة لهم ، مما يؤكد مناسبتها للمرحلة العمرية التى أجريت عليها الدراسة الميدانية .

وبالنسبة للنقطتين الثانية والثالثة من الدور المنوط بوسائل الإعلام ، وهما الحفز على التغيير ، والدعوة للمشاركة فهما لاشك تحتاجان إلى إجراء دراسة أخرى لتبين هذا الدور . ومن الممكن إجراؤها على عينة أكبر سنا من الأطفال عينة الدراسة . ومعروف أن التغيير والمشاركة يتمان بناء على قاعدة من المعلومات ، وهو ماركزت عليه الدراسة الحالية . حيث بينت الدراسة أن مرحلة الحفز وتغيير الاتجاهات والسلوك من أصعب مراحل عملية الاتصال البيئية . إذ إن وسائل الإعلام رغم قوتها فإنها تبدو ضعيفة الأثر فى إحداث تغيير تام فى المواقف والاتجاهات ، وتكون أضعف إذا كان هدفها تغيير السلوك . فالفرد قد تزداد معرفته بالموضوعات والمشكلات البيئية من خلال التعرض لوسائل الإعلام ، إلا أن هذه المعرفة لاتؤدى بالضرورة إلى تغيير فى الاتجاهات أو فى السلوك [١٠] .

د- مقترحات الدراسة

وبعد أن خلصت الدراسة إلى هذه النتائج ، يمكننا أن نقدم المقترحات التالية :

١ - زيادة المساحة التحريرية المخصصة للمعلومات والقضايا البيئية فى مجلات الأطفال ؛ للتعرف على البيئة والتركيز على القيم البيئية .

٢ - ضرورة توفير المعلومات المتصلة بالبيئة وقضاياها ، وإتاحتها للقائم بالاتصال فى مجلات الأطفال ؛ حتى يتم نشرها لتحقيق الوعى البيئى للأطفال .

٣ - ضرورة الاستعانة بالمتخصصين فى مجال البيئة ، لتقديم المعلومات البيئية بصورة مبسطة وبعيدة عن التعقيد ، واستخدام لغة بسيطة يستطيع الطفل فهمها واستيعابها .

٤ - اهتمام مجلات الأطفال بنشر المفاهيم الجمالية المتعلقة بالبيئة ؛ لتنمية الحس الجمالى للطفل نحو البيئة .

٥ - اهتمام مجلات الأطفال بموضوعات التلوث الذى انتشر مؤخرا فى المجتمع .

المراجـــع

١ - عبد الرحمن [illegible] الإعلام البيئى فى مصر، الدورة التدريبية للإعلاميات ، *القضايا البيئية والإعلام فى مصر*، مركز البحوث والدراسات البيئية ، جامعة القاهرة ، مايو ١٩٩٤م، ص ٦ .

٢ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، *الإعلام البيئى ، دراسة ونماذج* ، ترجمة : برعى حمزة وآخرين ، تونس ، ١٩٤٧ ، ص ٧ .

٣ - شعبان ، حمدى محمد ، دور وسائل الإعلام فى التوعية بقوانين حماية البيئة ، *ندوة الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى* ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، أبريل ١٩٩٢ ، ص١٠ .

٤ إمام ، سلوى ، *وسائل الإعلام وقضايا البيئة* ، *دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية*، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١ .

عبد المسيح ، عبد المسيح سمعان ، *القضايا البيئية كما تقدمها وسائل الصحافة المصرية*، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢.

كامل ، نجوى ، الصحافة العلمية وقضايا البيئة : دراسة تطبيقية على صفحة البيئة بجريدة الأهرام ، فى : *ندوة الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى* ، مرجع سبق ذكره .

صالح ، جمال الدين السيد على ، *مشكلة تلوث مياه نهر النيل فى الصحافة المصرية : دراسة تحليل مضمون لصحيفة الأهرام* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ .

رشوان ، أحمد صابر أحمد ، *دور الصحف اليومية فى تنمية الوعى البيئى : دراسة تحليلية على صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٤ .

بدر الدين ، ملكة ، *دور صحافة الأطفال فى تنمية الوعى البيئى لدى الأطفال ، دراسة تحليلية ميدانية* ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠١ .

Bishop, Keith et al, Developing Environmental Through Literature and Media Education, *Canadian Journal of Environmental Education*, Vol. 6, No. 2001, pp. 53-65. 15,

Carmen, Trisler E., Global Issues and Environmental Education. *http, Ericae, Net/ Edo/Number ED 359051*, Htm, 1993.

Ashoenfled, Clay, The Environmental Movement As Reflected in The American Magazine, *Journalism Quarterly*, vol. 60, No. 2, autumn 1983.

Major, Ann Marie, Correlates of Accuracy and Inaccuracy in the Perception of The Climate of Opinion For Four Environmental Issues, *Journalism & Mass Communication Quarterly*, Vol. 77, No. 2, Summer 2000, pp. 223-242.

٥ - بدر الدين ، ملكة ، مرجع سبق ذكره .

٦ - عبد الرحمن ، عواطف ، الوعى البيئى بين الإعلام والتعليم ، *مجلة الدراسات الإعلامية* ، العدد ٦٨ (يوليو - سبتمبر ١٩٩٢) ، ص٥٢ .

٧ - عبد النبى ، عبد الفتاح ، *الإعلام وجرائم البيئة الريفية ، دراسة فى الإعلام البيئى* ،القاهرة ، *العربى للنشر والتوزيع* ، ١٩٩٢ .

٨ - بدر الدين ، ملكة ، مرجع سبق ذكره .

٩ - سليم ، محمد صابر ، *التربية البيئية ونشر الوعى البيئى من خلال وسائل الإعلام* ، فى *الدورة التدريبية للإعلاميات* ، القضايا البيئية والإعلام فى مصر ، مرجع سبق ذكره .

١٠ - كامل ، نجوى ، دور وسائل الإعلام فى مواجهة المشكلات البيئية ، *الدورة التدريبية للإعلاميات . القضايا البيئية والإعلام فى مصر* ، مرجع سبق ذكره ، ص٤ .

Abstract

THE ROLE OF CHILDREN'S MAGAZINES IN PROVIDING ENVIRONMENTAL INFORMATION

Mahmoud Ismael **Araby El Tokhey**

This article is concerned with the role of children's magazines in providing Them with environmental information. It also analyzes the content of environmental subjects in children's magazines.

The major results of this study showed that:

1. The main issues published in the children's magazines concentrated on the environmental pollution as a whole, then water , food and noise pollution in specific.
2. The high percentage of the readability of these magazines. In this respect boys are more interested in reading children's magazines than girls.

المرأة والتنمية
دراسة سوسيولوجية عن دور المرأة فى التنمية بجنوب الصعيد*

ومعوقاته من وجهة نظر المرأة العاملة بمحافظة قنا

أنور سعادة**

مقدمة : مشكلة الدراسة وأهميتها

شهد العالم فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين تغيرات وتحولات هائلة على المستوى السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، ولقد لفتت هذه التحولات أنظار الباحثين والعلماء فى مختلف التخصصات العلمية ، ومن أمثلة هذه التحولات – على المستوى التنموى والاقتصادى – تراجع النموذج الاشتراكى فى التنمية وسطوع نجم النموذج الرأسمالى كنموذج مثالى يروج له الكثيرون فى مختلف دول العالم مستغلين انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى وكثير من دول أوروبا الشرقية ، وبما يتسم به النموذج الرأسمالى من الاعتماد على آليات السوق ، وسيادة القطاع الخاص على الأنشطة التنموية .

* ملخص رسالة دكتوراه فى علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادى ، عام ٢٠٠١ .

** مدرس ، كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادى .

كما شهد الفكر التنموى فى العقدين الأخيرين أيضا تحولات هامة فى مجالات اهتمامه وأولوياته ، حيث صعدت قضية مشاركة المرأة فى التنمية لتصبح محل اهتمام وتركيز الكثير من العلماء والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية وقضاياها المختلفة ، وذلك بعد إدراك هؤلاء العلماء وتلك المؤسسات أن نجاح التنمية مرهون بالمشاركة الإيجابية الفعالة من جانب كافة الطاقات والقوى البشرية فى المجتمع ، وأن المرأة قد شاركت الرجل فى وضع أسس الحضارات القديمة .

ونظرا لكون قضية المرأة ودورها فى التنمية لم تعد قضية هامشية على المستوى العالمى والإقليمى ، فقد أصبح من الضرورى دراسة وتحليل الواقع التنموى الراهن فى مصر بما يتضمنه من سياسات وبرامج ، ودراسة دور المرأة فى الأنشطة التنموية المختلفة ، ولا سيما فى ظل المرحلة الانتقالية التى يمر بها المجتمع المصرى حاليا، وما يواكبها من تحديات داخلية مرتبطة بالتحول من أسلوب التخطيط الشامل للتنمية إلى أسلوب العرض والطلب وتحكم آليات السوق وتوجيهها للأنشطة التنموية المختلفة ، وكذلك فى ظل المتغيرات العالمية الأخيرة التى دفعت بالنموذج التنموى الرأسمالى وقيمه المختلفة إلى المقدمة ، كنموذج يُروج له الكثيرون فى الدول النامية ، ومنها مصر ، للاقتداء به وتقليد نظمه وقيمه المختلفة معتمدين فى ذلك على مسميات مختلفة أهمها مصطلح العولمة .

ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين حرصت الدولة على توجيه مزيد من الاستثمارات لصعيد مصر ، وبخاصة الجنوب منه الذى حرم لسنوات طويلة من ثمار التنمية ومواردها، وهو اتجاه طيب من الدولة ، ولكن ينبغى أن يواكب تلك الاستثمارات الاقتصادية الموجهة لجنوب الصعيد اهتمام بتنمية الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية للبشر فى تلك المنطقة ، وبخاصة أوضاع المرأة

فيها ؛ وذلك للدور المهم الذى يمكن أن تلعبه المرأة فى التنمية بتلك المنطقة الهامة من مصر .

وتكمن أهمية هذه الدراسة فى أنها تحاول إثراء البحث السوسيولوجى والمعرفة السوسيولوجية بأبعاد وقضايا هامة متعلقة بموضوع المرأة والتنمية ، وتلفت نظر المهتمين بأدبيات التنمية إلى أهمية العنصر البشرى والبعد الاجتماعى لإحداث التنمية ، وأهمية دور المرأة كعنصر بشرى وضرورة تمكينها من المشاركة الفعالة فى جميع مجالاتها ، كما تلفت الدراسة نظر الباحثين السوسيولوجيين إلى ضرورة دراسة الأوضاع المجتمعية فى جنوب الصعيد ، وبخاصة فى ظل جهود الدولة لتنمية هذه المنطقة .

وعلاوة على ذلك تبدو هذه الدراسة ذات أهمية تطبيقية يمكن تحديدها فى النقاط التالية :

أ - إنها تلفت نظر المخططين الاقتصاديين والاجتماعيين والمهتمين بالتنمية فى الصعيد إلى أن التنمية ليست مجرد استثمارات اقتصادية ، بل تتطلب أيضا مزيدا من الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية للبشر فى الصعيد ، وبخاصة النساء .

ب - إنها تؤكد أهمية دور المرأة فى التنمية ، وأنه لا يمكن لواضعى البرامج والسياسات التنموية تجاهل حقها فى التمتع بموارد التنمية وعوائدها .

جـ - إن هذه الدراسة تحاول كشف زيف بعض الأفكار والآراء المتطرفة التى تلقى بالمسئولية كاملة على المرأة وحدها فى وجود مشكلات كثيرة بالمجتمع ، كالبطالة والتفكك الأسرى والانحراف وانتشار الجريمة ، والتى هى مشكلات ناتجة عن أوضاع اقتصادية وسياسية ومجتمعية وثقافية أخرى ، وليس للمرأة دور كبير فى حدوث تلك المشكلات الاجتماعية .

أهداف الدراسة

هناك عدة أهداف تسعى الدراسة لتحقيقها هى :

أ - التعرف على الواقع المجتمعى والتنموى الراهن فى جنوب الصعيد ، ومدى إسهام المرأة فى تطوير ذلك الواقع .

ب - التعرف على مدى إسهام المرأة فى جنوب الصعيد فى تحقيق التنمية من خلال التحقق من مدى وحجم مشاركتها الاقتصادية والمجتمعية والسياسية.

جـ - معرفة أهم المعوقات التى تواجه المرأة فى تلك المنطقة من صعيد مصر فى القيام بدورها التنموى ، سواء على مستوى المشاركة الاقتصادية ، أو مستوى المشاركة المجتمعية ، أو مستوى المشاركة السياسية .

د - التعرف على رؤية المرأة العاملة لكيفية تطوير دورها التنموى بتلك المنطقة .

فروض الدراسة

تنطلق الدراسة من فرض نظرى رئيسى هو : أن السياق الثقافى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى المحيط بالمرأة فى جنوب الصعيد مازال يعوقها عن أداء دورها التنموى بفاعلية . هذا وينبثق من هذا الفرض الرئيسى فرضان فرعيان هما :

أ - إن أهم عائق للمشاركة الاقتصادية الفعالة للمرأة فى جنوب الصعيد هو سياسة الخصخصة ، وما يواكبها من قلة الخدمات التعليمية والتدريبية والاجتماعية والصحية والائتمانية المقدمة للمرأة .

ب - إن أهم عائقين أمام المشاركة المجتمعية والسياسية الفعالة للمرأة فى جنوب الصعيد هما : العائق الثقافى ويتمثل فى الثقافة التقليدية المحافظة وما يواكبها من نظرة متدنية للمرأة ، والعائق المؤسسى ويتمثل فى ضعف

دور الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية فى استقطاب المرأة للعمل الاجتماعى والسياسى .

التعريفات الإجرائية

١ – الدور

تحدد الدور إجرائيا فى الدراسة الراهنة بأنه كافة الأفعال والمجهودات والأنشطة التى تبذلها المرأة داخل المنزل وخارجه ، سواء اتسمت بالطابع الاقتصادى ، أو الاجتماعى ، أو السياسى ، والتى تؤدى من خلال تقسيم العمل بالوحدات الرسمية ، أو من خلال وحدات غير رسمية ومواقف مجتمعية ؛ وذلك بهدف تحقيق التقدم المادى والإنسانى للمجتمع ، وإحداث التغييرات الاجتماعية المستهدفة .

٢– التنمية

يمكن تجسيد تعريف التنمية إجرائيا فى العناصر التالية :

أ – إنها عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط بالمجتمع ، وليست مقصورة على النمو الاقتصادى فقط .

ب – إنها عملية داخلية ذاتية تنبع من داخل المجتمع ، وتعتمد على موارده البشرية والمادية ، ويكون للعوامل الخارجية دور مساعد فقط .

جـ – إنها عملية تهدف إلى الاستغلال الرشيد لكافة إمكانات المجتمع وموارده من أجل صالح الكل .

د – إنها عملية إرادية موجهة تعتمد على مشاركة العنصر البشرى ، وتتيح الفرصة لنمو الطاقات والإمكانات البشرية ، وتزيح كافة المعوقات أمام الطاقات والإمكانات الكامنة فى المجتمع ، وتتيح فرص الخلق والإبداع أمام جميع أفراد المجتمع .

هـ - إن للتنمية بعدا أساسيا يتمثل فى استقلالية القرار السياسى ، وإتاحة الفرصة للمشاركة الجماهيرية فى صنع القرار ؛ لأن التنمية ليست عملية فوقية ، بل هى عملية تحتية تحتاج إلى جهود مشاركة الجماهير .

٣ - المرأة العاملة

هى المرأة التى تعمل فى وظيفة رسمية خارج المنزل باعتبارها أكثر وعيا وإدراكا من غيرها من النساء بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

٤ - الثقافة

عرفت الثقافة إجرائيا فى الدراسة الراهنة بأنها مركب من أساليب الشعور والفكر والسلوك الذى يميز مجتمعا ما، وينتقل من جيل إلى جيل آخر عن طريق التعليم ، سواء كان مقصودا أو غير مقصود ، وتشتمل الثقافة بذلك على جانب مادى وجانب غير مادى . ويتمثل الجانب المادى فى كل ما ينتجه العقل البشرى من أشياء ملموسة ، بينما الجانب غير المادى للثقافة يتضمن العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات والأفكار .

٥ - الخصخصة أو التخصيصية

هى مجموعة متكاملة من السياسات التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق التنمية . وهناك أشكال وطرق عديدة للخصخصة ، منها : بيع الشركات الحكومية بالكامل للجمهور ، أو تأجير ممتلكات ومؤسسات الحكومة للقطاع الخاص ، أو طرح الحكومة هذا القطاع للتعاقد على إدارته ، أو تصفية الوحدات الحكومية التى يثبت عدم صلاحيتها للعمل .

الإطار المنهجى للدراسة

أسلوب الدراسة

استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائى ، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخى لجمع البيانات التاريخية عن دور المرأة وإسهامها فى التنمية بمصر .

عينة الدراسة

١- المجال الجغرافى

تحدد المجال الجغرافى للدراسة فى إقليم جنوب الصعيد، والذى يضم محافظات : أسوان ، وقنا، وسوهاج . وقد وقع الاختيار على محافظة قنا، حيث تم إجراء الدراسة الميدانية فيها؛ لما تحتاجه هذه المحافظة من جهود بحثية وحكومية للنهوض بها، ومن أجل وضع خطط لتنميتها والنهوض بوضع المرأة فيها.

٢ - المجال البشرى

تضمن المجال البشرى للدراسة عينة من النساء العاملات فى مؤسسات حكومية مختلفة الأهداف بمحافظة قنا، وهى :

أ - مستشفى قنا العام .

ب - مجمع الألومنيوم بنجع حمادى .

جـ - مدرسة قنا الثانوية بنات .

د - مصنع غزل قنا .

وتمثل تلك المؤسسات مجالات هامة لعمل المرأة ، حيث إن مجال الصحة ومجال التعليم هما مجالان تقبل المرأة عليهما ، وبخاصة فى المجتمعات التقليدية المحافظة كمجتمع قنا . كما أن مجال التصنيع هو من المجالات التى تقبل عليها

المرأة المؤهلة فنيا، والذى يكشف عن قدرتها ومواهبها فى تلك المنطقة من صعيد مصر .

٣- اختيار عينة الدراسة

تم اختيار عينة طبقية عشوائية من المؤسسات الحكومية المشار إليها ، حيث بلغت مفردات عينة مجمع الألومنيوم ٩٧ مفردة ، كان منهن ١٨ فنية وهندسية ، و٦٣ فى وظائف مكتبية إدارية ، و١٦ فى وظائف حرفية . وأما مفردات عينة مستشفى قنا العام فقد بلغت ٧٧ مفردة ، كان منهن ٢١ عاملة ، و١٦ طبيبة ، و٣١ ممرضة ، و٣ فى وظائف إدارية وكتابية ، و٦ فنيات معمل ، كما تكونت مفردات عينة مصنع غزل قنا ١٥ مفردة منهن ١١ عاملة فى وظائف فنية وهندسية ، و٣ عاملات فى وظائف إدارية وحسابية ، عاملة فى وظيفة قيادية . وأما عينة مدرسة قنا الثانوية بنات مكونة من ٤٦ مفردة ، منهن ٣٥ مدرسة ، و٤ عاملات فى وظائف إدارية وكتابية ، و٧ عاملات فى وظائف قيادية .

٤ - أدوات الدراسة

استخدمت الدراسة أكثر من أداة ، إلا أنها اعتمدت على الاستبيان Questionaire كأداة رئيسية لجمع البيانات .

تضمن الاستبيان أربعة محاور هى :

١ - بيانات أولية عن المبحوثات من عينة الدراسة .

٢ - بيانات خاصة بالبعد الاقتصادى لدور المرأة ومعوقاته .

٣ - بيانات خاصة بالبعد المجتمعى لدور المرأة ومعوقاته .

٤ - بيانات خاصة بالبعد السياسى لدور المرأة ومعوقاته .

كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان المدار ذاتيا من قبل المبحوث (Self-administrated) والذى يترك فيه للمبحوث حرية الإجابة على أسئلة الاستبيان

دون تدخل الباحث .

النتائج العامة للدراسة

كشفت الدراسة عن عدد من النتائج الهامة ، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة فى جنوب الصعيد ، ويمكن تحديد تلك النتائج فى النقاط التالية :

١ - إن ممارسة المرأة للأعمال المنزلية والأسرية تشكل جزءا هاما من إسهامها الاقتصادى لا يمكن إنكار قيمته الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى لا يعتبر عملها خارج المنزل فى الوظائف العامة هو المظهر الوحيد لمشاركتها الاقتصادية .

٢ - مازالت غالبية النساء فى جنوب الصعيد يتحملن وحدهن الأعباء المنزلية والأسرية دون مساندة من الرجال أو تقدير من المجتمع لأهمية تلك الأعمال .

٣ - تواجه المرأة بجنوب الصعيد مشكلات عديدة فى ممارسة الأعمال المنزلية ، وأهم تلك المشكلات : عدم توافر الأجهزة المنزلية الحديثة لديها لارتفاع أسعارها، وعدم توافر الوقت الكافى لممارسة كافة الأعمال المنزلية .

٤ - إن الدافع الاقتصادى هو الدافع الرئيسى لدى غالبية النساء بجنوب الصعيد للعمل الوظيفى خارج المنزل ، حيث إن ظروف أسرهن تدفعهن للعمل للإسهام فى دخل الاسرة .

٥ - مازالت المرأة بجنوب الصعيد تفتقر إلى الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والاجتماعية الكافية والجيدة ، مما يجعل إنتاجيتها وكفاءتها فى العمل الوظيفى أقل من الرجل ، وقد ارتبط ذلك بتنامى دور القطاع الخاص والسماح له بالاستثمار فى الخدمات التعليمية والتدريبية

والاجتماعية والصحية .

٦ – مازالت غالبية النساء بجنوب الصعيد عازفات عن الالتحاق بالقطاع الخاص ؛ بسبب عدم توافر الضمانات الوظيفية والخدمات الكافية التى تساعدهن على إنجاز العمل الوظيفى والعمل المنزلى بكفاءة .

٧ – إن النموذج التنموى السائد حاليا فى مصر – والقائم أساسا على آليات السوق ، وترشيد الإنفاق الحكومى ، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص – لايمكن اعتباره فى صالح المرأة ، وبخاصة المرأة فى جنوب الصعيد ؛ وذلك لما يواكب هذا النموذج التنموى من مصاحبات سلبية تؤثر فى مشاركة المرأة اقتصاديا، وتتمثل أهم تلك المصاحبات فى عدم توافر الخدمات التعليمية والتدريبية والاجتماعية والصحية والائتمانية الجيدة ، التى تجعلها تشارك فى المجال الاقتصادى بفاعلية ، هذا علاوة على مايصاحب هذا النموذج أيضا من عجز كثير من النساء عن اقتناء الأجهزة المنزلية الحديثة التى ينتجها غالبا القطاع الخاص ، مما يجعل المرأة تعانى بشدة فى قيامها بالأعمال المنزلية التى تعتبر جزءا هاما من إسهامها الاقتصادى .

٨ – إن محاولات وجهود الصندوق الاجتماعى لمعالجة الآثار السلبية للخصخصة على مشاركة المرأة اقتصاديا مازالت جهودا ومحاولات قاصرة عن تحقيق هدفها، حيث لم يستطع الصندوق أن يجذب الأغلبية من النساء ، وبخاصة الفقيرات والأميات منهن إلى مشروعاته وقروضه الموجهة للمرأة فى جنوب الصعيد ، مما أدى إلى فقد غالبية النساء مصدرا هاما للائتمان ، إلى جانب معاناتهن فى الحصول على الائتمان من البنوك الرسمية ، وهذا يعنى تكريس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء بدلا من تطويرها.

ومن ناحية أخرى كشفت الدراسة عن عدد من النتائج الهامة فيما يخص المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة فى جنوب الصعيد ، ويمكن تحديد تلك النتائج فى النقاط التالية :

١ - هناك وعى لدى غالبية النساء بأهمية المشاركة الاجتماعية والسياسية ، ويتوافر لديهن استعداد جيد لتلك المشاركة ، ولكن تواجههن معوقات تحول بينهن وبين المشاركة الفعلية فى العمل الاجتماعى والسياسى ، وهذه المعوقات منها ما هو ثقافى وما هو مؤسسى .

٢ - إن وضع المرأة بجنوب الصعيد مازال مثقلا بالعادات والتقاليد والرواسب الثقافية المحافظة التى تحول بينها وبين ممارسة العمل الاجتماعى والعمل السياسى بصورة فعالة ، فما زالت عمليات التنوير والتحديث التى تتم حاليا فى المجتمع المصرى عاجزة عن اختراق مجتمع جنوب الصعيد ، وبما يدفع هذا المجتمع إلى التخلى عن كل القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات السلبية والأخذ بالقيم والعادات والتقاليد والمعتقدات الإيجابية التى تدعو إلى الديمقراطية والحوار والمشاركة لكافة فئات المجتمع بما فيهم المرأة .

٣ - مازالت المرأة فى مجتمع جنوب الصعيد تفتقد المناخ الديمقراطى داخل أسرتها الذى يشجعها على إبداء الرأى والحوار والمشاركة فى القرار الأسرى ، حيث إن النسق الأسرى يخضع - غالبا - لتأثيرات الفكر الدينى المتزمت والأعراف والتقاليد والتراث الشعبى المحافظ المتوارث من جيل لآخر ، والتى تحول بين المرأة وبين المشاركة فى القرار الأسرى أو المجتمعى .

٤ - هناك انخفاض كبير فى مشاركة النساء بجنوب الصعيد فى الحياة

السياسية ، أو فى الانتخابات العامة ، أو فى أنشطة الأحزاب السياسية القائمة . وبالرغم من تمكن عدد ضئيل من النساء من الانضمام للأحزاب السياسية ، فإنه مازالت أنشطتهن داخل هذه الأحزاب هامشية وروتينية، ووجودهن ضئيل فى الهيئات القيادية للأحزاب .

٥ – إن مشاركة المرأة فى العمل الاجتماعى التطوعى محدودة جدا ؛ ولذا فإن الجمعيات الأهلية كإحدى المؤسسات الهامة للعمل الاجتماعى فى حاجة إلى تطوير أهدافها وأساليب ممارسة أنشطتها ، حيث مازالت تلك الجمعيات تمارس أنشطتها بأسلوب تقليدى يعتمد على تقديم الخدمة دون مشاركة من جانب المستهدفات من النساء فى تقييم الخدمة أو فى صنع القرار داخل تلك الجمعيات .

٦ – ليس النسق الثقافى المحافظ السائد بجنوب الصعيد هو العامل الرئيسى لعزوف المرأة عن المشاركة الاجتماعية والسياسية الفعالة ، بل إن هناك عاملا آخر لا يقل أهمية عنه هو فشل أهم مؤسسات المجتمع المدنى المتمثلة فى الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية القائمة فى جذب المرأة للمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية والسياسية .

وإضافة إلى ما تقدم من نتائج خاصة بمشاركة المرأة بجنوب الصعيد فى المجالات المختلفة للتنمية اقتصاديا وسياسيا، فإنه ينبغى الإشارة إلى مجموعة أخرى من النتائج كشفت عنها الدراسة فيما يتعلق بقضية المرأة والتنمية نفسها على المستوى الإقليمى والمستوى الوطنى ، ومن أهم تلك النتائج مايلى :

١ – مازالت المرأة العربية حائرة بين دعاوى القبلية والأصولية ودعاوى المواطنة والمجتمع المدنى التى تدعوها للمشاركة فى مجالات التنمية المختلفة . ومازال وضع المرأة فى مصر يتشابه مع وضعها فى كثير من الدول

العربية ، سواء فى محدودية المشاركة الاقتصادية واقتصارها على قطاعات معينة دون غيرها، أو فى انخفاض المستوى التعليمى لها، أو انخفاض مشاركتها فى العمل الاجتماعى والسياسى .

٢ – تؤكد التجربة التاريخية للمرأة المصرية وجود فترات ازدهار ونهوض لها، وفترات أخرى تتسم بتراجع ونكوص دورها ، وقد ارتبطت فترات ازدهار ونهوض دورها بسيادة أسلوب التخطيط الشامل والدور الرائد للدولة أو القطاع العام فى توجيه وتنفيذ السياسات التنموية ، بينما ارتبطت فترات تراجع دورها بسيادة ما يسمى بالحرية الاقتصادية أو الانفتاح الاقتصادى ، والتوجه إلى الاستثمارات الخاصة والقطاع الخاص كقطاع قائد للتنمية .

٣ – إن تبنى النمط الغربى فى التنمية ، وما يصاحب ذلك من تبنى التكنولوجيا الغربية ، وإعطاء القطاع الخاص دورا قائدا للتنمية ، يؤدى إلى آثار سلبية على بعض الفئات والقطاعات الاجتماعية فى المجتمع ومنها المرأة .

٤ – إن مقتضيات التنمية ومتطلبات الديمقراطية السليمة تستلزم مشاركة اقتصادية واجتماعية وسياسية فعالة وواسعة للنساء فى أى مجتمع ، وذلك على عكس مايراه أصحاب الفكر السوسيولوجى التقليدى الوظيفى والمتأثرين به حديثا الذين أكدوا على عدم إقحام المرأة نفسها فى المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية خارج المنزل ، والتركيز فقط على عملها المنزلى والأسرى .

٥ – إن ممارسة المرأة لدورها التنموى بفاعلية يقتضى خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الملائمة لذلك ، وتطوير المؤسسات والأجهزة التى تساعدها فى أداء هذا الدور ، أى أن تنمية وضع ودور

المرأة يجب أن تكون كيفية وكمية معا.

وأخيرا فى ضوء النتائج العامة للدراسة تتبين وتتأكد صحة الفرض النظرى الرئيسى والعام الموجه لهذه الدراسة ، والذى ينص على أن السياق الثقافى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى المحيط بالمرأة فى جنوب الصعيد مازال يعوقها عن أداء دورها التنموى بفاعلية .

كما تطرح الدراسة عددا من القضايا التى تحتاج إلى مزيد من التحليل والبحث السوسيولوچى من قبل الباحثين فى علم الاجتماع ، وهى :

١ – الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لعمالة المرأة فى القطاع غير الرسمى .

٢ – تطور قوانين الأحوال الشخصية فى مصر وآثارها على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة .

٣ – السياسات التنموية فى قطاع الصحة فى ظل برنامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى فى مصر .

٤ – دراسة تقييمية لبرامج وجهود محو الأمية ، وآثارها على التنمية فى جنوب الصعيد .

٥ – تطور الفكر الدينى فى مصر ، وآثاره على دور المرأة فى الأسرة والمجتمع .

٦ – دور الأحزاب السياسية فى التنمية السياسية بصعيد مصر .

المؤتمر العالمى الأول للدراسات الشرق أوسطية *

مدينةماينز - المانيا (٨ - ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢)

منصور مغاورى **

عقد المؤتمر العالمى الأول للدراسات الشرق أوسطية فى جامعة ماينز بألمانيا خلال الفترة من ٨ إلى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢ . وقد كان الهدف من المؤتمر هو استكشاف وتبادل المعلومات والآراء من واقع الدراسات الشرق أوسطية فى كل فروع المعرفة والفن ، وتقييم أثر هذه الدراسات على الحوار بين الحضارات بمعناه الواسع ، بما يخدم مصالح هذه المنطقة من العالم .

وجهت الدعوة لحضور هذا المؤتمر والمشاركة فى أعماله إلى الدارسين العلميين والباحثين والمثقفين البارزين ، والمتخصصين المهنيين ، ومجموعات أخرى من المهتمين بالدراسات العلمية فى الشرق الأوسط ، وشمال إفريقيا، والدول الإسلامية فى وسط آسيا ، وبعض الدول فى مناطق أخرى من العالم التى تتأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة بشئون الدول الشرق أوسطية .

The First World Congress for Middle Eastern Studies, Mainz, Germany.

** خبير أول ، اقتصاد زراعى ، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

انطلقت فكرة عقد هذا المؤتمر من خلال جمعية دراسات الشرق الأوسط فى شمال أمريكا (MESA) ، وعقد هذا المؤتمر بمشاركة الجمعية الأوروبية للدراسات الشرق أوسطية (EURAMES) ، وجمعية فرانسيس لدراسات العالم العربى والإسلامى (AFEMAM) ، والمركز البريطانى لدراسات الشرق الأوسط (BRISMES) ، وجمعية دراسات الشرق الأوسط الألمانية (DAVO) ، والجمعية الإيطالية لدراسات الشرق الأوسط (ScSaMo.) ، كما دعِّم أيضا من قبل جمعيات دراسات الشرق الأوسط فى : شمال أمريكا ، ودول الشرق الأوسط ، و١٤ دولة أخرى أعضاء فى الجمعية الأوروبية للدراسات الشرق أوسطية .

أولا : فعاليات المؤتمر

شارك فى هذا المؤتمر حوالى ٣٠٠٠ شخصية علمية من الخبراء فى كل فروع العلوم الإنسانية ، وفروع المعرفة ذات الصلة بشئون هذه المناطق . وشهدت فعاليات المؤتمر عرض وتبادل الأبحاث والدراسات ، والخبرات والأفكار فى كل جوانب دراسات الشرق الأوسط ، كما نوقشت علوم المناهج نظريا وعمليا ، وأجريت حوارات حول التحديات السياسية والحلول المحتملة لها .

واشتملت فعاليات المؤتمر على عدد من اللقاءات والندوات ، والجلسات ، والموائد المستديرة ، وعروض البوستر ، والمعارض ، وعروض الأفلام القومية بمشاركة ١٣٥ من المؤسسات والمراكز البحثية ، والجامعات ، والمنظمات والجمعيات العلمية الدولية ، وبعض المعاهد من كل أنحاء العالم .

كما ضمت أحداث المؤتمر ندوات ثقافية ومحاضرات عامة ، شارك فيها بعض السياسيين من متخذى القرار من الطبقة العليا ، وممثلو المؤسسات الإعلامية لتبادل الأفكار خارج نطاق البحث الأكاديمى .

احتوت أعمال المؤتمر على حوالى ١٤٠٠ دراسة وبحث ، بالإضافة إلى

جلسات ذات موضوعات متخصصة وثلاث محاضرات عامة .

وشملت الأوراق المقدمة كل فروع العلوم الإنسانية ، والاجتماعية ، واحتوت على أبحاث ودراسات عن شمال إفريقيا ، والشرق الأوسط ، والدول الإسلامية بوسط آسيا ، متضمنة أثر هذه المناطق على باقى مناطق العالم .

وطبقا للتخصصات العلمية ، فإنه يمكن تقسيم هذه الدراسات ، والتى سنعرض لبعض محاورها وجلساتها فقط إلى : علم الآثار ، والعلوم المعمارية ، والتخطيط الحضرى ، والفن ، والأنثروبولوجيا ، والدراسات السينمائية والأفلام ، والمجتمعات ، ودراسات التنمية ، والاقتصاد ، والتعليم ، وعلوم الآثار المصرية ، ودراسات البيئة ، والفلكلور ، والجغرافيا ، والتاريخ ، والعلاقات الدولية ، والدراسات الإسلامية ، والصحافة ، والقانون ، وعلوم المكتبات ، واللغة واللغويات ، والأدب ، وفنون الإعلام ، والموسيقى ، والنقد ، والعملات (النقود) ، والفلسفة ، وفقه اللغة التاريخى المقارن ، والعلوم السياسية ، والدراسات السكانية ، والدينية ، والسوسيولوجى ، ودراسات المرأة والجندرة (النوع) ، بالإضافة إلى قراءات وحلول لمشاكل الصراع فى بعض المناطق .

ثانيا : البرنامج العلمى للمؤتمر

قسم البرنامج العلمى لهذا المؤتمر إلى حوالى ٣٣٣ جلسة ، وحوالى ١٨٥ محورا ، كل محور يشتمل على قائمة من الموضوعات تعرضت لها الأوراق التى عرضت فى جلسات بالتوازى بمتوسط ٢١ جلسة فى كل يوم من أيام المؤتمر ، بعضها كانت جلسات متخصصة أو شديدة الخصوصية ، مثل جلسات : أثر أحداث ١١ سبتمبر على الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى جلسات فى تاريخ الطباعة والنشر باللغات المختلفة فى بلاد الشرق الأوسط وأوروبا ، حيث عرض فى جلسات الطباعة هذه حوالى ٣٦ ورقة عن هذا الموضوع .

واستغرق عرض الأوراق والدراسات التى يضمها كل محور جلسة أو أكثر من جلسات المؤتمر ، حيث عرض فى الجلسة الواحدة عدد يتراوح بين ٣ و ٥ ورقات ، وكانت الإنجليزية هى لغة العرض والمناقشات فى غالبية الجلسات ، إلا أن بعضها كان باللغة الفرنسية أو الألمانية .

ثالثا: محاور الجلسات

تعددت محاور الجلسات ووصلت إلى حوالى ١٨٥ محورا نذكر منها :

١ – الممارسات المرتبطة بالانتماء من خلال الحج اليهودى فى المغرب .

٢ – النقد الحسى والنقد الأكاديمى المؤثر .

٣ – الهجرة الدولية .

٤ – إعادة بناء المجتمع الفلسطينى بواسطة الفلسطينيين من الكويت الذين أقاموا فى استراليا وبريطانيا بعد حرب الخليج .

٥ – الرياضيات وعلم الفلك فى الشرق الأوسط .

٦ – الدولة والمجتمع : القوة والوحدة .

٧ – العائد والتكاليف لهجرة رأس المال البشرى من الأردن .

٨ – القاهرة فى القرون الوسطى : نظرة أثرية وتاريخية : مدخل متعدد فى مجال مدنى .

٩ – تنظيم وبناء الآثار ، وأماكن السلطة ، وطرق الأمراء فى القاهرة فى عهد المماليك .

١٠ – السياسة الخارجية : العلاقات الإقليمية الداخلية وعملية العولمة .

١١ – المرأة فى المجتمعات العربية .

١٢ – التجهيزات والبنية الأساسية فى الوسط الريفى : الأرض والحكم .

١٣ – العلوم الاجتماعية تحت الحصار .

١٤ – القانون الدولى ، والقانون القومى ، والتعددية فى الممارسات القانونية .

١٥ – المستقبل المنظور للديمقراطية فى فلسطين .

١٦ – النخبة السياسية ، الأحزاب المعارضة .

١٧ – دراسات فى اقتصاديات العالم العربى ، المرتكزات الرئيسية ، والطرق والنتائج .

١٨ – مسار التغير : التحولات السياسية ، والثقافية ، والفكرية فى العالم الإسلامى .

١٩ – اقتصاد الشرق الأوسط والمستقبل المنظور للتنمية .

٢٠ – ابن سينا ، أبو على (Avicenna) والفلسفة الطبيعية والعادات والتقاليد ، والغيبيات (ما وراء الطبيعة) .

٢١ – السياسات الأمنية فى الشرق الأوسط .

٢٢ – بين العولمة والإقليمية .

رابعا : خاتمة

والملاحظ على هذا المؤتمر أنه كان بمثابة مهرجان ثقافى علمى ، حيث كانت أعماله مدروسة ومنظمة تنظيما علميا دقيقا ، وربما كان من سلبيات هذا المؤتمر أنه لم يركز فى محاوره على قضايا بعينها ، وأن هناك العديد من الموضوعات لم يتسع الوقت لمناقشتها بعمق .

ولعل أهم إيجابيات هذا المؤتمر هو التوقيت الذى عقد فيه ، حيث اكتسب الحوار بين الحضارات معنى جديدا بعد أحداث ١١ سبتمبر ، وأصبح الاتصال بين الثقافات المختلفة ميزة للمجتمعات العصرية ، كأحد جوانب العولمة الذى يجب على من هم فى مواقع المسئولية تقويته وتوجيه فعاليته ، واتخاذ الإجراءات

الفعالة إذا كانوا يريدون تجنب التنمية السالبة . لقد أثار هذا المؤتمر الحافز لحوار مفتوح ، انبثق من تبادل الخبرات من كل أنحاء العالم ، وأيقظ واستثار الفضول والاهتمام لعديد من الناس لمساندة وإعطاء الحياة لهذا الحوار ، لأن ما تحتاجه منطقة الشرق الأوسط فى هذا الوقت العصيب هو حوار مفتوح غير متحيز ونزيه بين الثقافات وأقسام المجتمع الدولى على أساس التسامح ، والاحترام المتبادل ، والمسئولية ، والجيرة الحسنة .

بؤس العالم

بيير بورديو وآخرون*

مقال عرضي [1]

عـزت حجـازى

مقدمـة

بيير بورديو Pierre Bourdieu (أغسطس ١٩٣٠ - يناير ٢٠٠٢) واحد من أبرز علماء الاجتماع المعاصرين ، فأعماله إضافة مهمة إلى الجانب الإبداعي فى تراث العلم ، وتمثل كتاباته تحولا نوعيا فى الخطاب السوسيولوجى .

وكما كان يحلو لريمون آرون [2] أن يردد ، فإن بورديو - الذى يأتى من أصول ريفية بسيطة - خالف منطق وراثة رأس المال الثقافى - أحد إبداعاته فى المفاهيم - وشق طريقه إلى الصفوة الأرقى فى المجتمع الفرنسى .

اتجه بورديو فى البداية إلى دراسة الفلسفة ، وكانت التخصص الأكاديمى الأعلى قيمة فى فرنسا ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) ، بتأثير

Pierre Bourdieu et al: *La Misere du Monde*, Paris. Editions du Seuil, 1993.

بيير بورديو وآخرون . بؤس العالم ، ترجم بإشراف وتقديم فيصل دراج ، دمشق ، دار كنعان ، ٢٠٠١ ، ثلاثة أجزاء : الجزء الأول (ترجمة محمد صبح) فى ٤٠٩ صفحات ، والجزء الثانى (ترجمة سليمان حرفوش) فى ٣٠٦ صفحات ، والجزء الثالث (ترجمة رندا بعث) فى ٤٣١ صفحة . وليس هناك ما يشير إلى أن غيره من أعمال بورديو العديدة قد ترجم إلى العربية .

جان بول سارتر . وتتلمذ على أيدى أساتذة عظام كثيرين ، فى مقدمتهم لوى ألتوسير وجاستون باشيلار . ولكنه لم يلبث أن هجر الفلسفة إلى علم الاجتماع ، الذى لم يكن يحظى بتقدير كاف كتخصص أكاديمى ، وتأثر بأعلام بارزين كثيرين ، منهم ريمون أرون ، وميشيل فوكو ، وآلان تورين ، وبعض أعضاء مدرسة فرانكفورت . واستهوته الدراسة الإمبيريقية للواقع بصفة خاصة ، فجاءت معظم أعماله – منذ "الجزائريون" (١٩٥٧)* حتى "سوسيولوجيا العلم والتأمل الذاتى" (٢٠٠١) ، مرورا بأكثر من أربعين عملا فى شكل كتاب وما يزيد على ٥٠٠ مقال [٣] ، تقارير من ملاحظة متعمقة للواقع الاجتماعى . اعتمد بورديو فى البداية على التحليل الكمى ، ثم أعطى اهتماما خاصا للتحليل الكيفى .

ومن أعماله الأولى حتى آخر إصداراته ، واتساقا مع موقفه اليسارى – كان يرى نفسه أكثر يسارية من كارل ماركس – كان بورديو "صوت من لا صوت لهم" . لم يفصل – على العكس مما فعل ويفعل كثيرون غيره – بين الفكر والحياة ، وكان همه الأول تحقيق العدالة الاجتماعية ، والدفاع عن مصالح العاطلين والفقراء والمهمشين ، بالكشف عن الاختلالات فى نظم الإنتاج ، والتربية والتعليم ، والاتصال والثقافة ، والعلاقات الاجتماعية ، وغيرها ، وتصحيح الوعى الاجتماعى ورفعه ، وتقديم دليل للعمل السياسى .

وفى تحليل معاناة الناس فى المجتمع المعاصر ، لم يقف بورديو عند حدود المجتمع القطرى ، وإنما تجاوزها إلى "النظام العالمى" . وكان من أبرز مناهضى الكوكبة (العولمة) ، التى رآها مؤامرة لاستغلال الشعوب وقهرها .

* تشير إلى تاريخ النشر بالفرنسية لأول مرة .

المناخ العام

جاء الانهيار المفاجئ لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والنظم الاشتراكية فى شرق أوربا ، فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضى ، ليدشن عصرا جديدا - كانت إرهاصاته قد بدأت تظهر قبل ذلك بقليل - هو عصر "الإمبراطورية الأميريكية" .

فنحن لسنا هنا بإزاء نهاية التاريخ - كما تصور خطأ فرانسيس فوكوياما - ، وإنما نحن بصدد نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة : نهاية مرحلة التوازن العالمى القائم على وجود قطبين ، وبداية "مرحلة الهيمنة الأميريكية" أو القطب الأوحد ، التى لا تقبل من العالم أقل من الاستسلام ، بعد انتهاء عصر الردع المتبادل .

تطرح الرأسمالية السوق باعتبارها آلية تنظيم العلاقات بين الأشخاص والمجتمعات ، ولكنها تكاد تحصر آلية السوق فى حرية حركة رأس المال العالمى - الأميريكى بالدرجة الأولى ، والأوربى الغربى واليابانى بدرجة أقل . والنتيجة هى نهب ثروات الدول الأقل تقدما ، وتوسيع الهوة بينها وبين الدول الغنية ، وبين وكلاء الرأسمالية العالمية وباقى فئات الشعب .

وتبدو السوق ، فى الصيغة التى تطرحها بها الليبرالية الجديدة وكأنها تمتلك عقلا خاصا بها يصحح أخطاءها ، ويمنع عثراتها ، ويسدد خطاها ، ويقودها إلى تحقيق غاياتها فى تلبية حاجات البشر . ويترتب على هذا أنه يلزم أن يسير العالم ، كل العالم ، لخلق سوق واحدة بغير حدود ، تخضع لها مختلف الظواهر الاجتماعية (وليس الاقتصادية وحدها) ، وفى المقدمة : السياسة ، والثقافة ، بل والدولة ذاتها.

لقد كانت السوق موجودة فى الليبرالية القديمة ، تلك التى شاعت حتى منتصف القرن الماضى ، ولكنها لم تكن سوقا طليقة ، وإنما كان يكبح جماحها

الالتزامات الاجتماعية على الصعيد الداخلى ، والتوازن الدولى الثنائى القطب على الصعيد العالمى .

ومن المؤسف أن يتحقق هذا الوضع ، وأن يبدأ - مع نهايات القرن الماضى وإرهاصات القرن الحادى والعشرين - عصر "الإمبراطورية الأميريكية" التى ستقوض أسس الدولة الوطنية ، وتحول الشعوب - بالقوة المسلحة ، التى تفيد من التقدم العلمى والتكنولوچى المذهل الذى يوفر أسوأ أدوات التحكم ، إذا اقتضى الأمر - إلى مجرد سوق استهلاكية واسعة ، تزيف وعيها آلة الإعلام ، التى تقود إلى الإذعان ، وتروج حلم الاستهلاك بدون مناقشة القدرة عليه ، وتفصل بين الربح وطرق تحقيقه ، فتوجد بذلك أرضا خصبة واسعة للحرمان والظلم ، مما يستتبع العنف والجريمة ، وأسوأ صور الفساد الاجتماعى .

فكر بورديو

لبورديو منطقه المتميز : فهو يرى معاناة الناس لا باعتبارها هموما فردية وإنما بكونها مشكلات اجتماعية . فبؤس الإنسان يرجع إلى وضعه فى المجتمع والحضارة . وله جهازه المفاهيمى غير التقليدى : رأس المال البشرى ، ورأس المال الثقافى ، والوضع الاجتماعى habitus ، وغيرها، الذى استعاض به عن معظم ما فى قائمة المفاهيم السوسيولوچية التقليدية . وله أدواته فى البحث عن الحقيقة ، والتى تقترب به - أكثر من غيرها - من الإنسان العادى : وضعه ، ومشكلاته ، ووعيه. والأداة التى نقصدها هنا هى "التحليل الذاتى المستثار" ، بالاستبار فى علاقة وثيقة بالباحث "provoked and accompanied self analysis" .

كانت نقطة التحول فى تاريخ بورديو الفكرى الخدمة فى الجيش الفرنسى فى الجزائر إبان حرب التحرير (منتصف الخمسينيات من القرن الماضى) كإجراء

تأديبى على العصيان . فقد دفعته ملاحظة وقائع الكفاح من أجل الاستقلال إلى التحول من دراسة وتدريس الفلسفة (فى برجها العاجى) إلى علم الاجتماع ، مع شىء من الأنثروبولوچيا والتاريخ ، وغيرهما .

كان أول أعماله "الجزائريون" (١٩٥٧) تقريرا من ملاحظته الميدانية فى مواطن تركز المجاهدين . وكذلك كان "العمل والعمال فى الجزائر" (١٩٦٣) ، "والجزائر ١٩٦٠"(١٩٧٧) . وتدور كلها حول التحول فى أوضاع الجزائريين ومعاناتهم نتيجة لحرب التحرير ، ثم التحول إلى اقتصاد السوق .

وبعد انتهاء "المرحلة الجزائرية" [٤] فى تاريخ بورديو الفكرى ، اتسعت دراساته لتشمل أهم مجالات الحياة فى فرنسا : التحول فى نظام الإنتاج ، والاختلالات فى نظام التربية والتعليم ، وتشوه العلاقات الطبقية والإثنية ، والدور التخريبى لآلة الإعلام ، وغيرها . وتعددت أعماله - كما قلنا - فتجاوزت أربعين كتابا وخمسمائه مقال . وكان من أبرزها وأوسعها انتشارا "بؤس العالم" ، الذى نعرض له بالتحليل فى هذا المقال .

بؤس العالم

"بؤس العالم" الذى صدر بالفرنسية فى سنة ١٩٩٣ (جمعت المادة الميدانية بين أواخر ١٩٨٩ ، وأواخر١٩٩٢) فى مجلد يقل عن ألف صفحة من القطع الكبير ، وجاءت ترجمته إلى العربية فى ثلاثة مجلدات ، فى حوالى ١١٥٠ صفحة - هو تحليل للظلم والقهر ومعاناة البشر فى المجتمع المعاصر . هو سجل لعشرات من "دراسات الحالة "- جزء من "تاريخ الحالة" فى تقديرنا - لأناس فى مواقع مختلفة فى البنية الاجتماعية : العامل الذى يستدعيه صاحب العمل حين يشاء ، ويطرده حين يشاء ، والمهاجر - الوافد - اللاهث وراء كسرة خبز ، والشاب الكاره لمدرسة تبعثره بدلا من أن تربيه ، والمدرس الذى يضحى بحياته الشخصية

تفانيا فى العمل ويهينه التلاميذ وهو يقدم درسا فى الأخلاق ، والمرأة العنصرية التى ترى الشر فى وجه العربى ، وترى المهاجر المغاربى عدوا ، وترى فى حضارته مايلوث حضارتها ، ويرد هو بعنصرية مضادة بممارسات خرقاء ، والشخص المزيف الوعى الذى يساوى بين السلع الترفيّة الاستفزازية والبائع الذى يعيش من تسويقها ، والأزواج الغرباء الواحد عن الآخر تضمهم عيشة واحدة دون أن يكون بينهم شىء مشترك كثير ، وغيرهم (مقدمة جـ ١) .

وقد يبدو الكتاب للبعض مربكا : إذ تتداخل فيه الحكايات الحزينة ، والسير الذاتية الناقصة ، والتحليلات السوسيولوچية النافذة ، والإشارات الفلسفية السريعة ، والتعليقات السياسية ، وغيرها ، إلى حد يوحى لبعض علماء الاجتماع التقليديين بأنه يهرب من "المعرفة الحقة" ، ويكتفى بنثارها . وواقع الأمر غير ذلك: فبورديو يعتقد ويتصرف على أساس أن المعرفة الحقة تتراءى فى خضم الحياة اليومية ، ولا تستخلص من صفحات الكتب ، وأن للأسئلة الحية أسبقية على الأطر المفاهيمية المعدة سلفا (مقدمة جـ ١) .

مركز الكتاب هو العنف ، الذى يصدر عن الشعور بالظلم والإحساس بالحرمان ، والذى يعبر عن مأساة الناس فى المجتمع المعاصر قبل أن يتجلى فى: تعاطى المخدرات ، والانحراف، وتحطيم السيارات ، وحرق المتاجر ، والسرقة ، والاعتداء على الآخرين حتى القتل ، وغيرها . العنف الذى يولده الإخفاق فى : الحصول على غذاء كاف ، أو تحقيق حلم متواضع ، أو الانتظام فى الدراسة ، أو العمل ، أو التواصل مع الآخرين ، أو الدخول فى علاقات حميمة مشبعة . العنف الذى يذكيه الوعى الزائف – المزيف – وفقدان المعنى فى الحياة ، والنهم الاستهلاكى الذى تحرِّض عليه وسائل الاعلام التى تنعش صناعة تزييف الوعى : تطمس إشكاليات الوجود الإنسانى ، مكتفية بترديد قصص جاهزة معادة عن

كسل الأفراد وتقاعسهم وحظهم العاثر ، وربما نزعة الشر فى نفوسهم . وأيا كان شكل العنف ، وأية كانت شدته ، فإنه – فى نظر بورديو – لا يرجع إلى طبيعة الإنسان ، وإنما يرد إلى ظروف حياة تفتقر إلى أهم مقومات الحياة . وإذا كان العنف مصدره الأفراد والجماعات ، فإن جذوره تمتد بعيدا فى ظروف الواقع الاجتماعى وشروط إنتاجه وإعادة الإنتاج (مقدمة جـ ١) . فالظروف التى تؤدى إلى الإفقار والتهميش ، ومن ثم إلى الفساد والعنف والجريمة ، هى من العناصر الأساسية للحياة اليومية لقطاعات عريضة من الناس ، وفى بعض الأحيان تكون هى الخيار الوحيد لاستمرار الحياة .

"بؤس العالم" هو تعرية للأوضاع الاجتماعية الفاسدة ، تبحث عن الجذور العميقة للمشكلات ، وتربط الفردى والفئوى بالعام .

ففى دراساته حول نظام الإنتاج ، ينطلق بورديو من رفض الليبرالية الجديدة ، التى ترى أن آلية السوق كفيلة بتنظيم كل جوانب الحياة ، وحل ما ينشأ من مشكلات . وفى تفنيد هذه الأيديولوچية يستحضر ما ذهب إليه مفكرون كثيرون من الإشارة إلى الأثر المدمر للاتجاه السلعى ، "الأمولة" بتعبير سمير أمين . ولهذا يعده البعض داعية لعصر "تنوير جديد" .

وتقدم الحالات التى ترتبط بالتغيرات المأساوية فى نظم الإنتاج شهادات واقعية وشواهد قاطعة على انتهاء عصر الرأسمالية المقيدة (بضوابط أخلاقية يمثلها النظام "الأبوى" ، وتشريعية فى قوانين العمل التى كانت تحدد مع حقوق أصحاب العمل التزاماتهم الاجتماعية ، وتنظيمية من جانب نقابات واتحادات للعمال مسيّسة نشيطة) ، وحلول عصر الرأسمالية المتوحشة على المستويين القطرى والعالمى (بدون ضوابط أخلاقية ، وبتشريعات تحمى احتكارها فى المحل الأول ، وبنقابات واتحادات عمالية دب الوهن فى أوصالها نتيجة لصعوبة تعبئة

عمال يشعرون بخيبة الأمل والإحباط ، تحملهم الظروف على أن يبدوا لأنفسهم محظوظين لمجرد أنهم يعملون ، فآثرت الاستسلام) فصار العامل موضوعا لأبشع صور الابتزاز والاستغلال والقهر ، وأصبح مضطرا إلى تقديم تنازلات بدون حدود تقريبا لمجرد أن يحتفظ بعمل لا يوفر ما يحقق حياة كريمة إلا فى النادر ، وصار المستهلك موضوعا لأدنأ حملات تزييف الوعى والغش والخداع .

وفى أعماله حول نظام التعليم ، وإلى جانب الإشارة إلى الاختلالات المختلفة – ومايرجع منها إلى الطبقية بصفة خاصة – وتحليلها ومحاولة تفسيرها ، يندد بورديو "بخيانة الأكاديميين" – الإنتلجنسيا – الذين ضحوا بالعام من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية . وجاء ذلك فى أكثر من عمل ، من أهمها "الوارثون" (١٩٦٤) ، و"الإنسان الأكاديمى" (١٩٨٤).

وتكشف لنا تحليلات بورديو وعدد من رفاقه لبعض الحالات عن حقيقة العنصرية باعتبارها إحدى المرايا التى ينعكس فيها بؤس العالم (مقدمة جـ ١). إذ تبين كيف يصدر الموقف (والسلوك) العنصرى عن وعى مزيف يعطى إجابات خاطئة لأسئلة جديرة بالطرح : يرد معاناة المواطن الفرنسى إلى عدوان المهاجر المغاربى ، ويرجع التشوه فى الحياة اليومية إلى تأثير "الحضارة الوافدة" . ويجيب المهاجر المغاربى بعنصرية أخرى ، فيرد كل إخفاقاته إلى ما يتوهم أنه يتعرض له من اضطهاد . وهكذا تدور العلاقة بينهما فى دائرة مغلقة بعيدا عن الاعتبارات الحقيقية ، ويتعذر التواصل ويغيب الحوار البناء ، ويسود سوء الفهم والتجريم المتبادل ، ويظهر الصراع ، الذى يكون من أدواته تأكيد الهوية ربما إلى حد الهوس . وفى التحليل النهائى فإن الجميع ضحايا الظلم الاجتماعى .

وفى مناقشة قضايا المهاجرين من المغرب العربى إلى فرنسا، يورد العمل عشرات الحالات من الآمال المحبطة ، والأحلام المجهضة . فالمهاجرون من الجيل

الأول ، لارتباطهم الوثيق بالوطن وجذورهم الممتدة بعيدا فى تربته وحضارته ، عجزوا عن الاندماج فى المجتمع الفرنسى ، ولم ييسر لهم ذلك فى الوقت نفسه . أما الأبناء - الجيل الثانى - فرغم أنهم فرنسيون بالمولد إلا أنهم يجدون صعوبات بالغة فى الاندماج ، بل ولا يجدون ترحيبا بهم من جانب "الفرنسيين" ، فى الوقت الذى يرون أنفسهم فيه "بدون جذور".

وفيما يتصل بدور الإعلام السلبى البالغ الخطورة - واتفاقا مع محللين كبار من أمثال ناعوم تشومسكى - يناقش بورديو ورفاقه قضايا مهمة كثيرة ، من أبرزها : صناعة الحدث ، أى فبركة الأحداث ، والاحتفال بالأمور الظاهرية الشكلية ، والعجز عن إدراك وإبراز إشكاليات - ومشكلات - حياة الطبقات الدنيا والمهمشين ، والتورط فى "الوصم" ، هذا بالاضافة إلى الترويج للسفه الاستهلاكى .

وفى تناول أية قضية أو مشكلة ، يختار بورديو أو أى من معاونيه شخصية فى علاقة محورية بها تنجز من خلالها الدراسة . ففى مناقشة الاختلال فى نظام التعليم - مثلا - يختار شابا لم يوفق فى متابعة الدراسة وتوقف عنها ، أو ما زال يتعثر فيها . ومن دراسة حالته ، يربط مشكلته بوضعه فى المجتمع ، ويلقى الضوء - بالتالى - على الجذور الاجتماعية للمشكلة . غير أنه لا يكتفى بالشخصية المحورية عادة ، وإنما يعمد إلى النظر إلى المشكلة من مواقع الأطراف المعنية . وفى حالتنا هذه يرد الأهل ، والمدرسون ، وإدارة المدرسة ، والشرطة فى حالة ما إذا كان الشاب قد ارتكب ما يستدعى تدخل الشرطة ، وربما غيرهم . وبهذا - كما قدر بورديو - تكتمل الرؤية ، وتصحح الرؤى المختلفة بعضها بعضا ، مما يساعد فى الوصول إلى تفسير أكثر ما يكون موضوعية .

تعلـــيق

بؤس العالم ليس عملا تسجيليا ، وإنما هو يفكك ويعيد التركيب . وهذه هى "المعرفة الأخرى" ، وهى غير المعرفة التقليدية الشكلية . وينطلق بورديو من مسلمة أن صاحب الحالة يعرف ولكنه لا يفصح عن معرفته تلقائيا وبالفطرة ، وإنما هو فى حاجة إلى جهد علمى ليقول ما يعرف . وإذ يقول ما يعرف فإنه يتطهر من جهة ، ويعاد تشكيل وعيه من جهة أخرى .

وبهذا يكون للكتاب بعد تربوى سياسى . فهو يضع الشخص أمام شروطه الاجتماعية بعد أن يحرره من المنطق الخاطئ ، الذى يخطئ السؤال والإجابة . وهذه طريقة أخرى "لعمل السياسة" : دفع الشخص إلى التمرد على الشروط الموضوعية التى تنتج بؤسه (مقدمة جـ ٣) .

ومن أعمق الفصول وأغناها التحليلات النظرية فى "بؤس العالم" :

١ – الفصل عن المنظور الإعلامى الذى يناقش فيه باتريك شامپانييه دور آلة الاعلام فى الوصم والتخدير وتزييف الوعى لصالح الاحتكارات الرأسمالية (ص ص ٦١-٧٩ من النص بالفرنسية ، وص ص ٩٣-١١٣ من الجزء الأول من الترجمة العربية) .

٢ – الفصل الذى يناقش فيه لوسيك فاكانت كيف يلزم التمييز بين الحى الفقير فى المدينة الفرنسية ، حيث يقدم التهميش على أساس طبقى ، "والجيتو" فى المدينة الأميريكية ، حيث يجرى الفصل والتمييز عل أساس عرقى ، وهو جزء من الأيديولوجية العامة (ص ص ١٨١-٢١٧ من النص بالفرنسية ، وص ص ٢٤٩-٢٩١ من الجزء الأول من الترجمة العربية) .

٣ – الفصل الذى يناقش فيه بورديو كيف تتخلى الدولة عن التزاماتها تجاه الشخص العادى ، وتتركه فريسة سهلة لقوى السوق ، فتخلق بذلك الظروف

التى ينبت فيها التفكك الاجتماعى ويترعرع . وهى صورة شديدة البشاعة للأوضــاع الحياتية فى "الجيتو" فى المدن الأميريكية (ص ص ٢١٨-٢٢٩ من النص بالفرنسية ، وص ص ٣٠٦-٣١٨ من الجزء الأول من الترجمة العربية) .

٤ - الفصلان عن إشكاليات وتعقيدات الميراث ، وراثة رأس المال ، وبخاصة رأس المال الثقافى لبورديو (ص ص ٥١٩-٥٣١ من النص بالفرنسيـة ، ص ص ٢٣١-٢٥٢ مـن الجـزء الثانــى مـن الترجمة العربية ، وص ص ٧١١ - ٧١٨ من النص بالفرنسية ، وص ص ١٨٥-١٩٤ من الجزء الثالث مـن الترجمة العربية) .

٥ - الفصول حول تجربة الهجرة - هجرة المغاربيين إلى فرنسا- لعبد المالك الصياد (ص ص ٨٢٥-٨٤٤ من النص بالفرنسية ، وص ص ٢٨٣-٣٤٥ من الجزء الثالث من الترجمة العربية) .

٦ - الفصل قبل الأخير حول قيمة أسلوب التحليل الذاتى المستثار كطريقة لدراسة الحالة (ص ص ٩٠٣-٩٢٥ من النص بالفرنسية ، وص ص ٢٦٣-٢٩٢ من الجزء الثالث من الترجمة العربية) .

وباستثناء بعض أعماله الأولى - فى "المرحلة الجزائرية" خاصة - اعتمد بورديو على التحليل الكمى فى أكثر صوره تقدما فى عصره حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضى . وفى "بؤس العالم" حدث تحول مهم نحو التحليل الكيفى ، عن طريق ما أسماه بورديو "التحليل الذاتى المستثار" من خلال مشاركة حقيقية من الباحث وصاحب الحالة ، فى جو من الثقة من جانب هذا، والفهم والاحترام من جانب الباحث . والاستبار "مستثار" بمعنى أن الباحث يحفز صاحب الحالة على التطرق للنقاط التى يمكن أن توصله إلى الحقائق التى يبحث

عنها. وهو لا يكتفى بحفزه وإنما يصحبه فى بحثه عن الحقيقة .

ويهذا تصور بورديو أنه أحدث نقلة نوعية فى أساليب البحث الاجتماعى يمكن أن تخلصه من الشكلية والاعتماد على الفطرة . ولقد بلغ اعتزازه بهذا الأسلوب للبحث ، وثقته فى ملاءمته وكفاءته إلى حد أنه رآه نظيرا للتصميم التجريبى فى العلوم الطبيعية .

ويمكن أن يقال إن "بؤس العالم" هو - أكثر من غيره من أعمال بورديو - تجربة جريئة فى هذا المجال . فمادة كل فصل من فصول الكتاب العديدة تتمثل - فى العادة - فى : أ - فكرة سريعة عن جو الاستبار وسياقه وسيره ، ب - نص حديث صاحب الحالة - شهادته - مع إشارة إلى انفعالاته ، جـ - تحليل سوسيولوچى للشهادة ، أعده الباحث الذى أدار الاستبار .

وهكذا تأتى مادة "بؤس العالم" بسيطة طبيعية ، منبثقة من الواقع ، لا تعقيد فيها ولا إلغاز ، حتى ليمكن للشخص العادى أن يستوعبها ويدرك الرسالة التى تقدمها. وبهذا لم يعد تقدير حجم معاناة البشر فى المجتمع المعاصر ، وإدراك حقيقة الظروف والأوضاع الاجتماعية التى تتسبب فيها حكرا على المنظرين من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، وإنما صار ممكنا للشخص العادى أيضا. وهذا هو التحول النوعى فى الخطاب السوسيولوچى الذى أحدثه بورديو .

واتساقا مع موقفه المبدئى من عدم الفصل بين الفكر والحياة ، شارك بورديو فى أهم حركات التمرد والاحتجاج التى عرفتها فرنسا من ١٩٦٨ حتى أوائل القرن الحالى ، وبخاصة ما تعلق منها بالتظاهر ضد الكوكبة (العولمة) ، واجتماعات الدول السبع الصناعية (السبع الكبار) . وكان كتابه "بؤس العالم" من أدوات النشطاء فى بعض الحالات .

وكان طبيعيا أن يشغل بورديو مكانة متميزة بين الأكاديميين وفى نظر

الشخص العادى على حد سواء . ولم يكن غريبا أن تصدر أكثر من طبعة من "بؤس العالم" ، منها واحدة شعبية ، وأن يترجم إلى عدة لغات ، وأن تقتبس منه مادة أعمال مسرحية (٥) .

لا شك فى أن بورديو وزملاءه قد قدموا لنا لوحة فسيفسائية ، موزاييك - كما تصورها بحق فيصل دراج - للبؤس فى العالم . وتمتاز مادة دراسات معظم الحالات التى جاءت فى المجلد الضخم بالحرارة حتى لتبدو وكأنها مادة حية ، والصدق حتى لتبدو أقرب إلى "الفضفضة" ، والحميمية حتى ليبدو أصحابها وكأننا نعرفهم وحتى لنبدو نحن - كقراء - كما لو كنا حضورا فيها شاهدين عليها .

ويرجع هذا الإنجاز - فى الجانب الأهم منه - إلى الأسلوب الذى اعتمد عليه بورديو وزملاؤه فى الدراسة ، ونقصد به "التحليل الذاتى المستثار" الذى أشرنا إليه فى فقرة سابقة .

ولكن بدون أن نبخس أحدا حقه ، ومع الإقرار بثراء المناقشة التى أدارها بورديو حول ما اعتبره إبداعا فى طرق البحث الاجتماعى (ص ص ٩٠٣-٩٢٥ من النص بالفرنسية ، وص ص ٢٦٣-٢٩٢ من الجزء الثالث من الترجمة العربية) ، فإنا نختلف معه فى أمرين : أولهما هو أن هذا الأسلوب للبحث غير مسبوق . فالحقيقة هى أنه صورة من صور "الاستبار المتعمق" الذى يعرفه ويمارسه كثيرون من المشتغلين بالبحث الاجتماعى . وإن كان بورديو قد وفر له شروطا ، ووضع له ضوابط جعلته أكثر ملاءمة وإرهافا . والآخر هو أن الاعتماد على "التحليل الذاتى المستثار" ، بما يعنيه ذلك من هجر التحليل الكمى ، يحل مشكلة البحث الاجتماعى ، أى يخلصه من الشكلية والسطحية والعجز عن رصد نبض الواقع . وفى تقديرنا أن الحل ليس فى الاختيار بين التحليل الكيفى

والتـحليل الكمى ، وإنما هو فى المزواجـة بينهـمـا . فـالتـحـدى هـو أن نسلم بمشروعية كل منهما وفائدته ، ونعتمد عليه حين يكون الأكثر ملاءمة وكفاءة .

وترد هنا مـلاحظات علـى "التحليل الذاتى المستـثـار" نراها مـهمـة . فهـو يتطلب جهد باحث عالى الإعداد ، واسع الخبرة ، ناضج الشخصية . وهـى أمور يصعب أن تجتمع فى المشتغلين بالبحث الاجتماعى . كما أنه يقتضى توفير السياق بالظروف الملائمة للاستبار ، وتحقيق الحضور الكافى للباحث ، والقدر المناسب من الثقة والألفة من صاحب الحالة . وهى من المتطلبات غير الهينة فى حالات غير قليلة .

وحديث بورديو فى هذا الموضوع لا يتضمن الإجابة عن أسئلة مهمة ، مثل: أى الحالات نختار ؟ وكم حالة تكفى ؟ وكيف يتم الاختيار ؟ لقد تكلم بورديو عن الحـالات التى غطتـهـا الدراسات فـى المجلد الضـخم على أنهـا حـالات "مثـال" أو "نموذج" ، أى أنهـا تشير إلى فئات وليست حـالات فردية . ولكنه لم يعين -بدقة كافية - الطريقة التى جرى الاختيار بها والأسس التى قام عليها، ولم كان ذلك العدد من الحالات بالذات .

وإذا انتقلنا إلى حصاد الاعتماد على "التحليل الذاتى المستثار" لابد أن نقر بضـخـامـة المادة التى توافـرت من دراسـة الحـالة وثرائها . إلا أن هـناك من دراسـات الحـالة مـا يبـدو متـواضـعـا ، ويمكن أن نقـول سطحـيـا . وإن كـان هـو الاستـثناء . فـفى خطة إعداد مـادة هذا العمل نكر أن التـقـرير عـن كـل حـالة سيشمـل : التعريف بالسياق الذى جرى فيه الاستبار ، ونص مـادة الاستبـــار، وتحليل الباحث للمـادة . ومع أن هذا الوعد تحـقق فـى حـالات كثيرة ، فإنه ظل أملا لم يتحقق فى بعض الحالات . وفضـلا عن هذا فإن المادة الضـخمة المتنوعة الغنية التى يضمها مجلد "بؤس العالم" ماتزال فى حاجة إلى نظرة كلية شاملة ،

تستخلص من ظروف معاناة الأفراد تفسيرا لكل هذا البؤس فى العالم . ومع أن الحالات فى مجموعها لا تعد ممثلة "بالمعنى الإحصائى" ، فقد كان – وما يزال – من الممكن أن يجرى تحليل مضمون لنصوص "الشهادات" ، بحيث تبرز القضايا الأكثر إلحاحا والرؤى الأعلى ترددا ، وغير ذلك .

ويبقى سؤال مشكل : هل يقتضى الإبداع فى البحث الاجتماعى إغفال ما استقر الرأى عليه من تجارب العمل لقرون من مبادىء وقواعد ؟ كيف لا يبدأ تقرير البحث بفصل أو فصول فى المنهج : يحدد القضية ، ومنطلق بحثها، وأساليب البحث ، وخطة التعامل مع المادة ؟ ووجود مثل هذا الفصل ليس استكمالا للشكل الأنسب ولا "ديكورا" ، وإنما هو دليل القارىء والباحث لاستيعاب نتائج البحث ، وتقدير مصداقيتها ، والحدودالتى يمكن أن يذهب إليها فى التعميم منها.

ولم يسلم عمل بورديو – الفذ بجميع المعايير الموضوعية – من أوجه قصور أخرى . فمن جهة أولى ، اختار بورديو لعمله عنوان "بؤس العالم" . ولكن فى الأغلبية الساحقة من الحالات التى شملتها الدراسة ترجع المعاناة إلى الفقر ، وبخاصة من أفراد الطبقات الدنيا والعاطلين والمهمشين . فى حالات قليلة جدا فقط كانت المعاناة بسبب آخر غير الفقر . وكان يلزم الإكثار منها ؛ حتى لا يعنى البؤس مجرد الفقر .

ومن جهة ثانية ، ليس مألوفا ولا مقبولا أن ترد مادة غزيرة متنوعة كمادة "بؤس العالم" بدون تصنيف منطقى . فباستثناء أنه يوجد فهرست من ثلاث صفحات ونصف الصفحة للنص بالفرنسية ، وأن لكل من المجلدات الثلاثة للترجمة العربية عنوانا فرعيا مقتضبا لايقول كثيرا عن محتواه ، ورصت المادة – مئات الصفحات – بدون تمييز كاف . وكان من الممكن – على الأقل – أن

توضع بعض الحالات فى فصل عن تردى علاقات الإنتاج ، وعدد آخر فى فصل عن الاختلالات فى نظام التعليم ، وعدد ثالث فى فصل عن مأساة المهاجرين ، وهكذا .

ومن جهة ثالثة ، ولهذا ولأسباب أخرى ، تبدو الافكار الأساسية الموجهة مزاوغة *ليس من السهل على القارىء غير المتخصص الإمساك بها* .

وأخيرا ، ومرة أخرى ، لقد ترك بورديو ورفاقه (٦) مهمة الوصول إلى تفسير شامل لبؤس العالم من الناحية الفعلية للقارئ ، الذى بات عليه أن يلملم نثار التحليل والتفسير من الفقرات التى قدم بها المشاركون فى البحث مواد دراسة الحالة (٧) .

خاتمة

بتعبير فيصل دراج ، "إن كان بورديو يقرأ بلد الثورة الفرنسية بمقولة البؤس : فما هى المقولة التى يمكن أن نقرأ بها بلادا عرفت ثورات مجهضة وأخرى موؤدة ، ودفنت ، لاحقا ، كل ذكريات الثورة فى قبور مجهولة" ؟ (مقدمة جـ ٣) .

الهوامش

١ - خالص الشكر للأستاذ محمد حاكم ، الذى ساعد فى الحصول على مصادر مادة هذا المقال ، سواء من مكتبته الخاصة أو الإنترنت .

وتحية تقدير للذين أسهموا فى ترجمة هذا العمل المهم الضخم الصعب إلى العربية ، فى وقت تشيع فيه ترجمة الأعمال التعليمية المحدودة القيمة والفائدة . ولقد أضافت مقدمات فيصل دراج للأجزاء الثلاثة التى جاءت فيها الترجمة العربية شيئا مهما إلى المادة الاصلية . وهى تقوم على فهم نقدى جاد لواقع العلم الاجتماعى ومادة العمل .

أما الأجزاء الثلاثة ، وهى لثلاثة مترجمين ، لكل جزء ، فقد جاءت بعربية سليمة ، باستثناء أخطاء لغوية غير كثيرة . ولكنها جاءت - فى بعض الأحيان - أقرب إلى الترجمة الحرفية الجامدة التى جعلتها عاجزة عن نقل المعنى الذى قصده المؤلف . وفضلا عن هذا أكثر المترجمون من استخدام اشتقاقات لغوية ربما تكون سليمة ومعروفة فى سوريا ، ولكنها لا تستخدم فى خارج سوريا . إلا أن الخطأ الأكبر هو إغفال ترجمة فهرست المجلد بالفرنسية ، فوجوده ضرورى باعتباره دليل القارئ للتعامل مع مادة ضخمة متنوعة فى ثلاثة مجلدات .

٢ - عمل بورديو لفترة مع ريمون آرون فى مدرسة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية فى باريس ، حيث أنشأ ورأس مركز دراسات سوسيولوجيا التربية والثقافة . وبتزكية ميشيل فوكو ، انتقل إلى الكوليج دى فرانس ، حيث شغل كرسيا .

٣ - من أبرز أعماله الأخرى غير "بؤس العالم" :

- الخطوط العريضة لنظرية فى الفعل (الممارسة) ١٩٧٢ .
- التميز ، نقد اجتماعى لأحكام الذوق ١٩٧٩ .
- منطق الفعل (الممارسة) ١٩٨٠ .
- سوسيولوجيا العلم والتأمل الذاتى ٢٠٠١ .

٤ - بالإضافة إلى فترة الخدمة العسكرية فى الجيش الفرنسى فى الجزائر فى أواخر الخمسينيات (من القرن الماضى) كان من عادة بورديو - بعد رجوعه إلى فرنسا - أن يقضى جانبا من عطلاته فى القطر العربى الشقيق .

٥- ولقد بلغت مكانته حد أن صحيفة لوموند الباريسية - الصحيفة اليومية الأشهر فى فرنسا - أخرت إصدار طبعتها يوم وفاته لتورد الخبر على الصفحة الأولى .

٦ - وإذا كان بيير بورديو وبعض رفاقه معروفين للجمهور الفرنسى وبعض من يقرءون بالفرنسية ، فليس الأمر كذلك بالنسبة للباحثين والقراء خارج منطقة اللغة الفرنسية . ومن هنا كان يلزم التعريف بمن أسهموا فى إعداد مادة المجلد : التخصص ، والنشاط العلمى ، وأهم الإنجازات ، وما إلى ذلك .

٧ - لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر :

Griswald,Wendy, (Reviewer), *The Rules of Art: Genesis and Structure of the Literary Field.* Trans. by Susan Emanuel, Stanford, Calif., Stanford univ. Press, 1996, pp. xx + 408. *Amer. J. Socio.*, vol. 104, no. 3, Nov. 1998, pp. 972-4.

Hamel, Jacques, The Positions of Pierre Bourdieu and Alain Tourainc Rspecing Qualitative Methods, *Brit. J of Sociology* , vol. 49, no. 1, March 1998, pp. 1-19.

Mandarass, Norman, Pierre Bourdieu's ATTAC: Passing the Left on the Left, *Counter Purch*, Jan. 25, 2002.

McLemee, Scott, Loic. Wacquant Discusses the Influence of Pierre Bourdieu, *The Cronicle of Higher Education,* Jan. 25, 2002.

Wacqueant, Loic, The Sociological Life of Pierre Bourdieu, *International Sociology* (forthcoming) 2002.

The National Review of Social Science

Volume 40 Number 1 January 2003

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Correspondence:
Editor in Chief. The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O.. Cairo. Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue
US $ 40 per volume

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 40 Number 1 January 2003

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo